الأمم المتحدة

A/64/7/Add.13

الجمعية العامة

Distr.: General
11 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٣٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

التقرير الرابع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/64/349 و Add.1-5). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في البند، بممثلين للأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٦٣/٢٦٦ المتعلق بمخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على تقدير أولي بمبلغ ٨٧١ ٤ مليون دولار كأساس لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك اعتماد بمبلغ ٨٠٠ ٢٦٦ ٧٧٦ دولار للبعثات السياسية الخاصة المتصلة بالسلام والأمن والمتوقع تمديدها أو الموافقة عليها في فترة السنتين. ويتضمن مخطط الميزانية أيضا اعتمادا بمبلغ ٦٠٠ ٦٦١ ٥٢ دولار يتصل بالاحتياجات المنبثقة عن اتخاذ

الرجاء إعادة الاستعمال

الجمعية العامة القرار ٦٣/٢٥٠ بشأن مواءمة شروط الخدمة، ويؤثر على البعثات السياسية الخاصة. وبالتالي تصل قيمة الاعتماد الإجمالي المخصص للبعثات السياسية الخاصة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى مبلغ قدره ٤٠٠ ٩٢٨ ٨٢٨ دولار. وتلاحظ اللجنة أن التقديرات المستكملة التي أعدها الأمين العام للاعتمادات المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تبلغ ٧٠٠ ٧٣٩ ١٤٨ ١ دولار (انظر A/64/349، المرفق الثالث؛ انظر أيضا الفقرة ٥ أدناه).

٣ - ويتضمن تقرير الأمين العام (A/64/349) الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف ما مجموعه ٢٧ بعثة سياسية خاصة ناشئة عن قرارات الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن أصل هذا المجموع، تتصل الاحتياجات بما عدده ٢٦ من المكاتب السياسية وبعثات بناء السلام والأفرقة المعنية بالجزاءات التي أذن بها مجلس الأمن، وببعثة سياسية واحدة أذنت بها الجمعية العامة. وفيما يتصل بهذه البعثة الأخيرة، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن احتياجات المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار عُرضت أيضا على الجمعية العامة في سياق البيان ذي الصلة المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية؛ وقد أُدرجت في تقرير الأمين العام (A/64/349)، وفقا لطلب اللجنة الاستشارية توحيد الموارد الإجمالية لجميع البعثات السياسية الخاصة.

٤ - ويقترح الأمين العام في الفقرة ٨١ من تقريره أن توافق الجمعية العامة على ميزانيات ٢٧ بعثة سياسية خاصة بمبلغ إجمالي صافيه ٥٠٠ ٥٢٦ ٥٩٩ دولار للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأن توافق على خصم مجموع المبلغ ذاته من الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة المطلوب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويقترح الأمين العام أيضا أن توافق الجمعية العامة على منح سلطة الدخول في التزامات من أجل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بمبلغ ٥ ملايين دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد، والتعديلات، والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، فيما يتصل بمقترح تشييد المقر المتكامل للأمم المتحدة في بغداد. **وترد توصية اللجنة الاستشارية بشأن الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في الجزء الثالث أدناه. وترد التوصية المتعلقة بطلب الأمين العام منح سلطة الدخول في التزامات فيما يتعلق بتشييد المقر المتكامل في الفقرتين ١٨٠ و ١٨١ (ج) أدناه. وتقدم اللجنة أيضا ملاحظات وتوصيات عامة في الفقرات من ٥ إلى ٢٠ أدناه.**

ثانيا – اعتبارات وتوصيات عامة

مسائل شاملة

٥ – تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مخصصات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة قد زادت بصورة تدريجية من مبلغ ٢٠٠ ٥٥٦ ٩٣ دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠٠ ٧٨٥ ٤٣٩ دولار في عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بتقديرات عام ٢٠١٠، تشير اللجنة إلى أنه في حال موافقة الجمعية العامة على النفقات التي يقترحها الأمين العام ومبلغها ٥٠٠ ٥٢٦ ٥٩٩ دولار، فإن الرصيد المتبقي في الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠- ٢٠١١ لن يتجاوز مبلغ ٢٢٩,٤ مليون دولار للعام ٢٠١١. علاوة على ذلك، وكما هو مشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، أدرج الأمين العام في تقريره، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٦٣ إسقاطا لمجموع ميزانية البعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يصل، حسب تقديره، إلى نحو ٧٠٠ ٧٣٩ ١٤٨ ١ دولار، وهو مبلغ يزيد بما قدره ٣٠٠ ٨١١ ٣١٩ دولار على الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (انظر A/64/349، الفقرة ٧٨، والمرفق الثالث).

٦ – ويمثل الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة، البالغ ٤٠٠ ٩٢٨ ٨٢٨ دولار، نحو ١٧ في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن حجم الاحتياجات من الموارد للبعثات السياسية الخاصة، وتذبذبها، يعكسان صورة محرفة للاتجاهات المسجلة في الميزانية العادية ككل من فترة سنتين إلى أخرى، ويجعل تحليل التطورات في باقي الميزانية العادية مهمة صعبة.

٧ – **وتشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها الداعية إلى أن يُدرج في عروض الميزانية في المستقبل ما يلزم من معلومات عن الأداء السابق كي يتسنى إجراء تحليل سليم للاحتياجات المقبلة (A/63/593، الفقرة ١٠)**. وتلاحظ اللجنة ما أشار إليه الأمين العام في الفقرة ٨ من التقرير (A/64/349) من إدراج معلومات عن الأداء البرنامجي للبعثات السياسية الخاصة في مقترح الميزانية للعام ٢٠١٠، تمشيا مع تلك التوصية. **ولئن تلاحظ اللجنة الجهود المبذولة، فإنها لا تزال تعتبر أن المعلومات المتعلقة بالأداء ليست بالوضوح اللازم أو الدقة الكافية من حيث النتائج المحققة. علاوة على ذلك، تلاحظ عدم وجود فرع مستقل يتناول الأداء خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ وترد معلومات محدودة عن الأداء بصورة متفرقة في ميزانية البعثة ضمن الفرع المتعلق بتحليل الفروق. كما أن تقرير أداء ميزانية الأمم المتحدة لفترة**

السنتين لا يتضمن سوى البيانات المالية للبعثات السياسية الخاصة فحسب. وتشير اللجنة إلى أنه لا جدوى من تقديم عرض كامل للميزانية على أساس النتائج دون كفالة متابعته بما يكفي من البيانات والتحليلات المتعلقة بالأداء. وفي حين أن السرود المقدمة عن أداء معظم البعثات تتسم بطابع إعلامي من حيث تقديم لمحة عن الحالات السائدة في مناطق البعثات، فإنها لا تساهم في تيسير تقييم التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المتوقعة لأنها لا تستخدم في جزء كبير منها، كأدوات للقياس، مؤشرات الإنجاز التي تشكل جزءا من الميزانية. وبالتالي، توصي اللجنة بأن تُقدَّم، اعتبارا من دورة الميزانية المقبلة، معلومات أكثر منهجية ودقة، وبخاصة فيما يتعلق بالبعثات الأكبر حجما من قبيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، اللتين تمثلان معا قرابة ٦٧ في المائة من احتياجات البعثات السياسية الخاصة للعام ٢٠١٠.

٨ - ومن شواغل اللجنة الاستشارية أيضا مسألة تنسيق البعثات السياسية الخاصة مع مختلف الجهات الفاعلة في المقر وفي الميدان من أجل الاستفادة من أوجه التآزر وزيادة فعالية الجهود الجماعية للأمم المتحدة في الميدان إلى أقصى حد ممكن. وفي حين تلاحظ اللجنة الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إدراج معلومات عن التعاون والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة، ترى أنه ينبغي الإبلاغ عن نتائج التنسيق بشكل صريح، وبخاصة فيما يتعلق بما يتحقق من وفورات في التكاليف نتيجة ذلك التنسيق.

٩ - ولا تزال اللجنة الاستشارية تعتبر أن هناك حاجة إلى تحسين أطر الميزنة القائمة على النتائج لبعض البعثات. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة مجددا على ضرورة الحرص على ضمان أن تكون مؤشرات الإنجاز محددة ومعقولة وقابلة للتحقيق والقياس وذات إطار زمني محدد. وينبغي أن تعكس مهام البعثة ومسؤولياتها بدلا عن مهام ومسؤوليات الحكومات أو الكيانات المعنية، من قبيل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وذلك على نحو يعكس بوضوح ما يمكن تحقيقه ضمن نطاق مهام البعثة وأنشطتها، وما يقع خارج نطاق سيطرتها (انظر A/63/593، الفقرة ٩).

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام كثيرا ما يُدرج معلومات أساسية عن الجوانب الإدارية والميزانية في التقارير التي يقدمها إلى مجلس الأمن عن مختلف البعثات. وتدرك اللجنة أن هذه الممارسة تجري في سياق تيسير اتخاذ المجلس للقرارات المتعلقة بالولايات السياسية. وينبغي الحرص على ضمان احترام أحكام الفقرة ١ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي تنص على أن الجمعية

العامة هي المسؤولة عن النظر في ميزانية المنظمة والتصديق عليها. وينبغي للأمانة العامة ألا تؤوّل قيام الأمين العام بتقديم تفاصيل عن جوانب الإدارة والميزانية إلى مجلس الأمن على أنه يؤثر بأي حال من الأحوال في قرار الجمعية العامة بشأن الجوانب الإدارية للبعثات وهياكلها وميزانياتها.

متطلبات تقديم التقارير المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة المنبثقة من قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣ بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية

١١ - يستجيب الأمين العام في الجزء الثاني من تقريره للتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣، وكذلك للاستنتاجات والتوصيات المضمنة في تقرير اللجنة الاستشارية عن تعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/7/Add.32)، وتقريرها عن احتياجات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٠٩ (A/63/593). ويتناول المسائل التالية:

(أ) المعايير المحددة لإنشاء البعثات السياسية الخاصة (الفقرات من ١٥ إلى ٢٢)؛

(ب) الأساس الذي يُستند إليه في اقتراح الطرائق والهياكل المختلفة، بما في ذلك الأدوار والوظائف المحددة والتخطيط؛ ومن بينها مسائل التكامل والمكاتب المتكاملة لبناء السلام والمكاتب السياسية الإقليمية وبعثات تقديم المساعدة وأنواع أخرى من الأنشطة الميدانية (الفقرات من ٢٣ إلى ٤٥)؛

(ج) الوسائل المتاحة لاستعراض أنشطة البعثات السياسية الخاصة ومعاييرها القياسية وأداءها العام، بما في ذلك الآليات أو المقاييس المستخدمة للتوصية بإغلاق البعثات السياسية الخاصة (الفقرات من ٤٦ إلى ٥٩)؛

(د) تطبيق الدروس المستفادة، إما في تقديم مقترحات مستقبلا أو في إدارة البعثات السياسية الخاصة الحالية (الفقرات من ٦٠ إلى ٦٢)؛

(هـ) أوجه التآزر والتكامل المحتملة بين البعثات السياسية الخاصة، وداخل الأمانة العامة (الفقرتان ٦٣ و ٦٤)؛

(و) الإسناد وتمويل دعم المقر للبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك دور إدارة الشؤون السياسية وإدخال تحسينات على الإسناد (الفقرات من ٦٥ إلى ٧٠).

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل الاستجابة لطلباتها ولطلبات الجمعية العامة. وتتوقع اللجنة أن يواصل الأمين العام بلورة الأفكار المقدمة، والإبلاغ عن ذلك في الميزانيات المقترحة المقبلة للبعثات السياسية الخاصة.

وفي هذا الصدد، تورد اللجنة أدناه عددا من المسائل التي ترى أنها بحاجة إلى مزيد من البحث.

١٣ - تحيط اللجنة الاستشارية علما بالمعلومات الأساسية المقدمة بشأن معايير إنشاء البعثات السياسية الخاصة ومفهوم ''الإدارة الرائدة''، فضلا عن الأساس المنطقي الكامن وراء تجميع بعثات مختلفة. وكما أشير إليه في الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام، تشمل البعثات السياسية الخاصة أنشطة المبعوثين الخاصين والشخصيين والمستشارين الخاصين للأمين العام، والدعم المقدم إلى لجان الجزاءات والرصد، والمكاتب السياسية لبناء السلام الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمكاتب السياسية المتكاملة والإقليمية، فضلا عن بعثات تقديم المساعدة المكلَّفة بولايات يمكن تعريفها بأنها ذات طابع سياسي بالأساس. وتصدر ولايات البعثات بقرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. إضافة إلى ذلك، تنص المادة ٩٩ من الميثاق على أن للأمين العام السلطة التقديرية لتنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين. وكما هو مشار إليه في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من التقرير، يجوز للسلطة التشريعية المنشئة للبعثة أن تبتَّ في أمور محددة تتعلق بنوع البعثة المقرر إنشاؤها. والأمين العام مكلَّف بتنفيذ الولايات على أساس تقييم مفصل لاحتياجاتها الخاصة، والتجارب المكتسبة والدروس المستفادة. ويقع على عاتق الأمين العام أيضا اتخاذ القرار بشأن الإدارة التي سيوكل إليها دور رائد في هذا النشاط أو ذاك. **وفي حين ترحب اللجنة بالمعلومات الأساسية المقدمة، ترى أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق، مثلا، بالأساس المنطقي الذي يستند إليه تحديد نوع البعثة المقرر إنشاؤها، ونطاق أنشطتها وحجمها والإدارة الرائدة.**

١٤ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق، على وجه الخصوص، إزاء عدم وجود أساس واضح يستند إليه الأمين العام في تحديد نوع وجود الأمم المتحدة المقرر إنشاؤه في مختلف أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، اقتُرح إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، أول ما اقتُرح، بوصفه كيانا يتولى متابعة أعمال مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان لمدة سنة واحدة، ثم أُنشئ في وقت لاحق بوصفه بعثة سياسية خاصة في سياق إنشاء شبكات إقليمية. وقد أحاطت اللجنة الاستشارية علما في تقريرها عن التقديرات المنقحة فيما يتعلق بتعزيز إدارة الشؤون السياسية (A/62/7/Add.32، الفقرة ٢٣) بالنهج الإقليمي المقترح إزاء الدبلوماسية الوقائية والوساطة، لكنها أشارت إلى الحاجة لتجنب اتباع نهج مجزأ ومشتت. والبعثات السياسية الخاصة، بحكم طبيعتها، ينبغي أن تكون محدودة المدة، وينبغي للهيئات التشريعية أن تنظر بانتظام في تمديدات وتعديلات ولاياتها. علاوة على ذلك، عندما تتحول عمليات حفظ السلام إلى بعثات سياسية خاصة من قبيل

مكاتب بناء السلام، يبدو أن هناك قصورا في التفكير الشمولي من حيث تحديد أي من أجزاء الأمانة العامة (إدارة الشؤون السياسية أو إدارة عمليات حفظ السلام أو مكتب دعم بناء السلام) ينبغي أن يتولى تنفيذ أنشطة بناء السلام. وتأمل اللجنة أن تتم معالجة هذه الشواغل في سياق تقييم إدارة الأنشطة الممولة عن طريق مخصصات البعثات السياسية الخاصة حسبما هو مشار إليه في الفقرة ٢٠ أدناه.

١٥ - وفي الفقرتين ٥١ و ٥٢ من التقرير يبين الأمين العام عملية اتخاذ قرار تمديد بعثة ما أو تحويلها أو إنهاء مهمتها. وعلى أساس تقييم المشاورات مع الأطراف المعنية، تقدم الأمانة العامة توصية في تقرير الأمين العام بشأن وفاء البعثة بولايتها أو الحاجة إلى استمرار وجودها. واستنادا إلى هذا التقرير، يبت مجلس الأمن أو الجمعية العامة في تحويل بعثة ما أو تصفيتها. ويوضح الأمين العام بأن تحويل بعثة ما من عملية لحفظ السلام إلى مكتب لبناء السلام، أو من بعثة سياسية أصغر إلى بعثة متكاملة، أو من مكتب مبعوث أو مكتب لبناء السلام إلى عملية لحفظ السلام أمر مرتبط أيضا إلى حد كبير بالولاية ويعتمد على مشورة مجلس الأمن والأطراف المعنية بشأن تلبية المعايير القياسية وعلى نتائج إجراء تقييم استراتيجي.

١٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٤ من التقرير أن إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني قد شرعت في وضع إجراءات التشغيل الموحدة فيما يتصل ببدء البعثات وتحويلها من فئة إلى أخرى وتصفيتها. **وتتوقع اللجنة أن يعجّل الأمين العام بوضع الإجراءات التشغيلية الموحدة وأن يقدم تقريرا عنها إلى الجمعية العامة.**

١٧ - وتتضمن الفقرات من ٣٥ إلى ٣٩ من التقرير مناقشة تكامل البعثات وإنشاء مكاتب بناء السلام المتكاملة في الآونة الأخيرة. ففي عام ٢٠٠٨، وضع الأمين العام سياسة بشأن تكامل البعثات الميدانية أعادت تأكيد التكامل باعتباره أحد المبادئ التوجيهية لحالات النزاع وما بعد النزاع التي يكون للأمم المتحدة فيها فريق قطري أو عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية ميدانية متعددة الأبعاد. وتشترط هذه السياسة، في جملة أمور، أن تكون للعمليات الميدانية المعنية قدرات مشتركة للتحليل والتخطيط، علاوة على إطار استراتيجي متكامل، ينبغي أن ينعكس في جميع أنشطة التخطيط والبرمجة وأدوات الميزانية الأخرى للأمم المتحدة وأن يستفيد من هذه العمليات والصكوك. وتعتبر عملية إنشاء مكاتب متكاملة لبناء السلام ظاهرة حديثة - فقد أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في عام ٢٠٠٨ وصدرت التكليفات بتحويل البعثتين السياسيتين في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا

الوسطى إلى فئة المكاتب المتكاملة لبناء السلام في عام ٢٠١٠. **وفي رأي اللجنة الاستشارية، ينبغي وضع معايير قياسية واضحة للتقدم المحرز، فضلا عن استراتيجية لتقليص هذه المكاتب وغيرها من مكاتب بناء السلام. وينبغي النظر أيضا في الاستخدام التكميلي لصندوق بناء السلام في بلوغ أهداف البعثات المتكاملة. إضافة إلى ذلك، ينبغي عقد مشاورات مستفيضة سواء في الميدان مع الفريق القطري وفي المقر.**

١٨ - وكما هو مشار إليه في الفقرة ٦٣ من التقرير، فإن إدارة الدعم الميداني شريك رئيسي لكل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام في الاضطلاع بالأنشطة الميدانية. ويفيد الأمين العام بأنه يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لاتفاق مستوى الخدمات من أجل توضيح أدوار كل من إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية ومسؤولياتهما وتوقعاتهما ومن أجل تحسين جودة الخدمات وموثوقيتها والقدرة على التنبؤ بها. **وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة استكمال وضع الصيغة النهائية للاتفاق بأسرع ما يمكن. بيد أنها تنبه إلى مغبة وضع نموذج يستند بشكل كبير إلى تجارب بعثات حفظ السلام، وذلك بالنظر إلى طائفة الأنشطة المدرجة ضمن نطاق البعثات السياسية الخاصة والحاجة إلى كفالة المرونة.**

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٦٢ من التقرير أن إدارة الشؤون السياسية بصدد وضع استراتيجية للاستفادة من الدروس وتنظيم إدارة المعارف. وفي سياق ذلك، تستعين الإدارة بالنظام الراسخ المعمول به في إدارة عمليات حفظ السلام لاستيعاب الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتعمل على تكييفه. **وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره المقبل عن تمويل البعثات السياسية الخاصة معلومات بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد، وأن يقدم وصفا موسعا للدروس المستفادة والأساليب المتبعة لتطبيقها.**

٢٠- ويغطي تقرير الأمين العام مسألتي الإسناد وتمويل دعم المقر للبعثات السياسية الخاصة في الفقرات من ٦٤ إلى ٧٠ منه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة حاليا استجابة لتوصياتها ولتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل تحسين إسناد البعثات في إدارة الشؤون السياسية. ويشير الأمين العام في الفقرة ٧٠ من تقريره إلى أن الإسناد الذي توفره إدارة الشؤون الإدارية وأجزاء أخرى من الأمانة العامة للبعثات السياسية الخاصة قد زاد بشكل ملحوظ بسبب تطور هذه البعثات من حيث العدد والتعقيد. وبناء على ذلك، يُعتزم إجراء تقييم لإحصاءات حجم العمل المتعلقة بإدارة الأنشطة الممولة عن طريق مخصصات البعثات السياسية الخاصة من الميزانية العادية. وسيستفيد هذا التقييم من أية جهود جارية

فيما يتعلق بإسناد عمليات حفظ السلام. **وفي هذا السياق، تحذر اللجنة أيضا من استخدام نموذج منمط بشكل لصيق على منوال تجارب عمليات حفظ السلام (انظر الفقرة ١٨ أعلاه). علاوة على ذلك، تؤكد اللجنة على ضرورة النظر في الإمكانيات المتاحة لتعزيز التنسيق والدعم بين كيانات الأمم المتحدة الموجودة في نفس المنطقة.** وتشير اللجنة إلى ضرورة الإبلاغ عن نتائج هذا التقييم في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١.

ثالثا – توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد

٢١ – تنقسم مقترحات الأمين العام بشأن البعثات السياسية الخاصة إلى ثلاث مجموعات مواضيعية، في حين تعرض ميزانيتا البعثتين الكبريين، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بشكل منفصل نظرا لحجمهما وتعقدهما:

(أ) المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام (انظر A/64/349/Add.1، والفقرات ٢٧-٤١ أدناه)؛

(ب) المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات (انظر A/64/349/Add.2، والفقرات ٤٢-٥٧ أدناه)؛

(ج) المجموعة المواضيعية الثالثة – مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان (انظر A/64/349/Add.3) والفقرات ٥٨-١٢٣ أدناه)؛

(د) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (انظر A/64/349/Add.4)، والفقرات ١٢٤-١٥٥ أدناه)؛

(هـ) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (انظر A/64/349/Add.5، والفقرات ١٥٦-١٨٠ أدناه).

٢٢ – ويتضمن الجدول الأول من تقرير الأمين العام (A/64/349) موجزا بالتكاليف المقدرة لأنشطة البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٠ البالغ عددها ٢٧ بعثة مع ذكر ولاية كل بعثة وتاريخ انتهائها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من مجموع هذه البعثات البالغ عددها ٢٧ بعثة، هناك تسع بعثات ذات ولايات مفتوحة؛ وبعثة واحدة تنتهي ولايتها في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١؛ وعشر بعثات تنتهي ولاياتها بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وبعثة واحدة لا تزال ولايتها قيد نظر الجمعية العامة؛ وست بعثات تنتهي ولاياتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويفترض، على النحو المبين في التقرير،

أن ينظر مجلس الأمن أو الجمعية العامة في تمديد ولاياتها لمدد مماثلة للمدد التي أقرت لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أنه، منذ الانتهاء من إعداد تقرير الأمين العام، مدد مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (بموجب قراره ١٨٩٣ (٢٠٠٩)) ومدّد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (بموجب قراره ١٨٩٦ (٢٠٠٩)).

٢٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المعلومات عن الموارد المخصصة للبعثات الـ ٢٧ الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٠ تُبيِّن توقف بعثة المبعوث الخاص للأمين العام الموفد إلى المناطق المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة، التابعة للأمم المتحدة، اللتين صفيتا تماما في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتعكس هذه المعلومات أيضا تصفية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتحويله اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وانتهاء ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أيضا أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تحول بالكامل إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٤ - ويصل مجموع الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى مبلغ صافيه ٥٠٠ ٥٢٦ ٥٩٩ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٣٢٠ ٦٣٧ دولار)، وتستأثر بالنصيب الأكبر من هذه الموارد البعثتان الكبريان، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (٤٠,٤ في المائة)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (٢٦,٥ في المائة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بلغت ٨٠٠ ٨٤٩ ٨٧٩ دولار، في حين تقدر النفقات بمبلغ ٤٠٠ ٧٣٦ ٨٧٦ دولار. وهناك بالتالي مبلغ قدره ٤٠٠ ١١٣ ٣ دولار يتوقع أن يظل رصيدا حرا في نهاية عام ٢٠٠٩.

٢٥ - وتغطي الموارد من الموظفين المقترحة لعام ٢٠١٠ ما مجموعه ٢٨٦ ٥ وظيفة، بالمقارنة مع عددها المأذون به لعام ٢٠٠٩ البالغ ٦٩١ ٤ وظيفة. وتستأثر البعثتان الكبريان، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بـ ٨٩٢ ٣ وظيفة أو ما يعادل ٧٤ في المائة من مجموع العدد المقترح لعام ٢٠١٠ (المرجع نفسه، الجدول ٣). وتشمل الزيادة الصافية البالغة ٥٩٥ وظيفة النقصان في ملاك الموظفين المتصل ببعثات صفيت أو يتوقع أن تصفى، والبعثات التي حولت إلى عمليات

أخرى، وكذلك زيادة قدرها ١٥ وظيفة في المجموعة المواضيعية الأولى، و ٧ وظائف في المجموعة الثانية، و ١٠٤ وظائف في المجموعة الثالثة؛ والتوسيع المقترح لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (٨١٨ وظيفة) ونقصانا بوظيفتين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وترد أدناه معلومات تفصيلية مشفوعة بتوصيات، عند الاقتضاء.

٢٦ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن الاعتماد المخصص لاستئجار مباني مختلف البعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن المجموعتين الأولى والثانية لعام ٢٠١٠ (انظر الفقرتين ٤٠ و ٥٦ أدناه). وقد أبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، أن مباني مكاتب الموظفين الحاليين للبعثات السياسية الخاصة التي تديرها إدارة الشؤون السياسية لم ينظر فيها في سياق عملية نقل هذه الإدارة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي يغطي الحيز المكتبي لموظفي الإدارة ذاتها. ولذا، يقترح الآن أن يخصص في كل ميزانية من الميزانيات المقترحة لبعض من هذه البعثات اعتماد قدره ٧٠٠ ١٢٨ دولار يتصل بنقل مكاتبها إلى أماكن أخرى، وبذلك يراعى عند الاقتضاء على النحو السليم استئجار الأماكن وتجديدها. **وتأسف اللجنة لأن هذه الاحتياجات لم تؤخذ في الحسبان عندما وضعت خطط تأمين حيز لإدارة الشؤون السياسية ضمن المخطط العام لتجديد مباني المقر.**

ألف - المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون، والمستشارون الخاصون للأمين العام

٢٧ - تتصل الموارد البالغة ٢٠٠ ٦٤٦ ١٠ دولار (١,٨ في المائة من إجمالي الموارد) المقترحة للمجموعة الأولى لعام ٢٠١٠ بست بعثات سياسية خاصة، تشمل المبعوثين الشخصيين والخاصين، والمستشارين الخاصين للأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان التي كانت تدرج في السابق في هذه المجموعة، قد أدرجت الآن في المجموعة الثالثة. ويقدم الجدول الوارد أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة للمجموعة الأولى عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٠، بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار	١ ٣٦٨,٠	١ ٣٦٤,٨	٣,٢	١ ١٥٩,١	٢,٣	٧٥٣,٢	٤٠٥,٩
المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص	٥ ٢٢٨,٢	٣ ١٧٢,٧	٢ ٠٥٥,٨	٣ ٢٧٩,٢	–	٣ ٦٠٣,٢	(٣٢٤,٠)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٢ ٤٧٥,٨	٢ ٤٥٣,٩	٢١,٩	١ ٧٨٠,٢	٠,٥	١ ٣٣٢,٥	٤٤٧,٧
المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية	١ ٢١٣,٨	٤٩٥,٤	٧١٨,٤	٦٩٠,٧	١,١	٦٢٨,٤	٦٢,٣
المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	١ ٥٤٢,٦	١ ١٩٨,٤	٣٤٤,٢	٦٩٥,٠	–	٨٥٢,٠	(١٥٧,٠)
المبعوث الشخصي للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	–	–	–	٣ ٠٤٢,٠	٢٧,١	–	٣ ٠٤٢,٠
المجموع	**١١ ٨٢٨,٤**	**٨ ٦٨٥,٢**	**٣ ١٤٣,٥**	**١٠ ٦٤٦,٢**	**٣١,٠**	**٧ ١٦٩,٣**	**٣ ٤٧٦,٩**

٢٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه جرى تخصيص مبلغ قدره ٤٠٠ ٨٢٨ ١١ دولار للبعثات السياسية الخاصة المدرجة في المجموعة الأولى للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويصل مبلغ النفقات المقدرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٠٠ ٦٨٥ ٨ دولار. ويعزى الفرق البالغ ٥٠٠ ١٤٣ ٣ دولار في معظمه إلى انخفاض الاحتياجات المتصلة بالمستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص (٨٠٠ ٠٥٥ ٢ دولار)، نتيجة ارتفاع معدل الشواغر عما كان متوقعا، وانخفاض الاحتياجات من التكاليف التشغيلية حيث تولت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تقديم جانب من الدعم اللوجستي المحتسب في الميزانية. ويعزى الرصيد الحر المتوقع إلى التكاليف المتصلة بالمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية (٤٠٠ ٧١٨ دولار) باعتبار أن منصبه ظل شاغرا من آب/أغسطس حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مما أدى إلى انخفاض في تكاليف الاجتماعات الرسمية، والسفر وأنشطة أخرى للمكتب.

٢٩ - ويعكس مجموع الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠ للمجموعة الأولى البالغ ٢٠٠ ٦٤٦ ١٠ دولار زيادة قدرها ٩٠٠ ٤٧٦ ٣ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩ البالغة

٣٠٠ ١٦٩ ٧ دولار. ويعزى هذا في معظمه إلى إدراج الاحتياجات اللازمة للمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، كما هو مبين في الجدول أعلاه. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد المخصصة لمكتب المبعوث الخاص قد أدرجت في ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة الستة أشهر اعتبارا من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأبلغت اللجنة أنه في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مُوِّلت نفقات بمبلغ ٧٦٥ ٨٠٨ دولارا من الميزانية المعتمدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وابتداء من ١ كانون الأول/يناير ٢٠١٠، تقترح الاحتياجات ضمن الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة، حيث إن مهام المبعوث الخاص وأنشطة المكتب تتسق على نحو أوثق مع مهام البعثات السياسية الخاصة (انظر أيضا A/63/746/Add.16، الفقرة ٤٨). وتشمل ميزانية مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠١٠ البالغة ٠٠٠ ٠٤٢ ٣ دولار الواردة في تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.1) مبلغا قدره ٤٠٠ ٢٢١ ١ دولار لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين ذات الصلة بإنشاء ١٤ وظيفة، وكذلك لتغطية التكاليف التشغيلية بمبلغ قدره ٦٠٠ ٨٢٠ ١ دولار. بيد أنه خلال جلسات الاستماع، التي عقدتها اللجنة الاستشارية استفسرت عما استجد في الآونة الأخيرة من تطورات في إحلال السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق تنفيذ ولاية هذه البعثة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه، في وقت إعداد الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠، كان يفترض أن تستمر مرحلة التفاوض لفترة أطول. غير أنه بدلا من ذلك، أبلغ عن إحراز تقدم في هذا الصدد، والشروع في مرحلة التنفيذ.

٣٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه في ضوء النجاح الكبير الذي تحقق، ناقش المبعوث الخاص في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر مستقبل ولايته مع الأمين العام، وكذلك مع مجلس الأمن، وأكد اعتزامه استبطاء وساطته النشطة. غير أنه أكد أيضا أنه سيبقى على أهبة الاستعداد في حالة ما إذا جد أي تحول مفاجئ في التقدم المحرز. ويعتزم المبعوث الخاص أن ينقل هذه الرسالة نفسها إلى رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، المشاركين في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقرر عقده في أديس أبابا في أواخر كانون الثاني/يناير أوائل شباط/فبراير ٢٠١٠. وقبل ذلك، سيقوم المستشار الخاص الأقدم، عملا بالممارسة المتبعة، بترؤس فريق صغير من مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي للعمل مع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تقييم التقدم المحرز. وسيتم إيفاد بعثة التقييم هذه في منتصف كانون الأول/ديسمبر مع احتمال إيفاد بعثة مماثلة أخرى في كانون الثاني/يناير. وأبلغ المبعوث الخاص أيضا مجلس الأمن أن الحاجة ستظل قائمة إلى رصد الوضع عن كثب نظرا لهشاشته، وأن مكتبه في نيروبي يحتاج بالتالي إلى بعض القدرة على الاستمرار لفترة

وجيزة في رصد إحراز مزيد من التقدم، ويحتاج كذلك إلى آلية أو أخرى لمواصلة الرصد والمتابعة فيما بعد.

٣١ - وتبعا لذلك، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، بغية استمرار الدعم اللازم للمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى خلال الفترة المتبقية من وساطته النشطة، يقترح تعديل فترة الاعتماد المقترح لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٠ في الميزانية الواردة في تقرير الأمين العام من ١٢ شهرا إلى ٦ أشهر. وبذلك، تقدر احتياجات مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بمبلغ ٦٠٠ ٥٣٤ ١ دولار (نقصان بمبلغ ٤٠٠ ٥٠٧ ١ دولار) يشمل ٠٠٠ ٦١١ دولار لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين و ٨٠٠ ٩٢٣ دولار لتغطية التكاليف التشغيلية.

٣٢ - ويوجز الجدول التالي الوظائف المعتمدة في الميزانية في إطار المجموعة الأولى، وحالة الوظائف الشاغرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٠.

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار	٣ (١ و أ ع، ١ ف-٤، ١ خ ع (ر أ)	-	٥ (١ و أ ع، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ ع (ر أ))	٢ (١ ف-٤، ١ ف-٣)	-	-
المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص	٢٠ (١ و أ ع؛ ١مد-١، ٤ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ خ م، ٤ خ ع (ر أ)، و ٣ ر م)	١ (١ ف-٥)	١٩ (١ و أ ع؛ ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٢ خ م، ٤ خ ع (ر أ)، ٣ ر م)		١ ف-٥	
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٦ (١ و أ ع، ٢ ف-٤، ١ف-٣، ٢ خ ع (ر أ))		٦ (١ و أ ع، ٢ ف-٤، ١١ ف-٣، ٢خ ع (ر أ))			
المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	١ (١ وأع)		١ (١ وأع)			

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٣ (١ وأع، ١ ف-٤؛ ١ خ ع (ر أ))		٣ (١ وأع؛ ١ ف-٤؛ ١ خ ع (رأ))			
المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	١٤ (١ و أ ع، ١ أ ع م، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ خ م، ٤ (ر م))		١٤ (١ و أ ع، ١ أ ع م، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ خ م، ٤ (ر م))	١٤ (١ و أ ع، ١ أ ع م، ٢ ف-٥، ١ ف-٤، ٢ ف-٣، ٣ خ م، ٤ (رم))	-	

المختصرات: وأع، وكيل الأمين العام؛ أ ع م، أمين عام مساعد؛ ف موظف من الفئة الفنية، مد، مدير (من الفئة الفنية) خ م، فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع (ر أ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر)، فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، م ف و، موظف فني وطني؛ ر م، الرتبة المحلية.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

المستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار

٣٣ - وظيفتا الشؤون السياسية الإضافيتان (١ ف-٤ و ١ ف-٣) مطلوبتان لزيادة القدرة في ضوء التطورات الراهنة في ميانمار، وتلبية الحاجة إلى المشاركة المكثفة للمستشار الخاص تحسبا للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٠. فموظف الشؤون السياسية برتبة ف-٤ سيرصد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة والظروف الكامنة في السياق السياسي المحلي، وسيساهم بورقات تحليلية وأخرى عن السياسات والاستراتيجيات وبوثائق عن المشاريع، وسيقيم اتصالات مع المنسق المقيم والفريق القطري لضمان الأخذ بنهج متماسك ومنسق. وسيرصد موظف الشؤون السياسية برتبة ف-٣ حالة حقوق الإنسان والتطورات ذات الصلة، وسينسق على نحو وثيق في هذا الشأن مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول وظيفتي الشؤون السياسية (١ ف ٤ و ١ ف-٣) المطلوبتين.**

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

٣٤ - تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة، وافقت في قرارها ٢٩١/٦٣ على ١٦ وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى لمدة ستة أشهر، وذلك في إطار ميزانية بعثة منظمة الأمم منظمة المتحدة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه). وثمة أربع عشرة وظيفة من هذه الوظائف مقترحة في تقرير الأمين العام، وهي موزعة على النحو التالي:

(أ) ثماني وظائف فنية: المبعوث الخاص للأمين العام (برتبة وكيل أمين عام)، المساعد الخاص للمبعوث الخاص (ف-٥)، مستشار خاص أقدم ورئيس المكتب (أمين عام مساعد)، المساعد الخاص للمستشار الخاص الأقدم (ف-٤)، ومدير المكتب (ف-٥)، موظف إعداد التقارير/الشؤون السياسية (ف-٣)، مساعد شخصي (من فئة الخدمة الميدانية)، مساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية)؛

(ب) وظيفتان لشؤون الأمن لموظف تنسيق الحماية الأمنية (ف-٣)، وقائد فريق الحماية المباشرة (فئة الخدمة الميدانية)؛

(ج) أربعة وظائف إدارية (الرتبة المحلية) لمساعد إداري وثلاثة سائقين.

٣٥ - ويعزى الفرق في عدد الوظائف المقترحة إلى إلغاء وظيفتين غير مطلوبتين في عام ٢٠١٠، واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) والأخرى لسائق (الرتبة المحلية). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن تسعا من هذه الوظائف مشغولة حاليا (١ لوكيل أمين عام، ١ لأمين عام مساعد، ١ ف-٥، ٢ خ م، ٤ خ م (رتبة محلية)، ووظيفة مدير المكتب (ف-٥) ووظيفة لموظف لإعداد التقارير/الشؤون السياسية (ف-٣). واتساقا مع الحالة المبينة في الفقرات ٢٩ إلى ٣١ أعلاه، توصي اللجنة بالموافقة على الوظائف الـ ١٤ المقترحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٣٦ - ويقدم الجدول أدناه تفاصيل النفقات المتوقعة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) الواردة ضمن التكاليف التشغيلية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٩، ويقارن بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٠ (بما في ذلك الاحتياجات المنقحة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى)، والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المقررة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
الاستشاريون والخبراء	١٣٦,٩	٢٧٨,٤	(١٤١,٥)	٧٦٧,,٣	–	٧٧,٢	٦٩٠,١
السفر في مهام رسمية	٢ ٧٩٢,١	٢ ٢٤٢,٤	٥٤٩,٧	١ ٥٤٥,٧	–	١ ٤٩٥,٧	٥٠,٠
المرافق والهياكل الأساسية	٦٨٩,٨	٥٠٠,٣	١٨٩,٨	٥٨٢,١	٢٠,٠	٢٣٧,٢	٣٤٤,٩
النقل البري	٢٢٣,٠	٦٣,٢	١٥٩,٨	١٦٨,٣	–	١٥٢,٣	١٦,٠
النقل الجوي	٣٢,١	١٠,٠	٢٢,١	١٩٧,١	–	٣٢,١	١٦٥,٠
الاتصالات	٤٠٤,٠	٢٨٠,٣	١٢٣,٧	٢٦٨,٣	–	٢٤٤,٨	٢٣,٥
تكنولوجيا المعلومات	٢٠٠,٨	١٦٩,٦	٣١,٢	٦٤,٧	١١,٠	٥٤,٧	١٠,٠
الخدمات الطبية	–	–	–	٣,٠	–	–	٣,٠
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤٤٤,٤	١٧٩,٥	٢٦٤,٩	٢٨٧,٧	–	٢٤٢,٤	٤٥,٣
المجموع	**٤ ٩٢٣,١**	**٣ ٧٢٣,٧**	**١ ١٩٩,٧**	**٤ ٧٨٠,٨**	**٣١,٠**	**٢ ٥٣٦,٤**	**١ ٣٤٧,٨**

٣٧ - وتعكس الاحتياجات التشغيلية الإجمالية لعام ٢٠١٠ زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٤٧ ١ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩. وتعزى الزيادة في معظمها إلى إدراج التكاليف التشغيلية المتصلة بالمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى البالغة ٨٠٠ ٩٢٣ دولار (انظر الفقرة ٣١ أعلاه).

٣٨ - وتشمل الموارد المقترحة للاستشاريين والخبراء البالغة ٣٠٠ ٧٦٧ دولار (أي بزيادة قدرها ١٠٠ ٦٩٠ دولار بالمقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩) اعتمادا قدره ٠٠٠ ٣١٥ دولار لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وتشمل هذه الموارد أيضا اعتمادا للمستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص (٤٠٠ ٢١٢ دولار)، لتقديم المساعدة المتاحة في مجالات كالحوكمة، وتقاسم السلطة والمسائل الاقتصادية والمسائل المتعلقة بالممتلكات. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تم اعتماد ٢٠ وظيفة إضافية لعام ٢٠٠٩ في ضوء استئناف المهام الكاملة لبذل المساعي الحميدة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها بأنه قد تم شغل ١٧ وظيفة من هذه الوظائف، اثنتان برتبة ف-٥، والعمل جار لاستقدام خبيرين في مجالين مواضعيين (هما الحوكمة والأمن) ولإلغاء وظيفة برتبة ف-٥ لخبير في أحد المجالات المواضيعية (الممتلكات)، ويقترح الاستعاضة عنها بتمويل لخدمات خبراء استشاريين لأنه من الصعب إيجاد مرشح مناسب

يشغل الوظيفة لفترة أطول. **ونظرا للحاجة إلى خبرات فنية متخصصة في طرائق الاسترداد والتبادل والتعويض، وصعوبات التعيين لفترة أطول، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة لتقديم الاستشارات حول مسائل الملكية فقط. وينبغي أن تغطى المجالات الأخرى من الخبرات الفنية من الموارد الحالية للمكتب أو قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وينبغي بالتالي تخفيض الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين للمستشار الخاص للأمين العام إلى مبلغ ٠٠٠ ٤٥ دولار.**

٣٩ - وثمة أيضا موارد مدرجة ضمن خدمات الخبراء الاستشاريين مخصصة للمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، مما يعكس تزايد المشاورات والمفاوضات المقررة لعام ٢٠١٠ (٤٠٠ ٧٦ دولار)، وللمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، وذلك نتيجة لأنشطة التدريب المقررة لعام ٢٠١٠ لتكثيف الجهود التي يبذلها المكتب لإذكاء الوعي بالإبادة الجماعية (٢٠٠ ٩٠ دولار).

٤٠ - وتتصل الزيادة الصافية في الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية البالغة ٩٠٠ ٣٤٤ دولار في معظمها باحتياجات المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى (٥٩٠ ٩٤ دولارا)، والزيادة في الاحتياجات اللازمة للمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية (٨٠٠ ١٩٨ دولار) لتغطية تكاليف التعديلات/أعمال التجديد المتصلة بالانتقال إلى موقع جديد، عملا بتوصية إدارة شؤون السلامة والأمن، وباعتماد لاستئجار المباني اللازمة للمستشار الخاص للأمين العام بشأن ميانمار (٥٠٠ ٧١ دولار)، ومكتب المبعوث الخاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (٩٠٠ ٤٢ دولار) والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية (٣٠٠ ١٤ دولار)، حيث كانا يشتركان في السابق مع إدارة الشؤون السياسية، في مكاتب واحدة، ولم يؤخذ نقلهما إلى مواقع أخرى في الاعتبار في سياق عملية نقل هذه الإدارة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه).

٤١ - وتشمل احتياجات النقل الجوي البالغة ١٠٠ ١٩٧ دولار مبلغا قدره ٦٥٠ ١٨٨ دولارا للمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، مما يعكس الترتيب المتعلق بالاستفادة من الأصول الجوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كلما وكيفما اقتضت الحاجة. وتشمل الموارد المقترحة للسفر الرسمي والبالغة ٧٠٠ ٥٤٥ ١ دولار (زيادة صافية قدرها ٠٠٠ ٥٠ دولار) الاعتماد المخصص للمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى (٩٠٠ ١٢ دولار)، فضلا عن زيادة قدرها ٨٠٠ ٥٥ دولار للمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، وذلك بالإضافة إلى الموارد

البالغة ٩٠٠ ٢٣٨ دولار التي اعتمدت لعام ٢٠٠٩، ويعزى ذلك إلى إدراج سفر ثمانية من أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بمنع الإبادة الجماعية لحضور أعمال دورتها في نيويورك، ويقابل هذه الزيادة انخفاض في الاحتياجات اللازمة للمبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، (بمبلغ ٧٠٠ ١٤٧ دولار)، والمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية (٤٠٠ ٧٤ دولار).

باء – المجموعة المواضيعية الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات

٤٢ – تتعلق الموارد المقترحة للمجموعة الثانية لعام ٢٠١٠ والبالغة قيمتها ٦٠٠ ٤٩٦ ٢٦ دولار (٤,٦ في المائة من مجموع الموارد) بالبعثات السياسية الخاصة التسع، التي تشمل شتى أفرقة رصد الجزاءات المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن (انظر الجدول أدناه).

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٩	الفرق
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
فريق الرصد المعني بالصومال	٢ ٤٦٩,٢	٢ ٤٧٤,٥	(٥,٣)	١ ٥٥٥,٢	–	١ ٢٤٣,٧	٣١١,٥
فريق الخبراء المعني بليبريا	١ ٣٤١,٤	١ ٢١٩,٩	١٢١,٥	٧٥٧,٤	–	٧٤١,٨	١٥,٦
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	٢ ٤٩٤,٥	٢ ٤٧٠,٦	٢٣,٩	١ ٢٧١,٤	–	١ ٢٨٥,٣	(١٣,٩)
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	٢ ٩٠٥,٠	٢ ٥٢١,٤	٣٨٣,٦	١ ٤٥٢,٣	–	١ ٥٩٦,٤	(١٤٤,١)
فريق الخبراء المعني بالسودان	٢ ٧٣٣,٨	٢ ٦٤٤,١	٨٩,٧	١ ٧٣٩,١	–	١ ٥١٣,٤	٢٢٥,٧
فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	–	–	–	٣ ٣٩٧,٧	٣٨٤,٠	–	٣ ٣٩٧,٧
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات	٧ ٥٠٩,٠	٦ ٤٧٣,٤	١ ٠٣٥,٦	٣ ٩٧٠,٩	٢,٨	٣ ٩٧٧,٤	(٦,٥)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩		الفرق	الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٩	الفرق
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
الدعم المقدم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل	٤ ٧٨٩,٩	٤ ٤٥٠,٢	٣٣٩,٧	٣ ٣٩٣,٩	٤١٦,٠	٢ ٥٠٧,٤	٨٨٦,٥
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	١٥ ٤٦٠,٨	١٥ ٤٠٢,٩	٥٧,٩	٨ ٩٥٨,٧	٤٠,٠	٧ ٩٩٥,٠	٩٦٣,٧
مجموع الاحتياجات	**٣٩ ٧٠٣,٦**	**٣٧ ٦٥٧,٠**	**٢ ٠٤٦,٦**	**٢٦ ٤٩٦,٦**	**٨٤٢,٨**	**٢٠ ٨٦٠,٤**	**٥ ٦٣٦,٢**

٤٣ - واعتُمدت موارد تبلغ قيمتها ٦٠٠ ٧٠٣ ٣٩ دولار للأفرقة والفرق المدرجة في إطار المجموعة الثانية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تبلغ النفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما قدره ٠٠٠ ٦٥٧ ٣٧ دولار. ويعزى صافي النقص في النفقات البالغ ٦٠٠ ٠٤٦ ٢ دولار في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات في إطار البنود التالية:

(أ) فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) (٦٠٠ ٠٣٥ ١ دولار)، نظرا لرحيل أربعة خبراء في أوقات مختلفة خلال الفترة والتأخر في تأمين البدلاء، فضلا عن تأثير ذلك على أنشطة السفر المقررة؛

(ب) الدعم المقدم للجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (٧٠٠ ٣٣٩ دولار)، نظرا لرحيل أحد الخبراء قبل الأوان، والتأخر في إيجاد البديل؛

(ج) فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (٦٠٠ ٣٨٣ دولار)، بسبب الانخفاض في مقدار سفر الخبراء والاستشاريين.

٤٤ - وتعكس الموارد المقترحة البالغة ٦٠٠ ٤٩٦ ٢٦ دولار للبعثات السياسية الخاصة في إطار المجموعة الثانية لعام ٢٠١٠ زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ٦٣٦ ٥ دولار مقارنة بالموارد المقسمة لعام ٢٠٠٩. وتعزى الزيادة في المقام الأول إلى إدراج احتياجات فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمرة الأولى (٧٠٠ ٣٩٧ ٣ دولار)، بما يشمل تكاليف الموظفين المدنيين البالغة ٠٠٠ ٤١٢ دولار والتكاليف التشغيلية البالغة ٧٠٠ ٩٨٥ ٢ دولار. وتشير اللجنة إلى أن الفريق أنشئ عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الذي طلب

فيه المجلس إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا يضم سبعة خبراء على الأكثر، لفترة أولية مدتها سنة واحدة، للاضطلاع بالمهام المحددة في الفقرة ٢٦ من القرار. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، من المتوقع أن تمتد ولاية الفريق إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ (A/64/349/Add.2، الفقرة ٧٣).

٤٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة في الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠ تعكس أيضا الاحتياجات الإضافية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (٧٠٠ ٩٦٣ دولار) نظرا لوجود وظيفتين إضافيتين مقترحتين (١ ف-٤، و ١ ف-٢)؛ وللدعم المقدم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (٥٠٠ ٨٨٦ دولار) نظرا للإضافة المقترحة لوظيفة من الرتبة ف-٥؛ ولفريق الرصد المعني بالصومال (٥٠٠ ٣١١ دولار) نظرا لإضافة خبير خامس عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٥٣ (٢٠٠٨)؛ ولفريق الخبراء المعني بالسودان (٧٠٠ ٢٢٥ دولار) نظرا للزيادة في الأتعاب الشهرية للخبراء.

٤٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا إلى أنه نظرا لتوقيت عرض الميزانية، لم يكتمل وضع الإطار المنطقي للعرض المتعلق بفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. **وتتوقع اللجنة إجراء تحسينات في هذا الصدد في مشروع الميزانية المقبل، نظرا للتوقعات بتمديد الولاية إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه)**.

٤٧ - ويرد في الجدول الوارد أدناه موجز للوظائف المعتمدة في الميزانية في إطار المجموعة الثانية لعام ٢٠٠٩، وحالة الشواغر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٠. وتبين الفقرات الواردة أدناه توصيات اللجنة فيما يتعلق بالوظائف الجديدة والوظائف المعاد تصنيفها.

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
فريق الرصد المعني بالصومال	٢	–	٢	–	–	–
	(١ خ ع (رأ)، ١ رم)		(١ خ ع (رأ)، ١ رم)			
فريق الخبراء المعني بليبريا	–	–	–	–	–	–
فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار	١ ف-٣	–	١ ف-٣	–	–	–
فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية	١ ف-٣	–	١ ف-٣	–	–	–
فريق الخبراء المعني بالسودان	٢	–	٢	–	–	–
	(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))		(١ ف-٣، ١ خ ع (رأ))			

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	–	–	٤ (٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))	٤ (٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))	–	–
فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات	١٠ (١ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٥ خ ع (رأ))	–	١٠ (١ ف-٥، ١ ف-٤، ٣ ف-٣، ٥ خ ع (رأ))	–	–	–
الدعم المقدم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل	٤ (٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ))	–	٥ (١ ف-٥، ٢ ف-٣، ٢ خ ع (رأ)	١ (١ ف-٥)	–	–
المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	٣٨ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١١ ف-٤، ٣ ف-٣ ٣ ف-٢، ٨ خ ع (رأ))	٢ (٢-ف-٢)	٤٠ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٩ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٣ ف-٣، ٤ ف-٢، ٨ خ ع (رأ))	٢ (١ ف-٤، ١ ف-٢)	–	–

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع (رر): فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ خ ع (رأ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ رم: الرتبة المحلية.

التعليقات والتوصيات بشأن الوظائف

فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤٨ - يُقترح إنشاء أربع وظائف جديدة لموظفَيْن للشؤون السياسية (ف-٣) ومساعدَيْن لشؤون البحوث (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (A/64/349/Add.2، الفقرة ٨١). ويُطلب أحد موظفَي الشؤون السياسية من أجل تنظيم قاعدة البيانات وإدارتها دعما لجميع عمليات الفريق؛ والآخر لتزويد الفريق بالتحليلات والمعلومات بشأن أعمال الامتثال والاتصال والحوار. ويُطلب مساعدَي شؤون البحوث من أجل توفير الدعم في أعمال البحث عن المعلومات والبيانات التقنية واستخلاصها وتجميعها فيما يخص برامج ومشاريع معينة، وتجهيز البيانات وإدخالها في قاعدة البيانات ذات الصلة. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول وظيفة واحدة من الاثنتين المقترحتين لموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، وقبول**

وظيفتي مساعدَي شؤون البحوث المطلوبتين (خ ع (رأ)). وترى اللجنة أنه يتعين إعادة تقييم قدرة ملاك الموظفين الداعم للفريق على ضوء الخبرات المكتسبة بعد عام من العمل.

الدعم المقدم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل

٤٩- يُطلب موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥) من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل اللجنة الجديد، على النحو الصادر به تكليف في قرار مجلس الأمن ١٨١٠ (٢٠٠٨) (A/64/349/Add.2، الفقرة ١١٨). وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموظف الأقدم للشؤون السياسية سيقدم الدعم الفني للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي تعقدها اللجنة؛ والدعم الفني واللوجستي للرئيس؛ وسيتولى التنسيق والإشراف والإدارة بشكل عام فيما يخص الأنشطة الداعمة للجنة وخبرائها؛ والتنسيق المتعلق بأنشطة الاتصال والحوار، بما في ذلك جمع الأموال. وأُبلغت اللجنة بأنه مع زيادة المسؤوليات المرتبطة بتلك الوظيفة، فإن مكتب شؤون نزع السلاح لا يملك القدرات الكافية لاستيعاب تلك المهام. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول الوظيفة المقترحة لموظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥).**

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

٥٠ - يقترح إنشاء وظيفتين جديدتين لموظف للشؤون القانونية (ف-٤) وموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢) نتيجة لعبء العمل الإضافي المرتبط بالمسؤوليات القانونية والسياسية للمديرية التنفيذية (A/64/349/Add.2، الفقرة ١٣٤). وسيضطلع موظف الشؤون القانونية بأداء مهام إضافية أوكلت إلى المديرية التنفيذية في أعقاب الاستعراض المؤقت لعملها المتصل بتقييمات التنفيذ الأولية والتعاون الإقليمي. وسيضطلع معاون الشؤون السياسية بأعمال التحليل الإحصائي للبيانات التي تقدمها الدول الأعضاء، وجمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها، وتقديم المساعدة في صياغة التقارير. **وتوصي اللجنة بقبول الوظيفتين المقترحتين لموظف للشؤون القانونية (ف-٤) وموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢).**

التعليقات والتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

٥١ - يقدم الجدول الوارد أدناه تحليلا للنفقات المتوقعة في إطار التكاليف التشغيلية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويعرض مقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٠ والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
الاستشاريون والخبراء	١٧ ٠٩٣,٢	١٥ ٧٠٢,١	١ ٣٩١,١	١١ ٤٦٨,٠	–	٩ ٠٠١,٩	٢ ٤٦٦,١
السفر الرسمي	٢ ٩١٧,٥	٢ ٥٦٥,٥	٣٥٢,٠	١ ٧٨٣,٤	–	١ ٥٦٤,٨	٢١٨,٦
المرافق والهياكل الأساسية	٢ ٥٢٧,٦	٢ ٥٢٣,٢	٤,٤	٢ ٣٨٢,٢	٨٠٠,٠	١ ٢٥٩,٥	١ ١٢٢,٧
النقل البري	٩٢,٣	٨٩,٣	٣,٠	٥٥,٠	–	٥٠,٨	٤,٢
الاتصالات	٤١٩,٠	٣٥٤,٥	٦٤,٥	٢٢٤,٢	–	٢٣١,٠	(٦,٨)
تكنولوجيا المعلومات	٣٩٥,٦	٣٢٠,٦	٧٥,٠	٣٤٧,٨	٤٢,٨	٢٣٨,٥	١٠٩,٣
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٤٤,١	٣٠٩,٤	٣٤,٧	٢٥٩,٤	–	١٩٧,٩	٦١,٥
المجموع	**٢٣ ٧٨٩,٣**	**٢١ ٨٤٦,٦**	**١ ٩٢٤,٧**	**١٦ ٥٢٠,٠**	**٨٤٢,٨**	**١٢ ٥٤٤,٤**	**٣ ٩٧٥,٦**

٥٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن نفقات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تقدر بـ ٦٠٠ ٨٤٦ ٢١ دولار، مقارنة باعتماد قدره ٣٠٠ ٧٨٩ ٢٣ دولار. ويعزى النقص المتوقع في الإنفاق وقدره ٧٠٠ ٩٢٤ ١ دولار في المقام الأول إلى انخفاض التكاليف في إطار بند الاستشاريين والخبراء (انظر الفقرة ٤٣ أعلاه).

٥٣ - وتعكس الاحتياجات التشغيلية المقترحة لعام ٢٠١٠ والبالغة ٠٠٠ ٥٢٠ ١٦ دولار زيادة قدرها ٦٠٠ ٩٧٥ ٣ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى إدراج الاحتياجات التشغيلية لفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمرة الأولى (٧٠٠ ٩٨٥ ٢ دولار).

٥٤ - وتضم الاحتياجات الإجمالية للاستشاريين والخبراء، التي تعكس زيادة قدرها ١٠٠ ٤٦٦ ٢ دولار، موارد قيمتها ١٠٠ ١٣٠ ٢ دولار، تغطي الأتعاب وتكاليف السفر لسبعة خبراء (١٢ شهرا) وخبير استشاري واحد (٤,٥ شهور) في فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٥٥ - **وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها القائل بضرورة وجود مزيد من الشفافية في عرض الموارد المتعلقة بالخبراء الاستشاريين في إطار المجموعة الثانية (A/63/593، الفقرة ٤٨)**. وأُبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن إجمالي الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠

(٠٠٠ ٤٦٨ ١١ دولار) يضم اعتمادا (للأتعاب وتكاليف السفر) قدره ٤٠٠ ٢٦٦ ١٠ دولار فيما يخص الخبراء، واعتمادا قدره ٦٠٠ ٢٠١ ١ دولار فيما يخص الخبراء الاستشاريين. وتلاحظ اللجنة إلى أنه من أجل تحديد خبراء مناسبين، تتعهد شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية قائمة إلكترونية ترتب المرشحين حسب مجالات الخبرة ومعايير أخرى (انظر الوثيقة A/64/349، الفقرات ٢٨-٣١). **وتكرر اللجنة تأكيدها لضرورة كفالة أن يتمتع أعضاء الأفرقة بالخبرات اللازمة لتنفيذ الولاية حتى لا يُلجأ لتعيين خبراء استشاريين إلا لفترات قصيرة وللحصول على خبرات بالغة التخصص لا تتوفر لدى أي من الخبراء/الأعضاء في الفريق.**

٥٦ - وترد أيضا زيادة قدرها ٧٠٠ ١٢٢ ١ دولار في الاحتياجات من الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية لعام ٢٠١٠. ويرتبط اعتماد قدره ٧٠٠ ٥٨٩ دولار بفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شاملا تكاليف الإيجار والاحتياجات غير المتكررة وقدرها ٠٠٠ ٣٨٤ دولار فيما يخص الانتقال إلى أماكن المكاتب الجديدة. وتضم احتياجات تقديم الدعم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقدرها ٤٠٠ ٥٩٣ دولار زيادة تبلغ ٥٠٠ ٤٤٥ دولار. وسيغطي الاعتماد تكاليف الإيجار والاحتياجات غير المتكررة البالغة ٠٠٠ ٤١٦ دولار المتعلقة بالانتقال إلى أماكن المكاتب الجديدة، عملا بتوصية من إدارة شؤون السلامة والأمن.

٥٧ - أما الزيادة في الموارد المقترحة للسفر الرسمي وقدرها ٦٠٠ ٢١٨ دولار فتعزى في المقام الأول إلى احتياجات السفر الخاصة بفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٩٠٠ ٢٠٧ دولار).

جيم - المجموعة المواضيعية الثالثة - مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

٥٨ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠ للبعثات السياسية الخاصة المصنّفة ضمن المجموعة الثالثة ١٠٠ ٤٥٠ ١٦١ دولار، وهو ما يمثل ٢٦,٩ في المائة من مجموع الموارد المطلوب رصدها للبعثات السياسية الخاصة (A/64/349 و Add.3). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد الخاصة بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، المصنف سابقا ضمن المجموعة الأولى، باتت الآن تدرج في إطار المجموعة الثالثة. ويرد في الجدول أدناه توزيع للنفقات المتوقعة حسب كل بعثة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتقديرات الاحتياجات لعام ٢٠١٠.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	١١ ٠٧٧,٠	١٠ ٦٨٠,١	٣٩٦,٩	٦ ٩٦٦,١	٩٩,٢	٥ ٧١٤,٤	١ ٢٥١,٧
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	–	–	–	١٧ ٩٩١,٦	٣ ٢٦٢,٥	–	١٧ ٩٩١,٦
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو	–	–	–	١٩ ٠١٦,٦	٢ ٧٣٥,٤	–	١٩ ٠١٦,٦
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٢٥ ٤٢٦,٥	٢٣ ٨٠٦,٢	١ ٦٢٠,٣	١٧ ٠٢٩,٥	١٠٠,٠	١٥ ٢٦٢,٢	١ ٧٦٧,٣
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	١٥ ٢٠٥,٠	١٥ ٢٠٥,٠	–	١٦ ٩٣٤,٥	٤٧٩,٧	١٥ ٢٠٥,٠	١ ٧٢٩,٥
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	١٥ ٩٥٨,٦	١٤ ٠٦٠,٧	١ ٨٩٧,٩	٨ ٩٣٠,١	٧٥,٧	٨ ٠٩٩,٩	٨٣٠,٢
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٤ ٠٠٦,٣	٣ ٧٧١,٨	٢٣٤,٥	٣ ١٧٥,٠	٣١٥,٣	٢ ٢٠٣,٨	٩٧١,٢
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	٧٠ ١٦٧,٥	٧٠ ١٦٧,٥	–	٤٦ ٢٥٨,٠	١ ٠٩٧,٧	٣٧ ٨٩٨,٤	٨ ٣٥٩,٦
بعثة الأمم المتحدة في نيبال	٦٦ ٨٥٧,٨	٧٣ ٦٦٢,٠	(٦ ٨٠٤,٢)	١٦ ٧٤٢,٩	٢٨١,٨	١٦ ٧٧٨,٧	(٣٥,٨)
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	١٢ ٦٢٢,٦	١٢ ٦٢٢,١	٠,٥	٨ ٤٠٥,٨	٨٦٧,٠	٦ ٧٢٢,٨	١ ٦٨٣,٠
المجموع	**٢٢١ ٣٢١,٣**	**٢٢٣ ٩٧٥,٤**	**(٢ ٦٥٤,١)**	**١٦١ ٤٥٠,١**	**٩ ٣١٤,٣**	**١٠٧ ٨٨٥,٢**	**٥٣ ٥٦٤,٩**

٥٩ - وكما هو مبين في الجدول أعلاه، تقدر نفقات الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ ٤٠٠ ٩٧٥ ٢٢٣ دولار، وهو مبلغ يعكس، قياسا إلى مبلغ ٣٠٠ ٣٢١ ٢٢١ دولار المخصص لبعثات المجموعة الثالثة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تكبد نفقات زائدة قدرها ١٠٠ ٦٥٤ ٢ دولار. وتلاحظ اللجنة

الاستشارية أن معظم الاحتياجات الإضافية المتوقعة تتصل بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال (٢٠٠ ٨٠٤ ٦ دولار) (انظر الفقرة ١١٤ أدناه). ويعوض عن هذا جزئيا نقص الإنفاق على دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة (٩٠٠ ٨٩٧ ١ دولار) وعلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (٣٠٠ ٦٢٠ ١ دولار). وترد أدناه معلومات عن هذه الفروق فيما يخص كل بعثة معنية.

٦٠ - وفيما يتعلق بعام ٢٠١٠، تعكس تقديرات الاحتياجات البالغة ١٠٠ ٤٥٠ ١٦١ دولار زيادة قدرها ٩٠٠ ٥٦٤ ٥٣ دولار أو ٥٣,٥ في المائة عن الموارد البالغة ٢٠٠ ٨٨٥ ١٠٧ دولار المخصصة لعام ٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة ترتبط إلى حد كبير بتغطية تكاليف مكتبي بناء السلام المتكاملين الجديدين وهما: مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

٦١ - ويرد في الجدول أدناه موجز الوظائف المعتمدة في إطار المجموعة الثالثة لعام ٢٠٠٩، وحالة شغور الوظائف في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وكذا مقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٠. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الاحتياجات من الموظفين في إطار مناقشتها لكل بعثة معنية على حدة.

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٣٠ (١ وأع، ١ مد-١، ٢ ف-٥، ٥ ف-٤، ١ ف-٣، ٤ خ م، ١ خ ع (رأ)، ٢ م و، ١٢ رم، ١ من متطوعي الأمم المتحدة)	٥ (٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ م، ١ رم)	٣٢ (١ وأع، ٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٥ ف-٤، ١ ف-٣، ٦ خ م، ٢ م و، ١٢ رم، ١ من متطوعي الأمم المتحدة)	٢ (١ مد-١، ١ خ م)	-	وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	١٥٧ (١ أع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٠ ف-٤، ٧ ف-٣، ١ ف-٢، ٣٧ خ م، ١٢ م و، ٧٧ رم، ٥ من متطوعي الأمم المتحدة)	١٥٧ (١ أع م، ١ مد-٢، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٠ ف-٤، ٧ ف-٣، ١ ف-٢، ٣٧ خ م، ١٢ م و، ٧٧ رم، ٥ من متطوعي الأمم المتحدة)	-	-

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو	-	-	١١٩ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٦ ف-٥، ١٤ ف-٤، ١٠ ف-٣، ٣٠ خ م، ١٤ م و، ٤٠ رم، ١ من متطوعي الأمم المتحدة)	١١٩ (١ أ ع م، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٦ ف-٥، ١٤ ف-٤، ١٠ ف-٣، ٣٠ خ م، ١٤ م و، ٤٠ رم، ١ من متطوعي الأمم المتحدة)	-	-
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	٩٢ (١ وأع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٨ ف-٤، ١٠ ف-٣، ١ ف-٢، ٢١ خ م، ١٢ م و، ١٦ رم)	٣١ (١ مد-١، ٤ ف-٥، ٩ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٣ خ م، ٩ م و، ٢ رم))	١٠٥ (١ وأع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ١٠ ف-٥، ١٧ ف-٤، ١٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٢٣ خ م، ١٢ م و، ٢٦ رم)	١٧ (٢ ف-٣، ٥ خ م، ١٠ رم)	٤ (١ ف-٤، ٣ خ م)	-
مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في سيراليون	٧٣ (١ أع م، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ١٣ خ م، ١٣ م و، ١٨ رم)	١٣ (١ ف-٥، ٥ ف-٤، ٣ ف-٣، ٣ خ م، ١ م و)	٨٢ (١ أع م، ١ مد-١، ٥ ف-٥، ١٢ ف-٤، ٩ ف-٣، ١ ف-٢، ١٣ خ م، ١٣ م و، ١٩ رم، ٨ من متطوعي الأمم المتحدة)	٩ (١ رم، ٨ من متطوعي الأمم المتحدة)	-	-
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٢٢ (٢ وأع، ١ مد-٢، ٣ ف-٥، ٧ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ خ ع (رأ)، ٦ رم)	٤ (١ وأع، ١ مد-٢، ١ ف-٤، ١ ف-٣)	٢٠ (١ وأع، ٣ ف-٥، ٧ ف-٤، ٢ ف-٣، ١خ م، ٦ رم)	-	٢ (١ وأع، ١ مد-٢)	وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٢٥ (١ أع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ٢ خ م، ١٧ رم)	٢ (١ ف-٤، ١ خ م)	٢٩ (١ أع م، ١ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ٢ خ م، ٤ م و، ١٧ رم)	٤ (٤ م و)	-	-
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨١ (١ وأع، ١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ ف-٤، ٩ ف-٣، ٢ ف-٢، ٦ خ م، ٢ خ ع (رأ)، ٢ م و، ٥٦ رم)	١١ (١ خ ع (رأ)، ٢ خ م، ٨ رم)	٨٢ (١ وأع، ١ أ ع م، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٣ ف-٤، ٤ ف-٣، ٢ ف-٢، ٦ خ م، ٢ خ ع (رأ)، ٢ م و، ٥٧ رم)	١ (١ رم)	-	وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية

البعثة	الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الوظائف الشاغرة	الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	الوظائف الجديدة	الوظائف الملغاة	الوظائف المعاد تصنيفها
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي[أ]	٤٥٠ (١ أع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٧ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٣١ ف-٣، ٤ ف-٢، ٦٨ خ م، ١٨ م و، ٢٣٧ رم، ٥١ من متطوعي الأمم المتحدة)	٤٠ (٩ ف-٤، ١١ ف-٣، ٤ خ م، ٣ م و، ١١ رم، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة)	٤٥٠ (١ أع م، ١ مد-٢، ٤ مد-١، ٧ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٣١ ف-٣، ٤ ف-٢، ٦٨ خ م، ١٨ م و، ٢٣٧ رم، ٥١ من متطوعي الأمم المتحدة)	–	–	–
بعثة الأمم المتحدة في نيبال	٢٠٢ (١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١١٨ رم، ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)	١٤ (١ ف-٥، ٣ف-٤، ٣ ف-٣، ١ خ م، ١ م و، ٤ رم، ١ من متطوعي الأمم المتحدة)	٢٠٥ (١ مد-٢، ١ مد-١، ٤ ف-٥، ١٠ ف-٤، ١٣ ف-٣، ٢٧ خ م، ٩ م و، ١٢١ رم، ١٩ من متطوعي الأمم المتحد)	٣ (٣ رم)	–	–

المختصرات: وأع، وكيل أمين عام؛ أع م، أمين عام مساعد؛ خ م، خدمة ميدانية؛ خ ع (رأ)، خدمات عامة (رتب أخرى)؛ م و، موظف وطني؛ رم، رتبة محلية.

(أ) الشواغر في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٦٢ - بناء على توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالوظائف الواردة في الفقرات أدناه، ينبغي أن تعدل وفقا لذلك التكاليف التشغيلية الخاصة بالمجموعة الثالثة.

١ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٦٣ - تبلغ تقديرات الاحتياجات لعام ٢٠١٠ لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ٦ ٩٦٦ ١٠٠ دولار، مقابل اعتماد قدره ٥ ٧١٤ ٤٠٠ دولار لعام ٢٠٠٩. وتعزى الزيادة البالغة ١ ٢٥١ ٧٠٠ دولار أساسا إلى الاحتياجات الإضافية لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين (٦٣٩ ١٠٠ دولار) نتيجة اقتراح إنشاء وظيفتين دوليتين جديدتين (١ مد-١ و ١ خ م)، وحدوث زيادة في مضاعف تسوية مقر العمل، وتطبيق معدل شغور أدنى على الموظفين الدوليين وهو ٥ في المائة لعام ٢٠١٠ مقابل ١٥ في المائة لعام ٢٠٠٩. كما أدرجت موارد إضافية في إطار التكاليف التشغيلية نظرا للاحتياجات الإضافية للنقل الجوي والمرافق والهياكل الأساسية.

٦٤ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتنقيحات التي أدخلت على الإطار الاستراتيجي للمكتب لعام ٢٠١٠ لتبيان الأولويات الاستراتيجية للبعثة بشكل أفضل، وكذلك

التحسينات في الإطار المنطقي، على نحو ما أوصت به اللجنة في تقريرها السابق بشأن تمويل البعثات السياسية الخاصة (A/63/593، الفقرة ٦٠).

٦٥ - ويعمل الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا أيضا رئيسا للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ويعمل منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ رئيسا جديدا للجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق غرينتري المبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.3، الفقرة ٥)، يقدم المكتب خدمات دعم الطيران على أساس استرداد التكاليف لكيانات الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وهناك ترتيبات قائمة بشأن الاشتراك في استخدام الأصول والموظفين مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وهذه الترتيبات ستظل في عام ٢٠١٠ وسيواصل المكتب زيادة دعمه للجنة المختلطة، تمشيا مع ولايته المنقحة.

٦٦ - وتشمل التغييرات في ملاك موظفي المكتب لعام ٢٠١٠ اقتراح إنشاء وظيفتين دوليتين جديدتين وتحويل وظيفة على النحو التالي (المرجع نفسه، الفقرات من ٢١ إلى ٢٣):

(أ) وظيفة جديدة برتبة مد-١ لمدير/رئيس الديوان يتولى المسؤولية عن الإدارة الفنية والمالية والإدارية العامة للمكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ويكفل التوجيه الفعال والإدارة المتكاملة للأنشطة؛

(ب) وظيفة لمساعد في الامتثال التقني/مراقبة الجودة (الخدمة الميدانية) للاضطلاع بمراقبة جودة الطيران من خلال القيام بعمليات التفتيش المنتظمة وإيجاد أدوات الرصد تماشيا مع دليل الطيران في إدارة عمليات حفظ السلام ومعايير الطيران المعتمدة في الأمم المتحدة، إذ إن القدرة الحالية (موظف واحد برتبة ف-٤ وموظف واحد من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة) لا تكفي للقيام بهذه المهام على الوجه السليم؛

(ج) وظيفة لمساعد إداري يقترح تحويلها من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠.

٦٧ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين.**

٦٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقترحة للنقل الجوي البالغة ٩٠٠ ١٣٨ ٢ دولار تعكس زيادة قدرها ٠٠٠ ٣٧٠ دولار، قياسا إلى الاعتماد الموافق عليه لعام ٢٠٠٩ البالغ ٩٠٠ ٧٦٨ ١ دولار. وتقدر النفقات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ٢٠٠ ١٣٤ ٣

دولار. ويعزى معظم النقص المتوقع في الإنفاق ومقداره ١٠٠ ٥١٧ دولار إلى انخفاض تكاليف الوقود عما كان مدرجا في الميزانية. وتعزى الزيادة في الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠ إلى تنقيح الأسعار في العقد المتعلق بالطائرة الثابتة الجناحين. وأبلغت اللجنة عندما استفسرت بأن العقد التجاري الحالي لطائرة المكتب سوف ينتهي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويجري التفاوض على عقد جديد لأنه ضرورة تشغيلية بالنسبة لكل من المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، اللذين يستخدمان الطائرة على أساس تقاسم التكاليف. ويستند في تقدير الموارد، بالنظر إلى أن العقد الجديد لا يزال قيد التفاوض، إلى عقد وقع حديثا لفائدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يعكس الأسعار الحالية في سوق الطائرات. **وتشعر اللجنة الاستشارية بالقلق إزاء ارتفاع تكلفة السفر بهذه الوسيلة لدعم المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وتتوقع اللجنة أن يجد الأمين العام وسائل تكفل درجة أعلى من فعالية التكاليف في استخدام الخدمات الجوية. وتطلب اللجنة موافاتها بمعلومات عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في هذا الصدد في مشاريع الميزانية المقبلة (انظر أيضا الفقرة ١٠٤ أدناه).**

٢ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٦٩ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على توصية من الأمين العام في رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ (S/2009/128) ليحل محل مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأقر مجلس الأمن التوصية في بيان رئاسي صدر في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/5)، وذلك لفترة أولية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. واستجابة لطلب من مجلس الأمن في ذلك البيان، أدرج الأمين العام معلومات عن هيكل وقوام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في آخر تقرير له عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2009/309). وترد ولاية المكتب في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.3).

٧٠ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٠ ما قدره ٦٠٠ ٩٩١ ١٧دولار. وفي المقابل، فإن الميزانية المعتمدة لمكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠٠٩ بلغت ٩,٧ ملايين دولار. وتغطي الميزانية المقترحة بدل الإقامة المقرر للبعثة، والسفر، وبدل الملبس، واعتمادا للتعويض عن الوفاة والعجز لاثنين من المستشارين العسكريين واثنين من مستشاري الشرطة يقدر بمبلغ ٨٠٠ ٢١٨ دولار؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين وبدل المخاطر لإنشاء ١٥٧ وظيفة (٦٣ دولية و ٨٩ وطنية و ٥ وظائف من متطوعي الأمم المتحدة) بتكلفة إجمالية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٥٤٣ ١٠ دولار؛

والتكاليف التشغيلية البالغة ٨٠٠ ٢٢٩ ٧ دولار. وسيرأس المكتب ممثل خاص للأمين العام برتبة أمين عام مساعد يكون مدعوما بوحدة للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق وأربع وحدات وأقسام فنية تركز على المجالات الرئيسية للولاية، وهي إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحكم الرشيد وسيادة القانون، وإنشاء محاور للتنمية. وزُوِّدت اللجنة الاستشارية بخريطة تنظيمية تبين ملاك الموظفين المقترح (انظر المرفق الأول).

٧١ - وفي عام ٢٠١٠، سيكون لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أربعة مكاتب إقليمية ستركز على رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وستدعم الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق سلطة الدولة لتطال المناطق الإقليمية. وأبلغت اللجنة بأن المكاتب الإقليمية ستزود بموظفين للشؤون المدنية إضافة إلى موظفي حقوق الإنسان وأنها ستتعاون بشكل وثيق مع كيانات فريق الأمم المتحدة القطري الموجودة في المناطق الإقليمية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن المكاتب الثلاثة التي تعمل بالفعل سيجري تعزيزها في سياق التحول إلى مكتب متكامل لبناء السلام. وقد بدأت الأعمال التحضيرية لإنشاء المكتب الرابع وسوف تنتهي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٧٢ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه من أصل الوظائف المقترحة لفائدة المكتب المتكامل البالغ عددها ١٥٧ وظيفة، كانت هناك ٧٠ وظيفة جديدة تتوزع على النحو التالي:

(أ) ١٣ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها، ١٦ وظيفة جديدة (١ نائب الممثل الخاص (مد-٢)[(١)]، و ١ مدير مكتب (مد-١)، و ٣ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٥ (ف-٣)؛ يقابلها تخفيض ٣ وظائف برتبة ف-٢؛

(ب) ٢٩ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية؛

(ج) ١٢ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين؛

(د) ١٦ وظيفة من الرتبة المحلية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن تسع وظائف من فئة الخدمات العامة قد ألغيت.

٧٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ٣٧ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية اقترحت لعام ٢٠١٠، وتندرج ٧ وظائف منها تحت العنصر الفني، و ١٣ تحت العنصر الإداري، و ١٧ في إطار العنصر المتصل بالسلامة والأمن. **وبالنسبة لكل من هذه البعثة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، فإنه يبدو للجنة أن الهيكل المقترح**

(١) تمول هذه الوظيفة في إطار ترتيب تقاسم التكاليف مناصفة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

للعنصر الإداري صمم على نحو أوثق من اللازم على غرار هيكل بعثات حفظ السلام (انظر الفقرة ٨٣ أعلاه). وترى اللجنة أن هيكل العنصر الإداري ينبغي أن يبسط، بما في ذلك إمكانية دمج المكاتب الإدارية الصغيرة لتقليل الحاجة إلى الموظفين الدوليين. وتبعا لذلك، توصي اللجنة بتخفيض قدره خمسة من موظفي الخدمة الميدانية في إطار دعم البعثة.

٧٤ - علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية الاختلافات الكبيرة في الهياكل والموارد المخصصة لمكاتب بناء السلام، وتشجع الأمين العام على اتخاذ نهج حصيف في تزويد المكاتب الجديدة بموظفين مع مراعاة الاحتياجات التشغيلية لدى القيام بذلك. وترى اللجنة أن افتراضات الشواغر فيما يخص مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (عامل التأخر في التوظيف بنسبة ١٣ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ٩ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة) ليست افتراضات واقعية. ولذلك توصي اللجنة بتطبيق عاملي شغور بنسبة ٣٠ في المائة للموظفين الدوليين و ٢٠ في المائة للموظفين الوطنيين. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يعيد النظر في هياكل ملاك الموظفين وفي الحاجة إلى قدرات وأن يقدم تقريرا بشأن ذلك في عرض الميزانية المقبل.

٧٥ - وتقدر التكاليف التشغيلية للمكتب المتكامل لعام ٢٠١٠ بمبلغ ٨٠٠ ٢٢٩ ٧ دولار. وتتصل المكونات الأكبر من هذا المبلغ بالمرافق والهياكل الأساسية (١,٩ مليون دولار) والاتصالات (١,٩ مليون دولار) والنقل البري (١ مليون دولار).

٧٦ - ولدى الاستفسار عن دور مكتب دعم بناء السلام فيما يتعلق بالمكتب المتكامل، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب دعم بناء السلام، بوصفه عضوا في فرقة العمل المتكاملة المشتركة بين الوكالات في جمهورية أفريقيا الوسطى، يكفل تنسيق أعمال لجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تنسيقا كاملا مع وجود الأمم المتحدة عموما في البلد كما يكفل استفادتها من ذلك الوجود. وتشمل ولاية المكتب تقديم الدعم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام الذي شارك في وضعه كل من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ولجنة بناء السلام، فضلا عن الدعم المقدم لتنفيذ المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام. ويدعم تنفيذ مشاريع الصندوق في جمهورية أفريقيا الوسطى موظف دولي واحد، يدعمه فريق من ثلاثة موظفين وطنيين، يمولون من صندوق بناء السلام ويجري استقدامهم من قبل مكتب دعم بناء السلام. ومع إنشاء المكتب المتكامل، سيكون هؤلاء الموظفين جزءا من وحدة التخطيط الاستراتيجي والتنسيق.

٧٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى المعلومات المقدمة بشأن الأنشطة التي يتعين على المكتب الاضطلاع بها بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وجهات فاعلة أخرى (A/64/349/Add.3، الفقرات ٣٢ إلى ٣٦). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمزيد من التفاصيل بشأن الموارد المتاحة للفريق القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن دور وولاية أعضاء الفريق القطري. **وتطلب اللجنة إلى الأمين العام التركيز بشكل أكبر في عروض الميزانية المقبلة على التعاون مع الفريق القطري المعني بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم أمثلة ملموسة عن هذا التعاون.**

٣ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٧٨ - طلب مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، إلى الأمين العام إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو ليخلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وذلك لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويتعين وضع إطار استراتيجي متكامل لهذا المكتب من خلال وحدة للتخطيط الاستراتيجي يشترك في تزويدها بموظفين كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والفريق القطري. ويرد بيان المهام الرئيسية للمكتب في الفقرة ٤٧ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.3)، في حين ترد مجالات التعاون مع البعثات الإقليمية وفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك المنظمات الإقليمية، في الفقرتين ٥٣ و ٥٥ من التقرير.

٧٩ - وزُوِّدت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بتفاصيل بشأن المسائل التي يتعين على المكتب معالجتها بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن أمثلة ملموسة عن هذا التعاون. **وتطلب اللجنة إلى الأمين العام توفير مزيد من المعلومات بشأن هذه الأنشطة في مقترحات الميزانية المقبلة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.**

٨٠ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٠ للمكتب المتكامل ٦٠٠ ٠١٦ ١٩ دولار. وفي المقابل، بلغت الميزانية المعتمدة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لعام ٢٠٠٩ مبلغا قدره ٥,١ ملايين دولار. وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف مستشار عسكري واحد و ١٤ من مستشاري الشرطة المدنية، وهي تكاليف تقدر بمبلغ ٩٠٠ ٥٩٥ دولار؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين فيما يخص ١١٨ وظيفة وتكاليف أحد متطوعي الأمم المتحدة البالغة ٨٠٠ ٨٧٦ ١١ دولار والتكاليف التشغيلية البالغة ٨٠٠ ٥٣٤ ٦ دولار.

٨١ - وتغطي الميزانية المقترحة ١١٩ وظيفة (٦٤ موظفا دوليا، و ٥٤ موظفا وطنيا، وأحد متطوعي الأمم المتحدة) بتكلفة إجمالية تقدر بمبلغ ١١,٩ مليون دولار. وسيرأس المكتب الممثل الخاص للأمين العام برتبة أمين عام مساعد، يدعمه نائب الممثل الخاص برتبة مد-٢، الذي سيعمل أيضا بوصفه منسق الأمم المتحدة المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما الممثل الخاص ونائب الممثل الخاص، فسيحظيان بدعم وحدة التخطيط الاستراتيجي وأربعة أقسام فنية مواضيعية تركز على المجالات الرئيسية للولاية، وهي الشؤون السياسية، وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، وإصلاح قطاع الأمن والإعلام، كما سيحظيان بدعم قسم دعم البعثة. وزُوِّدت اللجنة الاستشارية بخريطة تنظيمية تبين ملاك الموظفين المقترح (انظر المرفق الثاني).

٨٢ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه من أصل الوظائف المقترحة لفائدة المكتب المتكامل البالغ عددها ١١٩ وظيفة، كانت هناك ٩١ وظيفة جديدة تتوزع على النحو التالي:

(أ) ٢٤ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها (من أجل الممثل الخاص للأمين العام (أمين عام مساعد)[٢]، ومدير المكتب (مد-١)، ورئيس إصلاح قطاع الأمن (مد-١)، و ٥ ف-٥، و ١٠ ف-٤، و ٦ ف-٣)؛

(ب) ٢٧ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية؛

(ج) ١١ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين؛

(د) ٢٨ وظيفة من الرتبة المحلية؛

(هـ) وظيفة لأحد متطوعي الأمم المتحدة.

وأبلغت اللجنة كذلك بأن أربع وظائف من فئة الخدمات العامة قد ألغيت. وطبق على التقديرات معدلا شغور بنسبة٢٠ في المائة للموظفين الدوليين و ٢٠ في المائة للموظفين الوطنيين من الفنية و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين.

٨٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من أصل الوظائف المقترحة من فئة الخدمة الميدانية البالغ عددها ٣٠ وظيفة، تندرج ١٤ منها في إطار عنصر دعم البعثة. **وترى اللجنة أنه ينبغي تبسيط عنصر الدعم في هذه البعثة، شأنه في ذلك شأن عنصر الدعم في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك لتقليل الحاجة إلى**

(٢) ستخصص الوظيفة الحالية برتبة مد-٢ لنائب الممثل الخاص.

الموظفين الدوليين (انظر الفقرة ٧٣ أعلاه). وتبعا لذلك، توصي اللجنة بتخفيض قدره أربعة من موظفي الخدمة الميدانية في إطار دعم البعثة.

٨٤ - وتقدر التكاليف التشغيلية بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار. وتتصل العناصر الأكبر في إطار التكاليف التشغيلية بالمرافق والهياكل الأساسية (٢,١ مليون دولار) والاتصالات (١,٢ مليون دولار) والنقل البري (٨٠٠ ٨٨٢ دولار).

٤ - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

٨٥ - على إثر اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٨١٤ (٢٠٠٨)، شرعت الأمم المتحدة في اتباع نهج ثلاثي المسارات في الصومال يربط بين الأبعاد السياسية والأمنية والبرنامجية للجهود التي تبذلها. وقد أذن المجلس في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩) بإنشاء قدرة مكرسة لقطاع الأمن داخل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، تشمل وحدة استشارية جديدة تضم الخبرات اللازمة لتدريب الشرطة والعسكريين والتخطيط للأنشطة المستقبلية في مجالي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، بالإضافة إلى عنصرين مختصين بسيادة القانون والسجون. وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩) مواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في إقامة المؤسسات الأمنية الانتقالية، بما فيها قوة الشرطة الصومالية وقوة الأمن الوطني، ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع استراتيجية أمنية وطنية. ودعا مجلس الأمن في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨) مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى تعزيز جهوده لتمكين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من تنفيذ المقتضيات الرئيسية المنصوص عليها في الميثاق الاتحادي الانتقالي، وهي وضع دستور وإجراء استفتاء دستوري وانتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٩، وقد تقرر الآن إجراؤها في عام ٢٠١١ (انظر A/64/349/Add/3، الفقرات ٦٥-٧٠).

٨٦ - وعقب إجراء تقييم شامل للحالة الأمنية في نهاية عام ٢٠٠٨، أُجِّل نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الصومال، وأُرجئ تاريخ النقل الذي كان من المقرر إجراؤه في البداية في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ورغم ذلك، تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على احتواء حالة انعدام الأمن في مقديشو. وفي عام ٢٠٠٩، قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بزيارات إلى مقديشو ومناطق أخرى من جنوب وسط الصومال وإلى ''بونتلاند'' و''صوماليلاند''. ويعتزم المكتب القيام في عام ٢٠١٠ بنقل موظفين فنيين دوليين إلى مكتب اتصال متقدم في مقديشو ومكتبين إقليميين في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' ومكتبين ميدانيين في بوساسو وغالكاسيو. ووضع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وإدارة

الشؤون السياسية آليات للتعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل والسلطات الصومالية لدعم مبادرات مكافحة القرصنة. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام الاضطلاع بدور جهة التنسيق في الأمم المتحدة لشؤون مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة الساحل الصومالي (المرجع نفسه، الفقرات ٧١-٨٤). وقد أبدت اللجنة الاستشارية في تقريرها بشأن تمويل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ملاحظات بشأن جهود مكافحة القرصنة (A/64/509، الفقرات ٥٦-٥٨).

٨٧ - ويعتزم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مواصلة العمل على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي إطار الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة، يعتزم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال التنسيق عن كثب مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي (A/64/349/Add.3، الفقرة ٨٥؛ و A/64/509، الفقرات ١٦-١٩). وعلاوة على ذلك، سيواصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تقديم الخدمات على أساس استرداد التكاليف في مجالات النقل وشؤون جدول مرتبات الموظفين المحليين، والخدمات الطبية المشتركة، وخدمات الحقيبة الدبلوماسية والبريد. وسيواصل المكتبان القطريان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصومال وكينيا تقديم خدمات الدعم لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال فيما يتعلق بتوفير غرف مؤمنة للاتصال اللاسلكي، وإصدار بطاقات الهوية في الصومال، والتدريب في مجالي الأمن والسلامة، والاستفادة من خدمات المستوصفات التابعة للأمم المتحدة في مقديشو وهرغيسا وغاروي، وتقديم الخدمات في إطار المسائل المتعلقة بالبلد المضيف، وتسجيل المركبات الآلية لدى البلدين المضيفين (A/64/349/Add.3، الفقرة ٨٧).

٨٨ - ويعتزم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم الإداري لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي هذا السياق، سيلغي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أربع وظائف دعم إداري في عام ٢٠١٠، بينما ستظل فيه وحدة للاتصال الإداري تضم أربع وظائف (وظيفة من رتبة ف-٤، ووظيفتان من رتبة ف-٣، ووظيفة من الرتبة المحلية) من أجل مهام الاتصال بمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعم المكاتب الإقليمية (انظر الفقرة ٨٩ أدناه). وفضلا عن ذلك، ستلغى ١٥ وظيفة إدارية في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويقترح استحداث ١٥ وظيفة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر الفقرتين ٩٠ و ٩٥ أدناه)، وذلك في إطار

إنشاء المكتبين في الصومال وتوفير الموظفين لهما (A/64/349/Add.3، الفقرة ٨٨). وأُبلغت اللجنة الاستشارية أنه نظرا لكون مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يقدم الخدمات لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال فليس ثمة تسلسل إداري رسمي. وأُعلمت اللجنة أيضا بأن الغرض من وحدة الاتصال هو ضمان تقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في المناطق الصومالية التي لا وجود فيها لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٨٩ - **وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها لكون الهيكل التشغيلي العام للدعم المقدم إلى الصومال يغلب عليه طابع بيروقراطي كثير التعقيد، مما قد يولد مشاكل من حيث التنسيق والمساءلة (انظر A/64/509، الفقرة ٦١). وفضلا عن ذلك، فاللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بضرورة الإبقاء على أربع وظائف (وظيفة من رتبة ف-٤، ووظيفتان من رتبة ف-٣، ووظيفة من الرتبة المحلية) مخصصة للاتصال بمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعم المكاتب الإقليمية، وذلك نظرا لأن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لم يُقم بعد وجودا هاما له في الصومال. وإذا برزت الحاجة إلى هذه الوظائف خلال فترة الميزانية، فستبذل كل الجهود من أجل إتاحتها من الموارد القائمة.**

عرض الميزانية

٩٠ - **ترى اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تتسم بعدم الوضوح بشكل خاص. فقد كان يتعين مثلا تفسير اقتراح الأمين العام إلغاء ١٥ وظيفة في نيروبي وإعادة استحداثها في الصومال مع تخصيص مهام جديدة لها تفسيرا أفضل (انظر الفقرة ٩٥ أدناه). وتطلب اللجنة أن تقدم معلومات كافية في أي ميزانية مقترحة مقبلة تفاديا لتقديم طلبات المتابعة.**

الاحتياجات من الموارد

٩١ - تقدر احتياجات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من الموارد لعام ٢٠١٠ بمبلغ صافيه ٠٠٠ ٠٢٩ ١٧ دولار (إجماليه ٩٠٠ ٢٣٩ ١٨ دولار)، أي ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٧٦٧ ١ دولار عن اعتمادات عام ٢٠٠٩.

٩٢ - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقدرة أساسا إلى تكاليف الموظفين المدنيين التي تبلغ ٣٠٠ ٨٦٥ ٦ دولار وتخصص لوظائف مقترحة عددها ١٠٥ وظائف (٦٧ وظيفة دولية و ٣٨ وظيفة وطنية). وسيكون موقع ما مجموعه ٥٠ وظيفة من أصل الوظائف البالغ عددها

١٠٥ وظائف في الصومال خلال عام ٢٠١٠. وستكون ١٣ وظيفة منها وظائف جديدة وستنقل ٣٧ وظيفة منها من الوظائف القائمة في نيروبي. وفي ''صوماليلاند''، سيُنشأ مكتب إقليمي في هرغيسا (٢٠ موظفا)، وفي ''بونتلاند''، سيُنشأ مكتب إقليمي في غاروي (٢٠ موظفا)، إلى جانب مكتبين ميدانيين في بوساسو (موظفان) وغالكاسيو (موظفان). ومن المقرر إنشاء مكتب اتصال متقدم في مقديشو (٦ موظفين)، ويطلب توفير أربع وظائف جديدة لمكتب نيروبي من أجل تقديم الدعم للانتشار في الصومال.

٩٣ - ويقترح استحداث الوظائف السبع عشرة الجديدة التالية:

(أ) موظفان أمنيان من رتبة ف-٣ يساعدان الموظف الأمني الحالي (ف-٤) في الإشراف على العمليات الأمنية في منطقتي ''صوماليلاند'' - هرغيسا و ''بونتلاند'' - غاروي (A/64/349/Add.3، الفقرة ٩٩ (أ) '١')؛

(ب) موظفان إداريان إقليميان (الخدمة الميدانية) يقدمان الدعم اللوجستي والإداري لكل من المكتبين الإقليميين، ويعين أحدهما في مكتب ''بونتلاند'' - غاروي الإقليمي والآخر في مكتب ''صوماليلاند'' - هرغيسا الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩ (أ) '٢')؛

(ج) أربعة مساعدين أمنيين (الرتبة المحلية) يتولون مهمة التغطية الأولية لمكتب ''صوماليلاند'' - هرغيسا الإقليمي (وظيفتان) ومكتب ''بونتلاند'' - غاروي الإقليمي (وظيفتان) (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩ (أ) '٣')؛

(د) مساعدان هندسيان/لشؤون المرافق (الرتبة المحلية) يتوليان دعم منشآت مولدات الطاقة الكهربائية وأعمال الصيانة العامة في المكتبين الإقليميين. ويعين أحدهما في مكتب ''صوماليلاند'' - هرغيسا الإقليمي والآخر في مكتب ''بونتلاند'' - غاروي الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩ (أ) '٤')؛

(هـ) مساعد واحد لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الرتبة المحلية) يقدم المساعدة في تركيب خطوط الاتصالات للمكتبين الإقليميين وإعدادها وصيانتها. وستكون هذه الوظيفة الجديدة في مكتب ''صوماليلاند'' - هرغيسا الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩ (أ) '٥')؛

(و) مساعدان إداريان (الرتبة المحلية) يخضعان للإشراف المباشر للموظفين الإداريين الإقليميين ويقدمان الدعم الإداري العام. وسيعين أحدهما في مكتب

''صوماليلاند'' – هرغيسا الإقليمي والآخر في مكتب ''بونتلاند'' – غاروي الإقليمي (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩ (أ) '٦')؛

(ز) ثلاثة موظفي حماية مباشرة (الخدمة الميدانية) يعينون في نيروبي إلى جانب الموظفين الخمسة الحاليين ويضطلعون بمهمة الحماية للممثل الخاص للأمين العام، ولا سيما خلال رحلاته إلى الصومال وداخل المنطقة (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩ (ب) '١')؛

(ح) مساعد إداري (الرتبة المحلية) يعين في نيروبي في مكتب تطوير قطاع الأمن ويتولى تعزيز المساندة الإدارية داخل المكتب (المرجع نفسه، الفقرة ٩٩ (ب) '٢').

٩٤ - وتدرك اللجنة الاستشارية بأن التطورات المستجدة في الصومال ستحدد الوتيرة التي يمكن الاضطلاع وفقها بالأنشطة والمهام المقررة. ولذلك توصي باستقدام الموظفين بحسب الحاجة فقط. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالموافقة على الوظائف المقترحة من أجل تلبية الاحتياجات الفعلية من الموظفين، مع تطبيق عامل شواغر بنسبة ٤٠ في المائة فيما يخص الموظفين الدوليين، بدلا من عامل ٢٠ في المائة المدرج في الميزانية، وعامل شواغر بنسبة ٣٠ في المائة فيما يخص الموظفين الوطنيين، بدلا من عامل ١٥ في المائة المدرج في الميزانية.

٩٥ - وتلقت اللجنة، بناء على طلب منها، معلومات بشأن المهام الجديدة الموكلة للوظائف الخمس عشرة الجديدة المقترح استحداثها اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، وهي كالتالي:

(أ) إلغاء وظيفة موظف إداري أقدم (ف-٥) وإعادة استحداثها باعتبارها وظيفة منسق إقليمي (ف-٥) لمنطقة ''بونتلاند'' يتولى شاغلها مسؤولية إدارة الأنشطة على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المكتبين الميدانيين؛ وتقديم الدعم لمكتب نيروبي، والاتصال بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال؛

(ب) إعادة استحداث وظيفتي مساعد مالي (الرتبة المحلية) باعتبارهما وظيفتي مساعد إداري (الرتبة المحلية) في هرغيسا وغاروي؛

(ج) إعادة استحداث ٨ وظائف سائق (الرتبة المحلية) باعتبارها وظائف سائق/ميكانيكي (الرتبة المحلية) في هرغيسا وغاروي؛

(د) إعادة استحداث وظيفتي تقني لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية (الخدمة الميدانية) باعتبارهما وظيفتي تقني لشؤون الاتصالات (الخدمة الميدانية) في هرغيسا وغاروي؛

(هـ) إعادة استحداث وظيفة تقني لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية (الخدمة الميدانية) باعتبارها وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات في غاروي؛

(و) إعادة استحداث وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية) باعتبارها وظيفة مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات/الاتصالات (الرتبة المحلية) في غاروي.

٩٦ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الخمس عشرة المقترحة مع تطبيق عامل شواغر بنسبة ٥٠ في المائة فيما يخص الموظفين الدوليين و ٣٠ في المائة فيما يخص الموظفين الوطنيين.**

٩٧ - وتبلغ احتياجات التشغيل ٣٠٠ ٠٤٥ ٩ دولار (بزيادة ٤٠٠ ٦٤٨ دولار)، وتخصص أساسا للإنفاق على النقل البري (٠٠٠ ٩٩٨ ١ دولار) والاتصالات (٤٠٠ ٧١٢ ١ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٥٤٦ ١ دولار) وخدمات تكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٣٢٣ دولار) من أجل دعم إنشاء المكتبين في الصومال.

٥ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

٩٨ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن قام بموجب قراره ١٨٢٩ (٢٠٠٨) بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لفترة ١٢ شهرا تبدأ من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، باعتباره الكيان الذي سيواصل أعمال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وقام مجلس الأمن بتمديد ولاية المكتب حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في قراره ١٨٨٦ (٢٠٠٩).

٩٩ - وستغطي الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠ والبالغ قدرها ٥٠٠ ٩٣٤ ١٦ دولار (بزيادة قدرها ٥٠٠ ٧٢٩ ١ دولار عن الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩) تكاليف الموظفين المدنيين البالغ قدرها ٩٠٠ ٦٣٩ ٦ دولار، والتكاليف التشغيلية البالغ قدرها ٦٠٠ ٢٩٤ ١٠ دولار. وتعكس تكاليف الموظفين المدنيين زيادة قدرها ٠٠٠ ٨٩٩ دولار بالمقارنة مع الموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩. ويرجع ذلك في معظمه إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالموظفين الدوليين (٠٠٠ ٦٨٩ دولار)، الأمر الذي يُعزى أساسا إلى تكاليف مواءمة شروط الخدمة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، فضلا عن اعتماد اقتراح رصده لتغطية تكاليف ثمانية من متطوعي الأمم المتحدة (٥٠٠ ٢٢٠ دولار). ويمكن إيجاز التغييرات في ملاك الموظفين على النحو التالي:

(أ) إضافة ثماني وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، أربع منها لتعزيز المهام الفنية (موظف للشؤون السياسية، وموظفان لحقوق الإنسان، وخبير في شؤون المخدرات

والجريمة)، وأربع لتعزيز مهام الدعم (المالية، والنقل، والمطالبات القانونية، والمساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات)؛

(ب) إضافة وظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية) من أجل دعم الموظف الإداري الأقدم الذي يرأس قسم دعم البعثة؛

(ج) نقل وظيفتين برتبة ف-٤ من قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون إلى قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام وقسم المؤسسات الديمقراطية، لأن المهام المرتبطة بتلك الوظائف تعتبر أكثر انسجاما مع عمل القسمين المذكورين.

١٠٠ - توصي اللجنة الاستشارية بقبول التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين لعام ٢٠١٠ بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

١٠١ - وتشمل الزيادة البالغ صافيها ٥٠٠ ٨٣٠ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية تخفيضات في الموارد المقترحة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٥٧٨ دولار و ٧٠٠ ٥٣٩ دولار، على التوالي)، وذلك بسبب انخفاض الاحتياجات اللازمة لاقتناء المعدات، وهو ما يقابله زيادة في تكاليف خدمات دعم الاتصالات. وتشمل تلك الزيادة أيضا احتياجات إضافية للنقل الجوي (١٠٠ ٩٣٨ دولار)، في ضوء الزيادات في تكاليف الاستئجار التعاقدي لطائرة هليكوبتر وتكاليف ١٠٠ ساعة طيران إضافية تتعلق باستخدام طائرات الهليكوبتر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ واحتياجات إضافية للمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٤٢١ دولار)، في ضوء ارتفاع تكاليف خدمات الصيانة والأمن، والزيادة في استهلاك مولدات الكهرباء من الوقود، التي قدرت على أساس الخبرة السالفة والاحتياجات؛ والزيادة في تكاليف السفر الرسمي (٠٠٠ ٢١٢ دولار) بسبب زيادة عدد السفريات ودورات التدريب المقررة لعام ٢٠١٠. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالتبرير المقدم للزيادة في احتياجات السفر وتوصي بتخفيض الموارد إلى ٩٠٠ ٤٣٢ دولار.**

٦ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

١٠٢ - يرد في الفقرات من ١٣٢ إلى ١٣٤ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.3) وصف لافتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠ والآفاق المستقبلية للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه من المتوقع الانتهاء بحلول نهاية عام ٢٠١٢ من جميع أنشطة تعيين الحدود البرية. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بشبه جزيرة باكاسي، ينص

اتفاق غرينتري لعام ٢٠٠٦ على استمرار ولاية لجنة المتابعة في إطار نظام انتقالي مدته خمس سنوات.

١٠٣ - وتمثل احتياجات عام ٢٠١٠ المقدرة بمبلغ ١٠٠ ٩٣٠ ٨ دولار زيادة قدرها ٢٠٠ ٨٣٠ دولار عن الاعتماد المرصود لعام ٢٠٠٩. وتعزى الزيادة أساسا إلى احتياجات إضافية للمراقبين العسكريين (٢٠٠ ١١ دولار)، نظرا للزيادة في معدلات بدل الإقامة اليومي المطبقة؛ والاحتياجات الإضافية للموظفين المدنيين (٥٠٠ ١٣٦ دولار) التي ترجع في معظمها إلى زيادات في جدول مرتبات الموظفين الدوليين اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٩ وزيادة في مضاعف تسوية مقر العمل. وكما هو مبين في الفقرة ٦٥ أعلاه، يعمل الممثل الخاص لغرب أفريقيا ورئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة بصفته رئيسا جديدا للجنة المتابعة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولذلك فإن وظيفة العضو الأول في لجنة المتابعة التي يشغلها وكيل للأمين العام أصبحت زائدة عن الحاجة، ويُقترح إلغاؤها. ومن المقترح أيضا إلغاء الوظيفة المنشأة المنشأة برتبة مد-٢ لمساعدة لجنة المتابعة، والتي كانت شاغرة في عام ٢٠٠٨ بسبب صعوبات في العثور على مرشح مستعد لقبول العمل بعقد على أساس فترة الاستخدام الفعلي للعمل لمدة ٦٠ يوما (A/64/349/Add.3، الفقرة ١٤). وتشمل التغييرات الأخرى في ملاك الموظفين تحويل وظيفة من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠. **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين بالنسبة لدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.**

١٠٤ - وترجع الزيادة في التكاليف التشغيلية (٥٠٠ ٦٨٢ دولار) في معظمها إلى الاحتياجات الإضافية لخدمات النقل الجوي. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن اللجنة المختلطة تتقاسم طائرة مستأجرة ثابتة الجناحين مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بناء على ترتيب لتقاسم التكاليف مناصفة. وتُقدر نفقات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ٢٠٠ ٨٢٧ ٣ دولار، بالمقارنة مع المبلغ المرصود، وهو ٤٠٠ ٣٩٠ ٤ دولار. ويعكس انخفاض النفقات المتوقع انخفاض عدد ساعات الطيران الفعلي عما أُدرج في الميزانية. وتُعزى الموارد الإضافية لعام ٢٠١٠ في معظمها إلى الزيادة المتوقعة في تكاليف العقد المتعلق بالطائرة الثابتة الجناحين على أساس عقد مماثل أبرمه مؤخرا مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. **وكما هو مبين في الفقرة ٦٨ أعلاه، فإن اللجنة الاستشارية يساورها القلق إزاء ارتفاع تكلفة وحدة السفر من أجل تقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وينبغي للأمين العام أن يجد وسيلة لضمان زيادة درجة فعالية التكلفة في مجال الاستفادة من خدمات النقل الجوي.**

وينبغي تقديم معلومات عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في هذا الصدد في مشاريع الميزانية المقبلة.

٧ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

١٠٥ - تعكس أساسا الاحتياجات المقدرة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، البالغة ٠٠٠ ١٧٥ ٣ دولار لعام ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها ٢٠٠ ٩٧١ دولار عن الاعتمادات المرصودة لعام ٢٠٠٩، تكاليف الوظائف الجديدة الأربع المقترحة، والتكاليف الكاملة لمواءمة شروط الخدمة، وعمليات غير متكررة لشراء أصناف تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، وقد قابل تلك الزيادة جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بمعدات الاتصالات نظرا لاقتنائها خلال فترات سابقة. وسيستمر البلد المضيف في تغطية التكاليف المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ١٢٠ دولار لاستئجار مباني المكاتب والمرافق. وتعكس أساسا الأرصدة الحرة المقدرة بمبلغ ٥٠٠ ٢٣٤ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حالات التأخير في إنشاء المركز وتعيين موظفيه (A/64/349/Add.3، الفقرات من ١٥٠ إلى ١٥٣).

١٠٦ - ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمصفوفة شاملة لأنشطة المركز وأنشطة شركائه المتصلة بالقضايا المتعلقة بالمخدرات وحقوق الإنسان والمياه والإرهاب والمشاركة السياسية، وترد المصفوفة في المرفق الثالث. وأُبلغت اللجنة أيضا بمعلومات إضافية عن أفرقة الأمم المتحدة القطرية الموجودة في بلدان آسيا الوسطى الخمسة.

١٠٧ - واقتُرح إنشاء ما مجموعه أربع وظائف جديدة لموظفين وطنيين في عام ٢٠١٠ (المرجع نفسه، الفقرتان ١٥٠ و ١٥٤)، على أن تخصص وظيفة واحدة لكل عاصمة من العواصم الخاصة بأربعة بلدان من بلدان آسيا الوسطى، وهي أستانا، كازاخستان، وبشكيك، قيرغيزستان، ودوشانبي، طاجيكستان، وطشقند، أوزبكستان. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموظفين الفنيين الوطنيين الأربعة سيضطلعون بمهام موظفي الاتصال وسيكونون مسؤولين عن جمع المعلومات عن التطورات الهامة كل في بلده، والبقاء على اتصال مع السلطات والمنظمات الدولية والإقليمية، وتسهيل الأنشطة التي ينظمها المركز في المواقع التابعة لكل واحد منهم. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لم يحدث أي تغيير في الولاية منذ إنشاء المركز في أواخر عام ٢٠٠٧ في عشق آباد، تركمانستان. **ومراعاة لوجود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من المنظمات العاملة في آسيا الوسطى، فضلا عن المستوى الحالي لملاك الموظفين في المركز الذي يوجد لديه الآن ٢٥ وظيفة، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على الوظائف الجديدة الأربع المقترح إنشاؤها.**

١٠٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقترحة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية لعام ٢٠١٠ تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٤٢٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٣٦٩ دولار، بالمقارنة مع الاعتماد البالغ قدره ٥٠٠ ٥١ دولار المرصود لعام ٢٠٠٩. وأُبلغت اللجنة بأن الاعتماد المقترح سيغطي تكاليف اقتناء المعدات، مثل اقتناء ست وحدات ثقيلة لتكييف الهواء لتحل محل الوحدات المعطوبة الموجودة حاليا (١٠٠ ٧٧ دولار)، وخزان للوقود ومضخة لاستخدامهما مع المولدات الاحتياطية (٦٠٠ ٤٠ دولار)، والكاميرات الأمنية، والأقفال، وأجهزة إطفاء الحرائق (٨٠٠ ٤٠ دولار)، فضلا عن اعتمادات لاستئجار حيز مكتبي في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستيعاب الموظفين الوطنيين الأربعة المقترح تعيينهم (٠٠٠ ٧٢ دولار). **وتوصي اللجنة الاستشارية، تماشيا مع توصيتها الواردة في الفقرة ١٠٧ أعلاه، بتخفيض قدره ٠٠٠ ٧٢ دولار يتعلق باستئجار حيز مكتبي في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستيعاب الموظفين الوطنيين الأربعة المقترح تعيينهم.**

١٠٩ - ويبلغ الاعتماد المقترح رصده للسفر الرسمي في عام ٢٠١٠ ما قدره ٧٠٠ ٢٦٠ دولار، بزيادة قدرها ٩٠٠ ٨٧ دولار بالمقارنة مع الاعتماد البالغ قدره ٨٠٠ ١٧٢ المرصود لعام ٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُتوقع حدوث زيادة في النفقات قدرها ٤٠٠ ٦٨ دولار تتعلق بالسفر الرسمي لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاعتماد المقترح البالغ قدره ٧٠٠ ٢٦٠ دولار سيغطي تكاليف السفر الرسمي لرئيس المركز وموظفيه لحضور اجتماعات القمة التي تعقدها المنظمات الإقليمية والمشاورات التي تُعقد في موسكو وبيجين وكابل وفيينا ونيويورك (٠٠٠ ١١٧ دولار)، والمشاورات التي تُجرى مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف (٥٠٠ ٥ دولار)، والزيارات التي تتم مرة كل ثلاثة أشهر إلى العواصم الإقليمية (٧٠٠ ٩٤ دولار)، وسفر الموظفين إلى برينديزي من أجل التدريب في مجال الإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ٢٨ دولار)، وسفر الموظف الإداري الأقدم وموظف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لحضور الاجتماعات السنوية (٠٠٠ ١٥ دولار). وقد طلبت اللجنة معلومات عن تكاليف السفريات التي قام بها رئيس المركز منذ توليه المنصب في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وعن الأماكن التي شملتها تلك السفريات، إلا أن اللجنة لم تتلق تلك المعلومات. **وتوصي اللجنة الاستشارية بتقديم تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في سياق نظرها في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠. كذلك توصي اللجنة بالإبقاء على المستوى الذي كان عليه الاعتماد المرصود للسفر الرسمي في عام ٢٠٠٩، والذي يبلغ ٨٠٠ ١٧٢ دولار.**

٨ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

١١٠ - قام مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٥٨ (٢٠٠٨)، بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وطلب إلى الممثل التنفيذي للأمين العام تيسير وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، لاسيما في سياق الانتخابات المتوقع إجراؤها في الفترة ما بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٠، والتي سوف تؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بتوقيت وتفاصيل استراتيجية انسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (A/64/349/Add.3، الفقرتان ١٥٨ و ١٦٩). ويواصل المكتب تعاونه مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك باستخدام عتادها الجوي، حسب الاقتضاء، على أساس استرداد التكاليف. ويقدَّم الدعم أيضا إلى المكتب فيما يتصل بمرفق استعادة البيانات واستمرارية تصريف الأعمال في قاعدة عنتيبي للدعم. وفي المقابل، يساعد المكتب البعثة في الترتيبات الإدارية المتخذة خلال عمليات تناوب القوات عن طريق مطار بوجومبورا الدولي، وفي إدارة معسكر المرور العابر التابع للبعثة في بوجومبورا (المرجع نفسه، الفقرة ١٦٢).

١١١ - ويبلغ صافي الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٠ ما قدره ٠٠٠ ٢٥٨ ٤٦ دولار (ومبلغها الإجمالي ٢٠٠ ٧٦٢ ٤٩ دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٣٥٩ ٨ دولار عن الاعتمادات المرصودة لعام ٢٠٠٩. وهذه الموارد مطلوبة لتغطية أمور من بينها تكاليف سبعة مستشارين عسكريين (٤٠٠ ٣٥٠ دولار)؛ و ١٤ من مستشاري الشرطة (٥٠٠ ٦٠٥ دولار)، و ٥١ من متطوعي الأمم المتحدة (٢٠٠ ٩٠٦ ١ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٢٠٠ ١٦٦ ٢٧ دولار) المتعلقة بوظائف عددها ٤٥٠ وظيفة؛ والاحتياجات التشغيلية للمرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ٤٢٨ ٤ دولار)، والنقل الجوي (٧٠٠ ٥٤٧ ٦ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ٧٥٥ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٢٣٠ ١ دولار). **وبالنظر إلى نمط الإنفاق على المرافق والهياكل الأساسية، ينبغي تخفيض الموارد المقترحة إلى ٤ ملايين دولار.**

١١٢ - وتمثل الموارد المقترحة تحت بند ملاك الموظفين المدنيين، والبالغ قدرها ٤٠٠ ٠٧٢ ٢٩ دولار، زيادة قدرها ٠٠٠ ٤٣٠ ٥ دولار عن الفترة السابقة، وهي تغطي تكاليف ما مجموعه ٤٥٠ موظفا (٧٦ موظفا دوليا و ٢٥٥ موظفا وطنيا و ٥١ من متطوعي الأمم المتحدة). وبلغت معدلات الشواغر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ما نسبته ١٨ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٩,٣ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين، و ٣,٩ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة. ولم يُقترح إدخال أي تغييرات

على ملاك الوظائف لعام ٢٠١٠. وتتصل الزيادة في معظمها بالاحتياجات الإضافية الناجمة عن الزيادات في المرتبات والزيادات في التكاليف ذات الصلة على إثر مواءمة المركز التعاقدي للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين. **وتوصي اللجنة الاستشارية بتطبيق معامل شواغر نسبته ١٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، وعامل شواغر نسبته ٩ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين في عام ٢٠١٠.**

١١٣ - وطُلبت زيادة تحت بند النقل الجوي، من مبلغ ٣٠٠ ٨١٩ ٢ دولار المرصود لعام ٢٠٠٩ إلى مبلغ ٧٠٠ ٥٤٧ ٦ دولار لعام ٢٠١٠، بالنظر إلى إضافة طائرة هليكوبتر واحدة مستعارة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس استرداد التكاليف، وذلك من أجل تقديم الدعم خلال الانتخابات التي ستُجرى عام ٢٠١٠. **وترى اللجنة الاستشارية أن الزيادة المقترحة والتي تصل نسبها إلى ١٣٢ في المائة تقريبا، أو ما يعادل ٤٠٠ ٧٢٨ ٣ دولار، لا تتناسب والموارد التشغيلية الإضافية المطلوبة، أي إضافة طائرة هليكوبتر واحدة لمدة أربعة أشهر. ولذلك توصي اللجنة بتخفيض الزيادة المقترحة بنسبة ٥٠ في المائة، أو رصد اعتماد يبلغ مجموعه ٥٠٠ ٦٨٣ ٤ دولار.**

٩ - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١١٤ - يشار في وثيقة الميزانية إلى أن تخصيص مبلغ ٧٠٠ ٧٧٨ ١٦ دولار لعام ٢٠٠٩ كان يهدف إلى تغطية الأنشطة المكلفة بها بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتصفية البعثة في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ونظرا لقيام مجلس الأمن في قراره ١٨٧٩ (٢٠٠٩) بتمديد ولاية البعثة من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، واصلت البعثة عملياتها ويجري تمويل الاحتياجات الإضافية البالغة ٢٠٠ ٨٠٤ ٦ دولار للفترة من آب/أغسطس حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من الاعتمادات الإجمالية المعتمدة للبعثات السياسية الخاصة من خلال نقل الأرصدة الحرة المقدرة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (A/64/349/Add.3، الفقرة ١٩٢ والجدول).

١١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبلغ المراقب المالي اللجنةَ الاستشارية بتقديرات التكاليف المتعلقة بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وبالاقتراح الداعي إلى تلبية الاحتياجات الإضافية الصافية من الرصيد الحر المتوقع أن يتبقى من الاعتمادات في إطار بعثة تقديم المساعدة إلى العراق، مع مراعاة أرصدة الاعتمادات المتاحة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال. وأبلغت اللجنة أيضا بأن احتياجات الولاية بعد

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ستقدم في سياق الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٠. وأحاطت اللجنة علما بهذا النهج.

١١٦ - ويشير الأمين العام إلى أنه من المفترض، دون الإخلال بالإجراءات التي يتعين على مجلس الأمن اتخاذها، أن تمدد ولاية البعثة إلى ما بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/2009/553، الفقرة ٥٨) أن الخطوات الأولية الإيجابية هي مجرد خطوات مبدئية، ولا يمكن بشكل مؤكد أن تعتبر كافية لتهيئة الظروف اللازمة لاستكمال أنشطة البعثة بحلول نهاية مدة الولاية الحالية. وستسمح الاحتياجات المقترحة البالغة ٩٠٠ ٧٤٢ ١٦ دولار لعام ٢٠١٠ للبعثة، رهنا بقرار من مجلس الأمن، بأن تواصل أنشطتها للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ على أن يلي ذلك مرحلة تصفية من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (A/64/349/Add.3، الفقرة ١٨٩).

١١٧ - ويقترح إنشاء ثلاث وظائف جديدة لسائقين (الرتبة المحلية) لدعم البعثة بدءا من آب/أغسطس ٢٠٠٩ (المرجع نفسه، الجدول الوارد أسفل الفقرة ١٩٤). ووفقا للأمين العام، ترجع زيادة الطلب على خدمات السائقين إلى أن كل الدعم المقدم لمواقع التخزين يجب أن يتوفر من كاتماندو بعد إغلاق المكاتب الإقليمية في عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى أن البعثة ليس لديها إلا قطعة واحدة من العتاد الجوي (المرجع نفسه، الفقرة ١٩٥). **واللجنة الاستشارية ليس لديها اعتراض على الوظائف الثلاث المقترحة.**

١١٨ - ويقترح اعتماد مبلغ قدره ١٠٠ ٣٩٦ دولار للسفر الرسمي، أي بزيادة قدرها ٣٠٠ ١٤٥ دولار. وتعزى الزيادة أساسا إلى التدريب المقرر المتعلق بمسائل السلامة وتطوير الموظفين. وفي ضوء الانتهاء المتوقع لولاية البعثة، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة إلى ٠٠٠ ٣٢٥ دولار.

١١٩ - وتمثل الاحتياجات المقترحة البالغة ٠٠٠ ٦٢٨ دولار لعام ٢٠١٠ تحت بند تكنولوجيا المعلومات زيادة قدرها ٠٠٠ ٣٣٩ دولار عن الاعتماد الموافق عليه لعام ٢٠٠٩ البالغ ٠٠٠ ٢٨٩ دولار. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد تم اقتراح مبلغ ٨٠٠ ٢٥٩ دولار لاقتناء معدات تحل محل خمسة خوادم ومفتاحين، فضلا عن أربع وحدات إضافية للإمداد المتواصل بالطاقة وتحقيق الاستخدام الأمثل للشبكة الواسعة. **وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة الانتهاء المتوقع لولاية البعثة، بعدم الموافقة على الاعتماد المقترح البالغ ٨٠٠ ٢٥٩ دولار لاستبدال المعدات.**

١٠ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

١٢٠ - يعمل المنسق الخاص لشؤون لبنان كممثل للأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والسلك الدبلوماسي المعتمد في لبنان، وهو ينسق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري، ويقوم بالتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، بإعداد تقارير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي عام ٢٠٠٩، أنشأ مكتب المنسق الخاص أربعة أفرقة عاملة محددة لوضع إطار للسياسات العامة وخطة للعمل بشأن حقوق الإنسان، والانتخابات والحوكمة، وحالة الفلسطينيين في لبنان، وإدارة الحدود. وقد أجريت الانتخابات البرلمانية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وبدأت عملية حوار شامل وجامع، على النحو المتوخى في اتفاق الدوحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نطاق مهام المنسق الخاص قد ازداد وأن التعاون مع الكيانات الأخرى مستمر، بما في ذلك مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، توفر إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري واللوجستي، في حين يتولى البرنامج الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان توفير الدعم على أرض الواقع فيما يتعلق بالموظفين والشؤون المالية والإدارة والنقل والأمن والدعم الطبي (A/63/349/Add.3، الفقرات ١٩٩-٢١٠).

١٢١ - وتصل الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٠ إلى مبلغ صافيه ٨٠٠ ٤٠٥ ٨ دولار (إجماليه ٠٠٠ ٥٢٠ ٩ دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٠٠٠ ٦٨٦ ١ دولار عن اعتمادات عام ٢٠٠٩. وتتعلق الزيادة في معظمها بتكاليف الموظفين المدنيين البالغة ٦٠٠ ٩٦٩ ٥ دولار (بزيادة قدرها ٧٠٠ ٧١٦ دولار) والمتعلقة بوظائف مقترحة يبلغ عددها ٨٢ وظيفة (٢٢ موظفا دوليا و ٦٠ موظفا وطنيا)، وذلك بسبب التغييرات في التكاليف القياسية لمرتبات الموظفين الدوليين، والمرتبات وتكاليف الموظفين الأخرى والعمل الإضافي بالنسبة للموظفين الوطنيين، فضلا عن التغييرات التالية المقترحة فيما يتعلق بملاك الموظفين:

(أ) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمساعد خاص برتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ لمساعدة المنسق الخاص في إدارة المكتب الأمامي وفي الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع المسؤولين في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدينية (المرجع نفسه، الفقرة ٢١٩ (أ))؛

(ب) تحويل وظيفة لموظف للشؤون السياسية برتبة ف-٣ إلى وظيفة لموظف تنسيق برتبة موظف فني وطني للعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري (المرجع نفسه، الفقرة ٢١٩ (ب))؛

(ج) نقل وظيفتين لاثنين من مسؤولي الأمن (الرتبة المحلية) إلى: '١' مساعد اتصالات وتكنولوجيا معلومات (الرتبة المحلية) مسؤول عن الهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمكتب؛ و '٢' مساعد إداري (الرتبة المحلية) لمساعدة وحدة الأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٢١٩، (ج))؛

(د) إنشاء وظيفة مساعد لشؤون إدارة المرافق (الرتبة المحلية) لصيانة مكاتب المنسق الخاص في الموقع الجديد (المرجع نفسه، الفقرة ٢١٩ (د)).

١٢٢ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان.**

١٢٣ - وتعكس الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية، البالغة ٢ ٤٣٦ ٢٠٠ دولار، زيادة قدرها ٩٦٦ ٣٠٠ دولار. ويرجع هذا في معظمه إلى الاحتياجات الإضافية للاتصالات (٤٦٠ ٧٠٠ دولار) في ما يتعلق بخطة إقامة وصلة اتصالات مباشرة مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي، حسبما أوصت به قوات اليونيفيل لأسباب أمنية. وتقترح موارد إضافية أيضا في إطار المرافق والهياكل الأساسية (٣٨١ ٠٠٠ دولار) في ما يتصل بالتكاليف المرتبطة بنقل مكاتب المنسق الخاص في أيار/مايو ٢٠٠٩.

رابعا - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

١٢٤ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة ١٢ شهرا إضافيا تنتهي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠. وحسب ما أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/64/349/Add.4)، تسعى الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ إلى ضمان قدرة البعثة على تقديم الدعم في المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) وفي المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، فضلا عن العناصر الرئيسية التي تم تحديدها في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان الذي عقد في لاهاي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. ووفقا للأمين العام، يلزم، بناء على هذا الأساس، أن تعزز البعثة قدرتها على تنسيق المعونة وأن تستمر في تقديم المساعدة لحكومة أفغانستان في تحديد الثغرات والجهات المانحة الكفيلة بسدها، ويتمثل دور البعثة في تحفيز الشركاء الأفغان والدوليين بدعم من الخبرات

المتاحة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وتقديم التوعية السياسية، وتعزيز تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان من خلال تعزيز وتوسيع نطاق وجودها في مختلف أنحاء البلد.

١٢٥ - ويؤكد مجلس الأمن في الفقرة ٦ من قراره ١٨٦٨ (٢٠٠٩) على أهمية تعزيز وتوسيع نطاق وجود البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المقاطعات، ويشجع الأمين العام على مواصلة الجهود التي يبذلها حاليا من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المسائل الأمنية المرتبطة بتعزيز هذا الوجود وتوسيع نطاقه. وفي هذا الصدد، يشير الأمين العام في التقرير الذي يتضمن ميزانية عام ٢٠١٠ (A/64/349/Add.4) إلى أنه يجري حاليا تشغيل ٨ مكاتب إقليمية و ١٢ مكتبا في المقاطعات. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن يجري قبل نهاية السنة في لشقر جاه وغازني وفرح افتتاح ٣ من مكاتب المقاطعات، مدرجة في ميزانية عام ٢٠٠٩، وإنشاء ٦ مكاتب إضافية من مكاتب المقاطعات، مدرجة في ميزانية عام ٢٠١٠، في لوغار وباكتيكا ولاغمان وبانجشير وتاخار وجاوزجان (المرجع نفسه، الفقرة ٦). ويشير التقرير كذلك إلى أنه من المقرر افتتاح ثلاثة من تلك المكاتب (بانجشير وجاوزجان وتاخار) في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، حيث أن الوضع الأمني في تلك المقاطعات مستقر نسبيا والأماكن متاحة للإيجار؛ وستفتح المكاتب الثلاثة المتبقية في عام ٢٠١٠ (المرجع نفسه، الفقرات ٢٦٥-٢٦٧)، مما سيصل بإجمالي عدد المكاتب في المقاطعات إلى ٢١ مكتبا.

١٢٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن افتتاح أحد المكاتب المدرجة في ميزانية عام ٢٠٠٩ قد تأخر بسبب مخاوف أمنية. وعُرض على اللجنة، بناء على طلبها، المواعيد المستهدفة المحدثة التي تشير إلى ما يلي:

(أ) من المقرر افتتاح مكاتب المقاطعات في جاوزجان وفرح وتاخار في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على التوالي؛

(ب) من المقرر افتتاح مكتب غازني في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛

(ج) من المقرر افتتاح المكاتب في لوغار ولاغمان وباكتيكا وبانجشير في الفترة ما بين آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠١٠؛

(د) وما يزال موعد افتتاح المكتب في لشقر جاه (الذي كان من المقرر أصلا أن يكون في حزيران/يونيه ٢٠٠٩) معلقا لأن الأماكن لم تحدد بعد كما لم يجر بعد استكمال التقييم الأمني.

١٢٧ - ويرافق التوسيع المقترح اقتراح بتعيين موظفين إضافيين لتعزيز المكاتب القائمة في الأقاليم والمقاطعات، وتزويد المكاتب الجديدة في المقاطعات بالموظفين، وكذلك بالمطلوب من موظفي الدعم والزيادات في التكاليف التشغيلية ومتطلبات الأمن والسلامة. وفي هذا السياق، تلاحظ اللجنة أن فريق الأمم المتحدة القطري في أفغانستان، قد وضع، بالتشاور مع إدارة شؤون السلامة والأمن، مشروعا (هو مشروع ''سد الفجوة الأمنية'') لتعزيز مستوى الأمن بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة المنتشرين في البلد من خلال توفير الدعم لحكومة أفغانستان في مجال إنشاء قدرات أمنية مكرسة وكافية توفر خدمات الحماية للبعثة وللأمم المتحدة في الاضطلاع بمهامهما. وريثما يتم الانتهاء من المشروع، يوجد حراس مسلحون ثابتون وحراس أمن دوليون في مواقع مختلفة وسيجري نشر أعداد إضافية في تلك المواقع (انظر أيضا الفقرتين ١٣٠ و ١٥٠ أدناه). وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أنه في أعقاب حادث التفجير الذي وقع في كابل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تم البدء في استعراض للاحتياجات والقدرات الأمنية. وأبلغت اللجنة بأنها ستحاط علما بنتائج أي مراجعات أمنية.

١٢٨ - ويقدم الجدول التالي بيانا تفصيلا للنفقات المتوقعة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ والاحتياجات المقدرة للبعثة لعام ٢٠١٠، مما يتيح المقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٠ والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠			تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق	
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)	
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢ ٢٦٦,١	٢ ١٣٦,٣	١٢٩,٨	١ ٥٧٨,٥	-	١ ٢٢٥,٧	٣٥٢,٨	
تكاليف الموظفين المدنيين	١٢٨ ٦٨٨,٨	١٣٢ ٩٥٥,٩	(٤ ٢٦٧,١)	١٠٥ ٧٧٨,٣	-	٧٢ ٣٧٣,٨	٣٣ ٤٠٤,٥	
التكاليف التشغيلية	١١٢ ٩٣٩,٨	١٢١ ٥٠١,٥	(٨ ٥٦١,٧)	١٣٤ ٥٨٧,٥	٣٣ ٦٠٤,٨	٨١ ٣٣٩,٣	٥٣ ٢٤٨,٢	
المجموع	**٢٤٣ ٨٩٤,٧**	**٢٥٦ ٥٩٣,٧**	**(١٢ ٦٩٩,٠)**	**٢٤١ ٩٤٤,٣**	**٣٣ ٦٠٤,٨**	**١٥٤ ٩٣٨,٨**	**٨٧ ٠٠٥,٥**	

١٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نفقات الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تقدر بمبلغ ٧٠٠ ٥٩٣ ٢٥٦ دولار، مقارنة بالمبلغ المخصص، وقدره ٧٠٠ ٨٩٤ ٢٤٣ دولار. وتعزى الزيادة المتوقعة في النفقات البالغة ٠٠٠ ٦٩٩ ١٢ دولار، في معظمها إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بما يلي:

(أ) النقل الجوي (٣٠٠ ١٩١ ٧ دولار)، ويعزى في جزء كبير منه إلى ساعات الطيران الإضافية المطلوبة في ضوء الشواغل الأمنية المتعلقة بصعوبات التنقل على الطرق؛

(ب) المرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٦٢٥ ١ دولار)، ويعزى ذلك إلى الاحتياجات غير المنظورة لنشر قوات أمن إضافية في ضوء تدهور الحالة الأمنية؛

(ج) تكاليف الموظفين الوطنيين (١٠٠ ٤٨٥ ٢ دولار)، نظرا لأن معدلات الشغور أقل من المعدلات المدرجة في الميزانية (المعدل المتوقع هو ٢٠ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وهو ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٩)، وللزيادات في مرتبات الموظفين المحليين في عام ٢٠٠٩، والتغيرات في بدلات مراكز العمل الخطرة اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠٠٩؛

(د) تكاليف الموظفين الدوليين (٧٠٠ ٨٨٦ ١ دولار)، نظرا لأن معدلات الشغور أقل من المعدلات المدرجة في الميزانية (المعدل المتوقع هو ٢٠ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وهو ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٩).

١٣٠ - وترد المعلومات المتعلقة بنفقات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام. وتقدر الاحتياجات المقترحة من الموارد فيما يخص البعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بمبلغ صافيه ٣٠٠ ٩٤٤ ٢٤١ دولار (وإجماليه ٥٠٠ ٥٧٩ ٢٥٦ دولار). وتعزى معظم الزيادة البالغة ٥٠٠ ٠٠٥ ٨٧ دولار (أي ٥٦ في المائة) عن الموارد البالغة ٨٠٠ ٩٣٨ ١٥٤ دولار المعتمدة لعام ٢٠٠٩ إلى الاقتراح المتعلق بإنشاء ٨١٨ وظيفة إضافية، وإلى التكاليف المتصلة بافتتاح ستة مكاتب إضافية من مكاتب المقاطعات؛ وتنفيذ مشروع ''سد الثغرة الأمنية'' ونشر حراس أمن إضافيين في جميع مواقع البعثة في ضوء تدهور الحالة الأمنية؛ واقتراح زيادة الأسطول الجوي والتكاليف المتصلة بذلك؛ وإدماج مشاريع سريعة الأثر تخص المناطق والمقاطعات التي توجد بها البعثة أو التي سيكون لها وجود فيها.

١٣١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادات المقترحة ستؤدي إلى زيادة كبيرة للغاية في الاعتمادات المرصودة للبعثة للوفاء بمسؤولياتها المتطورة. ونظرا لهذه الزيادة الكبيرة، تؤكد اللجنة الاستشارية ضرورة أن تقدم الميزانيات المقبلة معلومات أكثر منهجية

ووضوحا وتحديدا عن النتائج المحققة والشروط اللازمة للاستفادة الفعالة من الموارد المطلوبة لدعم الأهداف المقررة. وينبغي أن تكون طلبات الحصول على الموارد مدعومة بتبرير واضح لضرورة إكمال القدرات القائمة.

١٣٢ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن للبعثة هيكل قائم على دعامتين (الدعامة الأولى هي الشؤون السياسية والدعامة الثانية هي الإغاثة والإنعاش والتعمير) بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، وبأن نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الإغاثة والإنعاش والتعمير، الذي يرأس الدعامة الثانية، يشغل أيضا منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. وترد خريطة تنظيمية في مرفق تقرير الأمين العام.

١٣٣ - ولمتابعة الأولويات الموجزة في الفقرتين ١٢٤ و ١٢٥ الواردتين أعلاه، تشمل التغييرات التي يقترحها الأمين العام لعام ٢٠١٠ تعزيز القدرة الحالية للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات، وتوفير قوام إضافي من الموظفين لمكاتب المقاطعات الستة الجديدة المقترحة (٥٨٥ وظيفة إضافية من أصل كافة الوظائف المقترحة البالغ عددها ٨١٨ وظيفة)؛ وتعزيز قسم الأمن داخل مكتب الممثل الخاص للأمين العام وإنشاء شعبة جديدة للحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة المخدرات ضمن الدعامة الأولى. وتشمل التغييرات في الدعامة الثانية تعزيز قدرة وحدة دعم استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان ووحدة التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة وإنشاء وحدة جديد لحماية الطفل. وعلاوة على ذلك، يُقترح، مراعاة للتوسع الإضافي لمكاتب المقاطعات، أن يجري تعزيز قدرات دعم البعثة من خلال تعيين موظفين إضافيين، بما في ذلك إنشاء قسم جديد للعمليات الجوية، وذلك بعد إجراء استعراض لبرنامج العمليات الجوية بالبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل أيضا مكتبا الاتصال في إسلام آباد وطهران عملهما، وكذلك مكتب للدعم اللوجستي في دبي.

١٣٤ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها أُبلغت في سياق إعداد مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٩ بأنه قد رئي من الضروري التوصية بتنسيب خبير في مكافحة المخدرات برتبة مد-٢ في البعثة، للجمع بين السلطة المخولة للبعثة للدعوة للاجتماعات وبين مستوى المشورة المطلوبة. (A/63/593، الفقرة ١١٣). وفي حين أن تلك الفكرة قد قدمت بوصفها مطلبا ملحا في ذلك الوقت، فقد أبلغت اللجنة، خلال جلسات الاستماع التي أجرتها بشأن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ أنه قد تقرر في وقت لاحق، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن هذه الفكرة قد تغيرت في ضوء الحالة السائدة في منطقة البعثة وموقف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان. ونتيجة لذلك، لم تشغل الوظيفة المقررة في الميزانية من الرتبة مد- ٢ إطلاقا. وكما هو مبين أعلاه، فإن من شأن شعبة

الحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة المخدرات الجديدة المقترح إنشاؤها في إطار الدعامة الأولى أن تجمع بين الوحدات التي تشملها الدعامة الأولى، ووحدة مكافحة المخدرات من الدعامة الثانية، نظرا لأن مهام هذه الوحدات ومسؤولياتها تعتبر مترابطة، مما يتيح اتباع نهج منسق في عملها، وتحسين المعلومات والتحليل، وتعزيز الحوار مع النظراء الوطنيين والدوليين. ولذلك يُقترح أن يضطلع شاغل الوظيفة من الرتبة مد -٢ التي أقرت في عام ٢٠٠٩ لمستشار في شؤون مكافحة المخدرات بواجبات مدير شعبة الحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة المخدرات (A/64/349/Add.4، الفقرات ٨٨-٩٠).

١٣٥ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة التنظيم المقترحة أو على الشعبة الجديدة. غير أن البعثة عليها أن تضمن وجود قيادة عليا لمهمة مكافحة المخدرات. وعلاوة على ذلك، تذكر اللجنة بأنه قد اقتُرح، في سياق مشروع ميزانية البعثة لعام ٢٠٠٩، إجراء إعادة هيكلة فنية وأنه قد تم الموافقة على وظائف إضافية تشمل ٣٦٨ وظيفة إضافية للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات. وتؤكد اللجنة مجددا ضرورة تقديم تحليل للكيفية التي ساهمت بها عملية إعادة هيكلة البعثة وإمدادها بالموظفين الإضافيين في تنفيذ ولايتها (انظر A/63/593، الفقرة ١٢٩). وينبغي الامتثال لهذا الطلب في مشروع الميزانية لعام ٢٠١١، على أن يشمل ذلك القدرات والموارد الإضافية التي يتعين توفيرها لعام ٢٠١٠.

١٣٦ - وتدرك اللجنة الاستشارية ضرورة أن تستجيب البعثة للأولويات المبينة في الفقرتين ١٢٤ و ١٢٥ أعلاه. وتدرك أيضا صعوبة البيئة الأمنية التي تعمل فيها البعثة. وتؤكد ضرورة توخي الواقعية في التخطيط لمواصلة تطوير عمليات البعثة. وتوجه الانتباه إلى التحديات الإدارية الكامنة في التوسع المتوخى لوجود البعثة المتزامن مع تعميق هذا الوجود أيضا في المواقع التي توجد فيها بالفعل. وينبغي الاستناد في مواصلة تطوير المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات إلى الدروس المستفادة من التجربة حتى الآن.

١٣٧ - وتراعي اللجنة الاستشارية في تقديم توصياتها بشأن التوظيف والاحتياجات التشغيلية للبعثة لعام ٢٠١٠ الحالة الأمنية السائدة واحتمال حدوث حالات تأخير في تنفيذ خطة العمل التشغيلية، أو في إيفاد الموظفين المقترحين إلى المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات أو في التقيد بالأطر الزمنية المتوقعة. وعلاوة على ذلك، يجري، كما هو مبين في الفقرة ١٢٧ أعلاه، استعراض الترتيبات الأمنية للبعثة بعد حادث التفجير الذي وقع في كابل في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. **ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن يطلب إلى**

الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا إلى الجمعية العامة، في الجزء الثاني من دورتها الرابعة والستين المستأنفة، وذلك لإتاحة المجال لتقييم سير العمل في الخطط التشغيلية.

١٣٨ - **وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار ما تقدم من ملاحظات، إضافة إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن في تشغيل مكاتب مقاطعات جديدة، بأن يرصد لعام ٢٠١٠ اعتماد لثلثي الموارد المطلوبة من الموظفين ومن غير الموظفين لمكاتب المقاطعات الستة الجديدة. وفي حال كانت وتيرة التوسع أسرع، ينبغي للأمين العام الإبلاغ عن الموارد الإضافية في سياق تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.**

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٣٩ - تعكس الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠ المخصصة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والبالغة ٥٠٠ ٥٧٨ ١ دولار، زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٥٢ دولار عن المبلغ المعتمد لعام ٢٠٠٩ وقدره ٧٠٠ ٢٢٥ ١ دولار. وتغطي هذه الموارد الاحتياجات المتصلة بنشر مستشار عسكري واحد، و ٢٧ ضابط اتصال عسكري، و ٨ من مستشاري الشرطة المدنية. وتتضمن تقديرات التكاليف معدل شغور يبلغ ١٥ في المائة للمراقبين العسكريين، و ٢٠ في المائة لمستشاري الشرطة المدنية. وتعكس الزيادة في التكاليف الزيادة المقترحة في عدد ضباط الاتصال العسكري من ١٩ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٧ في عام ٢٠١٠، للتمكين من إيفاد ضابط إضافي إلى كل مكتب من المكاتب الإقليمية الموجودة في الميدان، فضلا عن تطبيق معدل شغور يبلغ ٢٠ في المائة في إطار التكاليف المتصلة بمستشاري الشرطة المدنية، مقارنة بالمعدل البالغ ٢٥ في المائة الذي طبق فيما يتعلق بعام ٢٠٠٩. **وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة الملاحظات الواردة في الفقرات ١٣٦-١٣٨ أعلاه، بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعام ٢٠١٠ مع تعديلها بتطبيق عامل شواغر فيما يخص ضباط الاتصال العسكري نسبته ١٨ في المائة (بدلا من النسبة المقترحة في الميزانية، وهي ١٥ في المائة).**

الموظفون المدنيون

١٤٠ - يبين الجدول التالي بإيجاز الوظائف الموافق عليها للبعثة، وحالة الشواغر فيها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٠.

	الوظائف	الرتبة
الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٩	٢ ٠٢٣	١ و أ ع؛ ٢ أ ع م؛ ٤ مـد-٢ ؛ ٨ مـد-١؛ ٢٧ ف-٥؛ ٨٧ ف-٤؛ ٩٦ ف-٣؛ ٥٧ ف-٢؛ ١٢٣ خ م؛ ١ خ ع (رر)؛ ١٩ خ ع (ر أ)؛ ٢٣٠ م و؛ ٣٠٩ ١ ر م؛ ٥٩ م أ م
الوظائف الشاغرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩[أ]	٣٥٠	١ مد-٢ ؛ ٥ مد-١؛ ٥ ف-٥؛ ٢٠ ف-٤؛ ٢٨ ف-٣؛ ١٤ ف-٢؛ ٢١ خ م؛ ٥٧ م و ؛١٩٤ ر م؛ ٥ م أ م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	٢ ٨٤١	١ و أ ع؛ ٢ أ ع م؛ ٤ مـد-٢ ؛ ١٦ مـد-١؛ ٢٥ ف-٥؛ ١٢٩ ف-٤؛ ١٢٦ ف-٣؛ ٦٨ ف-٢؛ ٢٠٠ خ م؛ ٣١٥ م و؛ ٨٧٤ ١ ر م؛ ٨١ م أ م
الوظائف الجديدة[ب]	٨٤٠	٨ مـد-١؛ ٤٢ ف-٤؛ ٣٠ ف-٣؛ ١١ ف-٢؛ ٧٧ خ م؛ ٨٥ م و؛ ٥٦٥ ر م؛ ٢٢ م أ م
الوظائف المحولة[ج]	٢٠	١ خ ع (رر) و ١٩ خ ع (رر/رأ) إلى خ م
الوظائف الملغاة[د]	١	١ م و
الوظائف المنقولة	٥١	١ مـــــــد-٢؛ ٢ ف-٤؛ ٣ ف-٣؛ ١ ف-٢؛ ٦ خ م؛ ٧ م و؛ ٢٧ ر م؛ ٤ م أ م
الوظائف المعاد تصنيفها	١٢	٤ ف-٥ إلى مـــد-١؛ ٤ ف-٤ إلى ف-٥؛ ٢ ف-٣ إلى ف٤؛ ٢ ف٢ إلى ف٣

(أ) تشمل ٩٧ وظيفة قيد التعيين حاليا.

(ب) تمثل الزيادة الإجمالية، بما في ذلك ٢٠ وظيفة محولة من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن مواءمة شروط الخدمة ووظيفتين يُقترح إعادة تصنيفهما من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١.

(ج) ناتجة عن اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣.

(د) في قسم المشتريات.

المختصرات: و أ ع = وكيل الأمين العام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = الخدمة الميدانية؛ خ ع = فئة الخدمات العامة؛ خ ع (رر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسة)؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م و ف = موظف وطني فني؛ ر م = الرتبة المحلية؛ خ أ = خدمات الأمن؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

١٤١ - ويتألف ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٠ من ٨٤١ ٢ وظيفة تضم وظائف تخص ٥٧١ موظفا دوليا (٣٧١ من الفئة الفنية و ٢٠٠ من فئة الخدمة الميدانية) و ١٨٩ ٢ موظفا وطنيا (٣١٥ من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين و ٨٧٤ ١ من الرتبة المحلية) و ٨١ من متطوعي الأمم المتحدة. ويعكس الملاك المقترح زيادة صافية في عدد الموظفين تبلغ ٨١٨ موظفا، بما في ذلك ١٤٦ موظفا دوليا (٨٩ من الفئة الفنية و ٧٧ من فئة الخدمة الميدانية)، و ٦٥٠ موظفا وطنيا (٨٥ من فئة الموظفين الوطنيين و ٥٦٥ من الرتبة المحلية) و ٢٢ من

متطوعي الأمم المتحدة، وذلك بالمقارنة مع ملاك الموظفين الموافَق عليه لعام ٢٠٠٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ٥٨٥ وظيفة من مجموع الوظائف الإضافية المطلوبة ستخصص لتعزيز المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات في سياق توسيع نطاق البعثة بحيث يشمل المقاطعات (٦٦ وظيفة دولية و ٥١٢ وظيفة وطنية و ٧ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة) سعيا لتنفيذ الأنشطة المبينة في الفقرة ٢٧٠ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Ad.4). كذلك تشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين تحويل ٢٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة إلى فئة الخدمة الميدانية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ المتعلق بمواءمة شروط الخدمة، ونقل ٥١ وظيفة قائمة، وإعادة تصنيف ١٢ من الوظائف الحالية برفع رتبتها. وتتضمن الجداول ٤ و ٥ و ٦ من تقرير الأمين العام موجزا للتغيرات في ملاك الموظفين.

١٤٢ - وستصل الموارد المقترحة للموظفين المدنيين إلى ٣٠٠ ٧٧٨ ١٠٥ دولار. وتتعلق الزيادة الصافية البالغة ٥٠٠ ٤٠٤ ٣٣ دولار بالوظائف الجديدة المقترحة التي يبلغ عددها ٨١٨ وظيفة؛ وبتنفيذ عملية مواءمة بدلات شروط الخدمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣، والتي يعوضها جزئيا التوقف عن دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة؛ وبالزيادات المتوقعة في المرتبات المحلية للموظفين الوطنيين، والزيادة الطارئة على تكلفة كل متطوع من متطوعي الأمم المتحدة (A/64/349/Add.4، الفقرات ٢٨٩ و ٢٩٢ و ٢٩٥). ويراعى في تقديرات التكاليف عامل شواغر نسبته ٣٠ في المائة للموظفين الدوليين والوطنيين، و ٢٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، وكذلك بدل مراكز العمل الخطرة (انظر A/64/349/Add.4، الفقرات ٢٨٧-٢٨٨ و ٢٩١).

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف

١٤٣ - تبيّن الفقرات من ٣٢ إلى ٢٨١ من تقرير الأمين العام التغييرات التي يُقترح إجراؤها في ملاك الموظفين لعام ٢٠١٠؛ وترد في مرفق التقرير خرائط تنظيمية تبيّن الوظائف الحالية، والوظائف الجديدة المقترحة، والوظائف المنقولة والوظائف المعاد تصنيفها (A/64/349/Add.4). وأرفقت اللجنة الاستشارية موجزا للتغييرات المقترحة في ملاك موظفي بعثة تقديم المساعدة إلى أفغانستان، لعام ٢٠١٠، بما في ذلك الوحدات الجديدة والقائمة حاليا، والوظائف الإضافية، والوظائف المنقولة، والوظائف المعاد تصنيفها (انظر المرفق الرابع).

١٤٤ - وتتضمن الفقرات ٢٤١ إلى ٢٨١ من تقرير الأمين العام، والمرفق الرابع الوارد أدناه، معلومات عن المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين للمكاتب الإقليمية ومكاتب

المقاطعات، بما في ذلك ١٠٤ وظائف إضافية مقترحة للمكاتب الإقليمية و ٤٨١ وظيفة لمكاتب المقاطعات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدد الوظائف في مكاتب المقاطعات والمكاتب الإقليمية يختلف قليلا من مكتب إلى آخر (من منطقة إلى أخرى). وأبلغت اللجنة بأن الفروق تعكس في معظمها مستوى الاحتياجات فيما يخص حراس الأمن. ويتراوح عدد الوظائف في المكاتب الإقليمية بين ٩٩ وظيفة و ١٠٧ وظائف. ويتضمن النموذج المعياري للمكتب الإقليمي ١٠٢ وظيفة تشمل ٣٩ وظيفة فنية، و ٢١ وظيفة أمنية و ٤٢ وظيفة دعم للبعثة . أما في مكاتب المقاطعات فيتراوح ذلك العدد بين ٤٣ و ٤٧ وظيفة؛ ويتضمن النموذج المعياري ٤٤ وظيفة تشمل ١٢ وظيفة فنية، و ١٩ وظيفة أمنية، و ١٣ وظيفة دعم للبعثة . **وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية مراعاة الظروف والشروط الخاصة لمختلف المناطق والمقاطعات.**

١٤٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يُقترح إعادة تصنيف الوظائف السبع الحالية لرؤساء المكاتب الإقليمية من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١، وذلك في ضوء التوقعات المتعلقة بتزايد واجباتهم ومسؤولياتهم إلى جانب تزايد عدد مكاتب المقاطعات؛ وقد أُذن فعلا بتصنيف وظيفة رئيس مكتب قندهار في الرتبة مد-١. وفيما يخص مكاتب المقاطعات، يُقترح إنشاء ٢١ وظيفة إضافية من الرتبة ف-٤ من أجل رئاسة المكاتب، إذ تبين من التجربة أن الموظفين الوطنيين الذين يعملون بوصفهم رؤساء لهذه المكاتب لا يُنظر إليهم باعتبارهم محايدين، فيما يعتبر أن الموظفين من الرتبة ف-٣ يفتقرون إلى الخبرة. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه يقترح الآن إلحاق ثلاثة موظفين فنيين دوليين بمكاتب المقاطعات، في ضوء سياسة التناوب السارية في البعثة، وذلك من أجل ضمان استمرار وجود موظف دولي واحد في جميع الأوقات، عوضا عن موظفين دوليين فنيين، على النحو المقترح في سياق مشروع ميزانية ٢٠٠٩ (انظر A/64/349/Add.4، الفقرة ٢٨٠).

١٤٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية، شريطة التقيد بالتعليقات والملاحظات الواردة في الفقرات ١٣٥-١٣٨ أعلاه، بقبول مقترحات التوظيف التي قدمها الأمين العام بشأن البعثة لعام ٢٠١٠، على النحو المبين في المرفق الرابع أدناه، إلى جانب مقترحاته المتعلقة بنقل الوظائف. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحجج المقدمة في الفقرتين ٢٤٧ و ٢٤٨ من تقرير الأمين العام لتبرير إعادة تصنيف وظائف رؤساء المكاتب الإقليمية في الرتبة مد-١، ولذا فإنها توصي بالإبقاء حاليا على الوظائف السبع في الرتبة ف-٥، إلى حين اكتساب مزيد من الخبرة فيما يتعلق بالاحتياجات المتصلة بإنشاء مكاتب مقاطعات إضافية. وتوصي اللجنة بالموافقة على عمليات إعادة التصنيف الأخرى المقترحة

(٢ ف–٢ إلى ف–٣، و ٢ ف–٣ إلى ف–٤، و ٤ ف–٤ إلى ف–٥، كما هو مبين في الجدول ٦ من الوثيقة A/64/349/Add. 4).

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

١٤٧ - يقدم الجدول الوارد أدناه بيانا تفصيليا للنفقات المتوقعة تحت بند التكاليف التشغيلية للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مما يتيح المقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٠ والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
الفئة	الاعتمادات (١)	النفقات المقدرة (٢)	الرصيد الحر المقدر (٣)=(١)-(٢)	المجموع (٤)	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩ (٦)	الفرق (٧)=(٤)-(٦)
الاستشاريون والخبراء	٤٢٧,٤	٤٢٧,٤		١ ٢٦١,٢	-	٢١٣,٧	١ ٠٤٧,٥
السفر الرسمي	٢ ٦٨٨,٣	٣ ١٣٢,٨	(٤٤٤,٥)	٣ ٠١٥,٨	-	١ ٦٢٨,٣	١ ٣٨٧,٥
المرافق والهياكل الأساسية	٢٦ ٤٣٠,٧	٢٨ ٠٥٦,٢	(١ ٦٢٥,٥)	٤٠ ٥٠٩,٨	٦ ٥٩٣,٧	١٧ ٨٣٤,٨	٢٢ ٦٧٥,٠
النقل البري	٣١ ٥٨٦,٧	٣١ ٢٩٤,٧	٢٩٢,٠	٢١ ٨١٠,٣	١٩ ٥٢٠,١	٢٦ ٥٠٣,٠	(٤ ٦٩٢,٧)
النقل الجوي	٣٧ ٥٢٥,٨	٤٤ ٧١٧,١	(٧ ١٩١,٣)	٥٠ ٥٨٦,٠	٣٢,١	٢٥ ٤٨٩,٤	٢٥ ٠٩٦,٦
الاتصالات	٦ ٥٩٢,٣	٦ ٢٤١,٩	٣٥٠,٤	٦ ٩٣٠,٢	٣ ٣٧٠,٠	٤ ٣٣٤,٨	٢ ٥٩٥,٤
تكنولوجيا المعلومات	٤ ٧٩٧,٠	٤ ٧٩٧,٠		٥ ٥٣١,٢	٣ ٥٣٨,٧	٣ ٣١٠,٥	٢ ٢٢٠,٧
الخدمات الطبية	٧٨٧,٧	٧٣٠,٥	٥٧,٢	٨١٩,٢	١٤٦,٢	٤٩٩,٤	٣١٩,٨
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢ ١٠٣,٩	٢ ١٠٣,٩		٢ ٤٢٣,٨	٤٠٤,٠	١ ٥٢٥,٤	٨٩٨,٤
المشاريع السريعة الأثر	-	-		١ ٧٠٠,٠	-	-	١ ٧٠٠,٠
المجموع	**١١٢ ٩٣٩,٨**	**١٢١ ٥٠١,٥**	**(٨ ٥٦١,٧)**	**١٣٤ ٥٨٧,٥**	**٣٣ ٦٠٤,٨**	**٨١ ٣٣٩,٣**	**٥٣ ٢٤٨,٢**

١٤٨ - وتقدر النفقات تحت باب التكاليف التشغيلية بمبلغ ٥٠٠ ٥٠١ ١٢١ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بالاعتماد البالغ ٨٠٠ ٩٣٩ ١١٢ دولار للفترة ذاتها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة المتوقعة في

النفقات (٧٠٠ ٥٦١ ٨ دولار) ترجع في معظمها إلى وجود احتياجات إضافية للنقل الجوي (٣٠٠ ١٩١ ٧ دولار)، والمرافق والبنية التحتية (٥٠٠ ٦٢٥ ١ دولار).

١٤٩ - وتعكس الموارد المقترح رصدها للبعثة لعام ٢٠١٠ والبالغة ٥٠٠ ٥٨٧ ١٣٤ دولار زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ٢٤٨ ٥٣ دولار عن الاعتماد المخصص لعام ٢٠٠٩. ويعزى الجزء الأكبر من صافي الزيادة إلى الموارد الإضافية المقترحة للنقل الجوي (٦٠٠ ٠٩٦ ٢٥ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ٦٧٥ ٢٢ دولار) التي تعكس التوسع المقترح في المقاطعات. **وأصدرت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ١٣٨ أعلاه، توصية بشأن الاحتياجات المتعلقة بالموظفين وغير الموظفين فيما يخص مكاتب المقاطعات الجديدة، وينبغي أن تنعكس هذه التوصية على مجمل التكاليف التشغيلية المقترحة.**

١٥٠ - وستغطي الموارد المقترحة للنقل الجوي، والتي تبلغ ٠٠٠ ٥٦٨ ٥٠ دولار، تكاليف استئجار وتشغيل أسطول يتكون من ٤ طائرات ثابتة الجناحين وست طائرات هليكوبتر، كما ستغطي خدمات النقل الجوي التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية والتكاليف التشغيلية ذات الصلة (A/64/349/Add.4، الفقرات ٣١١-٣١٥). ويعود السبب الرئيسي في الزيادة البالغة ٦٠٠ ٠٩٦ ٢٥ دولار إلى إضافة طائرة ثابتة الجناحين وطائرتي هليكوبتر وإلى التكاليف المرتبطة بها، الأمر الذي يعكس توسيع نطاق عمل البعثة بحيث يشمل المقاطعات، والاستخدام المتزايد للنقل الجوي، نظرا لتدهور الوضع الأمني الذي يحد من تحركات الموظفين عن طريق البر، وكذلك الحاجة إلى قدرات الإجلاء الطبي ونقل البضائع. **ومع مراعاة الملاحظات الواردة في الفقرات ١٣٦ إلى ١٣٨ أعلاه والتأخير المحتمل في إيفاد الموظفين إلى مكاتب المقاطعات الجديدة، توصي اللجنة بتعديل الاعتماد المخصص لطائرتي هليكوبتر إضافيتين بتأخيره لمدة أربعة أشهر. وبالتالي، ينبغي تعديل الموارد ذات الصلة والتكاليف المرتبطة بذلك.**

١٥١ - وتعكس الموارد المقترح رصدها للمرافق والبنية التحتية، والبالغة ٨٠٠ ٥٠٩ ٤٠ دولار، زيادة قدرها ٠٠٠ ٦٧٥ ٢٢ دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩. ويُعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى الافتتاح المتوقع لستة مكاتب إضافية من مكاتب المقاطعات وإلى الاحتياجات الأمنية المرتبطة بها. وهذه الاحتياجات مبينة بالتفصيل في الفقرات ٣٠٤ (أ) إلى (م) من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.4). ويشمل ذلك التكاليف غير المتكررة لاقتناء مرافق جاهزة لمساحات مكتبية إضافية ولإقامة الموظفين، استعدادا للتوسع في المقاطعات الجديدة (٧٠٠ ٥٩٣ ٦ دولار)؛ وتكاليف اقتناء أنواع مختلفة من المعدات، بما في ذلك ٣٠٠ ٥٢٦ ٣ دولار لمعدات السلامة والأمن؛ وتكاليف

الخدمات الأمنية (٩٠٠ ٠٦٢ ١٦ دولار)؛ واستئجار المباني (٨٠٠ ٦٩٧ ٣ دولار)؛ وخدمات الصيانة والتنظيف وتصريف النفايات (٧٠٠ ١١٠ ١ دولار)؛ وخدمات التشييد (٠٠٠ ٩٠٩ ٣ دولار)؛ والصيانة واللوازم الكهربائية (٠٠٠ ٨٦٤ دولار)؛ والوقود والزيوت ومواد التشحيم (٦٠٠ ٠٤٨ ٥ دولار).

١٥٢ - وتعكس الموارد المقترحة للنقل البري البالغة ٣٠٠ ٨١٠ ٢١ دولار انخفاضا قدره ٧٠٠ ٦٩٢ ٤ دولار، نظرا إلى انخفاض عمليات اقتناء المركبات المدرعة مقارنة بعام ٢٠٠٩. لكن الموارد المقترحة تشمل مخصصات لاحتياجات غير متكررة لعام ٢٠١٠ قدرها ١٠٠ ٥٢٠ ١٩ دولار لشراء ١٣٧ عربة مدرعة واستبدال ٣٢ منها، بما في ذلك مصاريف الشحن. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، نظرا إلى الحالة الأمنية في البلد وإلى توصية إدارة شؤون السلامة والأمن في أعقاب تقييم خاص أُجري للمخاطر الأمنية، بدأ تنفيذ برنامج للاستعاضة عن جميع سيارات الركاب بمركبات مدرعة، ويرتقب أن يستمر البرنامج المذكور لفترة ثلاث سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٠). وأبلغت اللجنة بأن ٦٩ مركبة مدرعة قد طلبت في سياق ميزانية عام ٢٠٠٨، واستلم منها ٣٨ مركبة، فيما جرى ترحيل ٣١ مركبة للتسليم في عام ٢٠٠٩. وتمت الموافقة في عام ٢٠٠٩ على تخصيص الموارد اللازمة لاقتناء ١٧٧ عربة مدرعة، وقدم طلب لشراء ١٤٤ منها. ومن مجموع الرصيد المخصص لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨، تم استلام ٥٢ مركبة، وهناك ٢٢ مركبة جاهزة للشحن، ويتوقع وصول المركبات المتبقية إلى منطقة البعثة بحلول آذار/مارس ٢٠١٠. وأبلغت اللجنة كذلك بحدوث مشاكل في عام ٢٠٠٩ تتعلق بالعقود الإطارية الخاصة بالمركبات وقد تم الآن حل هذه المشاكل، وأنه استنادا إلى القدرات التصنيعية المتوقعة لاثنين من البائعين بموجب العقود الإطارية الحالية يتوقع تسليم ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ مركبة شهريا في عام ٢٠١٠، ويشمل ذلك عمليات الاقتناء المقترحة لعام ٢٠١٠. **ونظرا لأهمية استخدام المركبات المدرعة في توفير الأمن لعمليات البعثة، تؤكد اللجنة الاستشارية أهمية ضمان الالتزام بالترتيبات التعاقدية. وينبغي تقديم المعلومات المتعلقة بذلك في التقرير المرحلي المذكور في الفقرة ١٣٧ أعلاه.**

١٥٣ - ويبلغ مجموع الاحتياجات اللازمة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠ ٩٣٠ ٦ دولار و ٢٠٠ ٥٣١ ٥ دولار، على التوالي. وتعكس الزيادات في كلتا الحالتين (٤٠٠ ٥٩٥ ٢ دولار و ٧٠٠ ٢٢٠ ٢ على التوالي) تنفيذ برنامج استبدال المعدات وكذلك شراء معدات إضافية لدعم التوسع المرتقب في مكاتب المقاطعات الإضافية.

١٥٤ - وتقدر الموارد المخصصة لتغطية تكاليف السفر الرسمي لعام ٢٠١٠ بمبلغ ٨٠٠ ٠١٥ ٣ دولار، أي بزيادة قدرها ٥٠٠ ٣٨٧ ١ دولار عن مخصصات عام ٢٠٠٩. ويشمل ذلك السفر لأغراض تدريبية (٥٠٠ ٤٩٣ ١ دولار) وغير تدريبية (٠٠٠ ٧٨ دولار للسفر داخل منطقة البعثة و ٣٠٠ ٨٠٤ دولار للسفر خارجها). وتفسر هذه الزيادة بالزيادة المتوقعة في برنامج سفر الممثل الخاص وموظفيه في إطار المجالات الجديدة ذات الأولوية، ورحلات السفر ذات الصلة بالتدريب بموجب البرنامج التدريبي لعام ٢٠١٠، وتنسيق شؤون مكاتب المقاطعات الإضافية ودعمها.

١٥٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية وجود اقتراح بتخصيص ١,٧ مليون دولار للمشاريع السريعة الأثر. وتتضمن الفقرة ٣٢٩ من تقرير الأمين العام وصفا لمحور تركيز تلك المشاريع. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأنه قد تم وقت إنشاء البعثة تخصيص موارد تصل إلى ٠٠٠ ٤٩٩ دولار للمشاريع السريعة الأثر، وبأن السبب الأصلي لتخصيص هذه الموارد ما زال ساريا حتى اليوم إلى حد كبير، ما دامت البعثة قد وسعت نطاق وجودها ومن المقترح أن تتوسع أكثر في عام ٢٠١٠. والمشاريع السريعة الأثر مصممة لمعالجة الفجوات التي لا تغطيها برامج الفريق القطري أو الجهات الفاعلة الإنمائية الدولية الأخرى أو الحكومة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل التأكد من عدم ازدواج المشاريع، سيجري الاختيار والتنفيذ بالتنسيق والتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، من خلال مشاركة ممثل عن مكتب المنسق المقيم في لجنة للاستعراض ستنشأ للإشراف على اختيار المشاريع ورصدها. **وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على استخدام آلية المشاريع السريعة الأثر، التي يشيع استخدامها في سياق عمليات حفظ السلام، نظرا إلى توسيع نطاق البعثة بحيث يمتد إلى مناطق من البلد لا تخدمها الكيانات الأخرى جيدا. ولذلك توصي اللجنة بالموافقة على الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠.**

خامسا - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

١٥٦ - تم في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) استكمال ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وتوسيع نطاقها، وجُددت تلك الولاية بموجب القرارين اللاحقين ١٨٣٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٣ (٢٠٠٩). وجُدّدت الولاية في آخر مرة بموجب القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) إلى غاية ٧ آب/أغسطس ٢٠١٠.

١٥٧ - وتقدم الفقرات ٢ إلى ١٠ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.5) لمحة عامة عن الأنشطة التي يُتوخى أن تضطلع بها البعثة في عام ٢٠١٠. ويورد التقرير الذي قدمه الأمين

العام إلى مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/585) معلومات مستكملة عن أنشطة الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك التطورات السياسية والأمنية الرئيسية وأنشطة البعثة.

١٥٨ - وتقدم الفقرات ١١ إلى ١٨ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.5) معلومات عن أداء البعثة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتصل النفقات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٢٥٥ ٦١٥ ٢٠٠ دولار، ويتوقع بذلك أن يتبقى رصيد حر قدره ١٠,٢ ملايين دولار، يعزى أساسا إلى ما يلي:

(أ) انخفاض تكاليف خدمات دعم المعيشة/والخدمات اللوجستية المقدمة لمفرزة الحراسة؛

(ب) الحد من إيفاد الموظفين المدنيين إلى العراق نظرا للظروف الأمنية السائدة؛

(ج) تأخير النشر المقرر لطائرتي الهليكوبتر؛

(د) تأخير الانتشار في البصرة والرمادي والنجف والموصل، مما نتج عنه انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالتعديلات والمنشآت الأمنية وخدمات الأمن والصيانة وتكاليف المرافق والإيجار.

١٥٩ - وتقابل التخفيضات المذكورة أعلاه جزئيا زيادةٌ في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين من جراء انخفاض معدلات الشغور عن المعدلات المدرجة في الميزانية؛ وارتفاع تكاليف السفر جوا؛ وارتفاع عدد البرامج التدريبية الإلزامية؛ وارتفاع تكاليف معدات الاتصالات مقارنة بما هو مدرج في الميزانية وزيادة الاحتياجات من التدريب التوجيهي للتوعية الأمنية.

١٦٠ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة تتلقى حاليا خدمات دعم المعيشة والأمن والاتصالات والخدمات الطبية وخدمات النقل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن البعثة ستواصل، في عام ٢٠١٠، في ضوء الانسحاب المزمع للقوات الدولية من العراق، السعي نحو زيادة الاعتماد على الذات في عملياتها لكفالة قدرتها على القيام بالأنشطة التي كُلّفت بها في مختلف أنحاء العراق. ولتحقيق هذه الغاية، تعتزم البعثة اتخاذ عدد من التدابير لتحسين قدرات دائرة السلامة والأمن فيها. كذلك تتوقع البعثة نشر طائرتين عموديتين، إضافة إلى الطائرة الثابتة الجناحين الموجودة لديها منذ عام ٢٠٠٨، بغية زيادة الاعتماد على الذات في النقل الجوي. **وتشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى إبقاء أثر هذا الانسحاب قيد الاستعراض، بما في ذلك الآثار المالية التي يمكن أن تترتب عليه بالنسبة إلى الأمم المتحدة.**

١٦١ - وترد الإشارة في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام إلى توطيد الوجود الموسع للبعثة في مختلف أنحاء البلد. ويشار إلى أن من بين المنشود فيما يتعلق بوجود البعثة في العراق في عام ٢٠١٠ أن يجري توطيد مكتبي الأمم المتحدة في بغداد وأربيل ووجودها في كركوك والبصرة والموصل والرمادي والنجف. ولدى الاستفسار، أُوضِح للجنة أن المقصود بالتوطيد هو ''تعزيز'' وجود الأمم المتحدة في تلك المناطق.

١٦٢ - ومثلما هو مبين في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام، يُتوقع أن تزداد الطلبات الموجهة إلى الأمم المتحدة لتوسيع نطاق وساطتها السياسية في العراق، ولا سيما بشأن الحدود الداخلية المتنازع عليها ومراجعة الدستور. وستشمل الأنشطة الانتخابية الرئيسية التي ستجري في عام ٢٠١٠ الانتخابات البرلمانية في مطلع عام ٢٠١٠ وعدة استفتاءات.

١٦٣ - ويقدم الجدول الوارد أدناه بيانا تفصيليا للنفقات المتوقعة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والاحتياجات المقدرة للبعثة لعام ٢٠١٠، مما يتيح المقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٠ والموارد المعتمدة المقترحة لعام ٢٠٠٩.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠			تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢٦ ٣٠٥,١	٢٣ ٠٠٩,١	٣ ٢٩٦,٠	١٤ ٥١٣,٧	-	١٤ ١٤٦,٦	٣٧٠,١
تكاليف الموظفين المدنيين	١٤٨ ١٣٩,٠	١٤٥ ٢٥٤,٦	٢ ٨٨٤,٤	٦٨ ٦٩٩,٤	-	٨٠ ٨٩٤,٨	(١٢ ١٩٥,٤)
التكاليف التشغيلية	٩١ ٣٩٥,٠	٨٧ ٣٥١,٥	٤ ٠٤٣,٥	٧٥ ٧٧٦,٢	١٤ ٧٧٧,٥	٥٣ ٨٩٣,٤	٢١ ٨٨٢,٩
المجموع	**٢٦٥ ٨٣٩,١**	**٢٥٥ ٦١٥,٢**	**١٠ ٢٢٣,٩**	**١٥٨ ٩٨٩,٣**	**١٤ ٧٧٧,٤**	**١٤٨ ٩٣١,٨**	**١٠ ٠٥٧,٦**

١٦٤ - وتصل الاحتياجات المقدرة للبعثة لعام ٢٠١٠ إلى ٣٠٠ ٩٨٩ ١٥٨ دولار، أي بزيادة قدرها ٦٠٠ ٠٥٧ ١٠ دولارا مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة ٨٠٠ ٩٣١ ١٤٨ دولار لعام ٢٠٠٩. وتعزى أساسا الزيادة في الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠ إلى ما يلي:

(أ) زيادة استخدام طائرات الهليكوبتر مقارنة بعام ٢٠٠٩. فقد أُبلغت اللجنة بأنه تَبيّن أن تكاليف التعاقد على الطائرتين المذكورتين للسفر داخل العراق تتجاوز ما كان متوقعا (وتنطوي على زيادة قدرها ٤,٢٨ ملايين دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩)؛

(ب) توسيع نطاق شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدى البعثة لدعم المكاتب الإقليمية التي تعتمد فيها البعثة حاليا على ''هيكل مركزي'' للاتصالات تدعمه القوات الدولية في العراق؛

(ج) زيادات أخرى ترتبط أساسا بتوسيع نطاق أنشطة البعثة في المكاتب الإقليمية وحولها.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٦٥ - تبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ٧٠٠ ٥١٣ ١٤ دولار، مما يشكل زيادة قدرها ١٠٠ ٣٧٠ دولار عن الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩. وتتعلق التقديرات بـ ١٦ من موظفي الاتصال العسكري و ٢٢٣ حارسا. وتعكس الزيادة في الاحتياجات أساسا ارتفاع عدد موظفي الاتصال العسكري من ١٣ موظفا في عام ٢٠٠٩ إلى ١٦ موظفا في عام ٢٠١٠، والزيادةَ في جدول تناوب الوحدات العسكرية من ٢ في عام ٢٠٠٩ إلى ٤ في عام ٢٠١٠، وهو ما قابله جزئيا انخفاض في تكاليف خدمات دعم المعيشة والدعم اللوجستي وتراجع معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة فيما يتعلق بموظفي الاتصال العسكري.

الموظفون المدنيون

١٦٦ - يبين الجدول التالي بإيجاز الوظائف الموافق عليها للبعثة، وحالة الشواغر فيها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ومقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٠.

	الوظائف	الرتبة
الوظائف الموافق عليها لعام ٢٠٠٩	١ ٠٥٣	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٧١ ف-٤، ٨٨ ف-٣، ٢٤ ف-٢، ٢٣٩ خ م، ١ خ ع (ر ر)، ٢ خ ع (ر أ)، ٩٧ (م و)، ٤٩٧ رم
الوظائف الشاغرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩	٢٨٨	١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٣ مد-١، ١٢ ف-٥، ٣٠ ف-٤، ٥٠ ف-٣، ١٢ ف-٢، ٣٨ خ م، ٤١ م و، ٩٩ ر م
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	١ ٠٥١	١ و أ ع، ٢ أ ع م، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ٢٠ ف-٥، ٧١ ف-٤، ٨٧ ف-٣، ٢٤ ف-٢، ٢٤١ خ م، ٩٧ م و، ٤٩٧ ر م
الوظائف الجديدة	-	

	الوظائف	الرتبة
الوظائف الملغاة	٢	١ ف-٣، ١ خ ع
الوظائف المنقولة	٣٢	٢ مد-١، ٢ ف-٥، ٢ ف-٤، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، ٤ خ م، ٣ م و، ١٦ ر م
الوظائف المعاد تصنيفها	٢	٢ خ ع (ر أ) إلى خ م

الاختصارات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = الخدمة الميدانية؛ خ ع (ر ر) = فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م ف = موظف في وطني؛ ر م = الرتبة المحلية.

١٦٧ - وتغطي الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين البالغة ٩٠٠ ١٩٩ ٥٢ دولار عنصرا لملاك الموظفين قوامه ١ ٠٥١ وظيفة (٤٥٧ وظيفة دولية و ٥٩٤ وظيفة وطنية)، أو تخفيضا صافيا يمثل وظيفتين دوليتين. وتُعرض في الفقرات ٢٥ إلى ٦٨ من تقرير الأمين العام التغييرات في ملاك الموظفين لفرادى المكاتب الفنية والإدارية. ويبين الجدول ٣ من التقرير الاحتياجات من الموظفين حسب الموقع. وترد الوظائف المنقولة في المرفق الثاني للتقرير. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن وظيفة الأمين العام المساعد المخصصة لنائب الممثل الخاص المعني بالدعم الإنمائي والإنساني قد شُغلت اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتشير اللجنة إلى أن معدل الشغور الحالي يبلغ حوالي ٢٧ في المائة.

١٦٨ - وتمثل التقديرات المتعلقة بالموظفين المدنيين انخفاضا قدره ٤٠٠ ١٩٥ ١٢ دولار. ويعزى ذلك أساسا إلى نقل الاعتماد المخصص لخدمات دعم المعيشة والدعم اللوجستي للموظفين الدوليين من تكاليف الموظفين المدنيين إلى التكاليف التشغيلية، وتحقيق وفورات تتصل بدفع بدل الإقامة المقرر للبعثة، الذي لم يعد ينطبق نتيجة لمواءمة شروط الخدمة، فضلا عن تطبيق عامل شواغر أقل للموظفين الوطنيين لعام ٢٠١٠ (٢٠ في المائة) مقارنة بعام ٢٠٠٩ (٣٥ في المائة) بناء على التجربة الفعلية المتعلقة باستقدام الموظفين في عام ٢٠٠٩.

١٦٩ - ويُعيَّن الموظفون الدوليون في الوقت الراهن إما في مدينة الكويت أو عمّان على وجه التحديد. وعندما يُطلب منهم العمل في العراق، يكونون رسميا في حالة سفر ويتلقون قدرا منخفضا من بدل الإقامة اليومي (إضافة إلى دعم المعيشة الذي تقدمه المنظمة). ونتيجة لذلك، نُقلت نفقات مجموعها ١,٧ مليون دولار من تكاليف الأفراد المدنيين إلى التكاليف التشغيلية في إطار السفر الرسمي.

١٧٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المقترح إعادة تصنيف الوظيفة القائمة الخاصة بالمستشار المعني بالمسائل الجنسانية، ورتبتها ف-٤ إلى الرتبة ف-٣، واستبدال وظيفة

المستشار المعني بالمسائل الجنسانية بالوظيفة القائمة المتعلقة بمنسق المنطقة (ف-٣) في الرمادي. وأُبلغت اللجنة، ردا على استفسارها عن أسباب إعادة التصنيف بخفض الرتبة، بأنه تَقرَّر، عقب الاستعراض، أن تظل الوظيفة في الرتبة ف-٤. ونتيجة لذلك، لن يجري النقل المقترح للوظيفة ف-٤ إلى مكتب الشؤون الإنسانية والتنمية لأداء مهام منسق المنطقة في الرمادي.

١٧١ - **وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين للبعثة لعام ٢٠١٠، بما في ذلك الإبقاء على المستشار المعني بالمسائل الجنسانية في الرتبة ف-٤ (انظر الفقرة ١٧٠ أعلاه).**

التكاليف التشغيلية

١٧٢ - يقدم الجدول التالي بيانا تفصيليا للنفقات المتوقعة تحت بند التكاليف التشغيلية للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مما يتيح مقارنة بين الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٠ والموارد المعتمدة لعام ٢٠٠٩.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات عام ٢٠١٠			تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
الفئة	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
الاستشاريون والخبراء	٦٧٩,٠	٩٩٠,٣	(٣١١,٣)	٥٨٤,٠	-	٥١٨,٥	٦٥,٥
السفر الرسمي	٤ ٤٢٦,٦	٥ ٨٥٥,٠	(١ ٤٢٨,٤)	٣ ٦٧٨,٠	-	١ ١٤٣,٣	٢ ٥٣٤,٨
المرافق والهياكل الأساسية	٢٤ ٤٥٠,٤	٢٠ ٧٩٧,٣	٣ ٦٥٣,١	١٧ ١٢٢,٩	٤ ٧٧٠,٥	١٧ ٤٥٢,١	(٣٢٩,٢)
النقل البري	١٧ ٢٤٠,١	١٤ ٩٠٩,٠	٢ ٣٣١,١	٢ ٩٣٩,٨	١ ٢٦٩,٦	٢ ٥٣٠,٧	٤٠٩,١
العمليات الجوية	٢١ ٨١٧,٣	١٧ ٦٤٦,٧	٤ ١٧٠,٦	٢٣ ٠٣٧,٥	٨٣,٥	١٨ ٧٦١,٤	٤ ٢٧٦,١
الاتصالات	١١ ٣٥٢,٥	١٣ ٩٦٨,٢	(٢ ٦١٥,٧)	٧ ٦٨٣,٧	٣ ٨٨٧,٥	٦ ٣١٢,٩	١ ٣٧٠,٨
تكنولوجيا المعلومات	٥ ٥٦٢,٨	٦ ٣٧٤,٤	(٨١١,٦)	٥ ٦٦٧,٠	٤ ٣٠٨,٧	٣ ٢٩١,٢	٢ ٣٧٥,٨

الفئة	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات عام ٢٠١٠			تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الرصيد الحر المقدر	المجموع	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
الخدمات الطبية	١ ٠١١,٣	٨٧٨,٧	١٣٢,٦	٩٩٩,٣	١٩٦,٥	٦٥٦,٣	٣٤٣,٠
المعدات الخاصة	١٢٩,٦	٣٠,٠	٩٩,٦	٩٠,٠	٩٠,٠	٨٨,٤	١,٦
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٤ ٧٢٥,٤	٥ ٩٠١,٩	(١ ١٧٦,٥)	١٣ ٩٧٤,٠	١٧١,٢	٣ ١٣٨,٦	١٠ ٨٣٥,٤
المجموع	**٩١ ٣٩٥,٠**	**٨٧ ٣٥١,٥**	**٤ ٠٤٣,٥**	**٧٥ ٧٧٦,٢**	**١٤ ٧٧٧,٥**	**٥٣ ٨٩٣,٤**	**٢١ ٨٨٢,٩**

١٧٣ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٠ تحت بند التكاليف التشغيلية ٢٠٠ ٧٧٦ ٧٥ دولار، مما يشكل زيادة قدرها ٩٠٠ ٨٨٢ ٢١ دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٩. وترد أساسا الزيادة في الاحتياجات تحت البنود التالية:

(أ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (زيادة قدرها ٤٠٠ ٨٣٥ ١٠ دولار)، وترتبط الزيادة على وجه الخصوص بنقل تكاليف خدمات الدعم اللوجستي ودعم المعيشة فيما يتعلق بالموظفين المدنيين تحت هذا البند؛

(ب) العمليات الجوية (زيادة قدرها ١٠٠ ٢٧٦ ٤ دولار)، وتتعلق الزيادة بزيادة متوقعة في استخدام طائرات الهليكوبتر؛

(ج) السفر الرسمي (زيادة قدرها ٨٠٠ ٥٣٤ ٢ دولار)، وتتعلق الزيادة بإدراج اعتماد خاص ببدل الإقامة اليومي، كان يندرج سابقا ضمن بند الميزانية المتعلق ببدل الإقامة المقرر للبعثة في إطار الأفراد المدنيين؛

(د) تكنولوجيا المعلومات (زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٧٥ ٢ دولار) والاتصالات (زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٧٠ ١ دولار)، وترجع الزيادة إلى تبديل معدات تكنولوجيا المعلومات التي تقادمت، إلى جانب احتياجات إضافية من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتعلق بالتوسيع المقرر لنطاق العمليات في العراق وعمّان، ومكتب الاتصال في طهران.

١٧٤ - وتشمل الموارد المقترحة للعمليات الجوية (٥٠٠ ٠٣٧ ٢٣ دولار) التكاليف السنوية لاستئجار وتشغيل طائرة واحدة ثابتة الجناحين (٠٠٠ ٦٦٥ ٥ دولار)، فضلا عن

تكاليف استئجار وتشغيل طائرتي هليكوبتر متعاقد عليهما تجاريا بما قيمته ٢٢٠ ٣ دولارا لكل ساعة طيران لما مجموعه ٢٠٠ ١ ساعة (٠٠٠ ٢٧٩ ١٦ دولار). ولدى الاستفسار عن الجدول الزمني لنشر الطائرتين العموديتين، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن شعبة المشتريات والبائع يعملان على استعراض شروط العقد وأن من المتوقع أن يجري النشر في غضون فترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر بعد التوقيع على العقد. **ونظرا لارتفاع التكاليف لكل ساعة، تحث اللجنة الاستشارية على ترشيد استخدام طائرتي الهليكوبتر التابعتين للبعثة.**

سادسا - وضع المشروع المقرر لتشييد مجمع المقر المتكامل في بغداد

١٧٥ - تتضمن الفقرات من ١١٧ إلى ١٢٨ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.5) ما استجد من معلومات بشأن وضع مشروع البناء المقرر. وكما جاء في الفقرة ١٢١ من التقرير، فبعد استعراض الافتراضات المتصلة بالتخطيط، تبين أن النهج الأمثل يتمثل في تشييد مجمع متكامل يضم مبنى محصنا وحيدا للمناطق المشتركة وسلسلة من ''البنايات المسبقة الصنع'' من أجل المكاتب وأماكن الإقامة. وأُبلغت اللجنة، عند استفسارها، أن البنايات المسبقة الصنع هي بنىً مدعمة تبنى في الموقع اعتباراً من شرائح أو أجزاء جاهزة. وتتخذ حاليا إجراءات لتحديد شركة استشارية في الهندسة المعمارية لمرحلة تصميم المشروع. واستُلمت المناقصات الكاملة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويجرى العمل حالياً على تحليل الجوانب التقنية والمالية للمناقصات، على أن توقع العقود النهائية بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تستغرق مرحلة التصميم ١٢٠ يوماً لتنتهي بمنتصف حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبالإجمال، يتوقع إتمام المشروع ضمن الإطار الزمني الأصلي الذي يمتد على ٣٤ شهراً، كما هو مبين في الوثيقة A/62/828. غير أن التأخير في البدء بمرحلة التصميم كما ذُكر في الفقرات من ١١٨ إلى ١٢١ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.5) سيعني ضرورة إعادة النظر في تاريخ إنهاء أعمال البناء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى منتصف عام ٢٠١٢. ويساور اللجنة الاستشارية القلق من أن الجدول الزمني الذي ذكره الأمين العام قد لا يكون واقعياً.

١٧٦ - وأُعلمت اللجنة الاستشارية بعدم إمكانية إعطاء أي تقديرات غير تلك التي وردت في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (A/62/828) إلى أن تتم مرحلة التصميم. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التقديرات المقدمة في الوثيقة A/62/828 كانت تستند بحد ذاتها إلى مشروع إنشاء أماكن للموظفين نفذته منظمة دولية أخرى في المنطقة الدولية قبل صدور ذلك التقرير (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦) بسنتين. وتدرك اللجنة الاستشارية أنه وفقاً لمضمون الفقرة ١١٨ من تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.5)،**

أدت التطورات في العراق إلى التأخر في تقديم الاقتراح التفصيلي الذي أوصت به اللجنة الاستشارية (انظر A/63/601، الفقرة ٢٥) وطلبته الجمعية العامة في الفرع العاشر من قرارها ٦٣/٢٦٣. غير أن اللجنة ترى أنه كان من الضروري بذل بعض الجهد لاستكمال التكاليف المقدرة للمشروع التي مضى عليها لغاية الآن أكثر من أربع سنوات. وتتوقع اللجنة أن التقرير الشامل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الدورة الرابعة والستين المستأنفة (انظر A/64/349/Add.5، الفقرة ١٢٧) سيوفر معلومات مفصلة عن الاحتياجات المالية الشاملة وجدولاً زمنياً واضحاً لمختلف مراحل التنفيذ، بناء على طلب الجمعية العامة في القرار الآنف الذكر.

١٧٧ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن قوام الموظفين الذي ترتكز إليه افتراضات التخطيط لإنشاء المرافق في بغداد هو كالتالي:

(أ) أماكن إقامة وعمل لـ ٢٢٩ موظفاً دولياً من ضمنهم موظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج؛

(ب) أماكن عمل لـ ١٥٠ موظفاً وطنياً إضافياً؛

(ج) أماكن إقامة وعمل لـ ٥٠ فردا من أفراد قوة حرس الأمم المتحدة (وهي مفرزة من إحدى البلدان المساهمة بقوات أو أفراد مرتبطون بعقد تجاري لتوفير الدعم الأمني)؛

(د) أماكن إقامة وعمل لـ ٥٠ موظفا متعاقدا لتوفير الدعم.

يختلف هذا عن الاقتراح الأصلي المقدم في الوثيقة A/62/828 الذي افترض توفير احتياجات أماكن الإقامة والعمل لـ ١٦٥ موظفاً دولياً، و ١٥٠ موظفاً وطنياً و ٦٠ موظفاً متعاقداً.

١٧٨ - وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/64/349/Add.5، الفقرة ١٢٤)، وعلى سبيل الاستجابة إلى الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة بشأن مسائل الإدارة والمراقبة الملائمتين، أنشئ فريق استشاري رفيع المستوى مؤلف من الممثل الخاص للأمين العام، ووكلاء الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الدعم الميداني، والمراقب المالي والأمينين العامين المساعدين لخدمات الدعم المركزية والشؤون القانونية. ويشير الأمين العام إلى أن الفريق يضطلع بدور اللجنة الرئيسية المشتركة بين الإدارات لتوفير المراقبة والدعم والتوجيه لمديري مشروع البناء، وإلى أنه يستعرض أيضاً الدروس المستفادة من مشاريع الأمم المتحدة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ حاليا بعض التدابير لاستقدام مدير مشروع متفرغ برتبة ف-٥. **وفي حين تعتبر اللجنة الاستشارية أن**

هذه التطورات إيجابية، ترى أنها دون المستوى المطلوب من حيث مراقبة مشروع بناء المجمع هذا. وعلى سبيل المثال، يعتبر مستوى المسؤولية الحقيقية المطلوبة من الفريق الاستشاري غير واضح. ولم يبلور أيضاً التسلسل الإداري ضمن البعثة. كما يفتقر دور مكتب خدمات الدعم المركزية إلى الوضوح. وبشكل أكثر عمومية، ترى اللجنة ضرورة أن يتوفر في المقر موقع هندسي وحيد يتمتع بصلاحية دعم مشاريع بناء المجمعات حول العالم والإشراف عليها. وفي هذا السياق، تشير اللجنة إلى ملاحظتها بضرورة زيادة توضيح الدور القيادي المركزي لمكتب خدمات الدعم المركزية في ضمان توفر منظور يشمل المنظمة ككل، يتناول الاحتياجات والأولويات المتعلقة بالبناء، وأعمال الصيانة الرئيسية، والإدارة الشاملة لمرافق الأمم المتحدة (انظر A/64/7/Add.11، الفقرة ٥). وتتوقع اللجنة معالجة هذه المسائل في التقرير الشامل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين المستأنفة. ويجب أن يتضمن التقرير أيضاً نتائج الاستعراض الذي يجريه الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للدروس المستفادة من مشاريع البناء الأخرى التي اضطلعت بها الأمم المتحدة.

١٧٩ - والتزمت حكومة العراق خطياً بتوفير تمويل بقيمة ٢٥ مليون دولار من ميزانيتها لعام ٢٠٠٩ كمساهمة في بناء مقر جديد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ولا يزال تحويل الأموال إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض معلقا (انظر A/64/349/Add.5، الفقرة ١٢٦). وأبلغت اللجنة أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تعمل حالياً مع حكومة العراق على ضمان إيداع الأموال في الصندوق الاستئماني.

١٨٠ - وكما جاء في الفقرة ١٢٨ من التقرير، لم تقطع أي التزامات في عام ٢٠٠٩ مقابل سلطة الدخول في التزامات بمبلغ لا يتعدى ٥ ملايين دولار، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٣. ويقترح الأمين العام توفير سلطة مماثلة للدخول في التزامات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتتفق اللجنة الاستشارية مع الأمين العام في اقتراحه وتوصي الجمعية العامة بالموافقة على منح سلطة الدخول بالتزامات بمبلغ لا يتعدى ٥ ملايين دولار.

سابعاً - التوصية

١٨١ - في ما يتعلق باقتراح الأمين العام بخصوص الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها، على النحو الوارد في الفقرة ٨١ من تقريره (A/64/349)، توصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) أن توافق الجمعية العامة على الموارد التي طلبها الأمين العام من أجل البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٢٧ والمدرجة في الجدول ١ من الوثيقة A/63/346 للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك رهنا بملاحظات اللجنة وتوصياتها المبينة أعلاه. وتطلب اللجنة إبلاغ الجمعية العامة بالمبلغ المعدَّل عند نظرها في مقترحات الأمين العام؛

(ب) أن توافق الجمعية العامة على قيد مبلغ ضمن المبلغ المعدل المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) على حساب الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

(ج) أن توافق الجمعية العامة على منح سلطة الدخول في التزامات، من أجل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بمبلغ لا يتعدى ٥ ملايين دولار في إطار الباب ٣٣، التشييد والتعديلات، والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، للقيام بأعمال التصميم المرتبطة بتشييد مجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد.

المرفق الأول

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

الخريطة التنظيمية المقترحة: عام ٢٠١٠

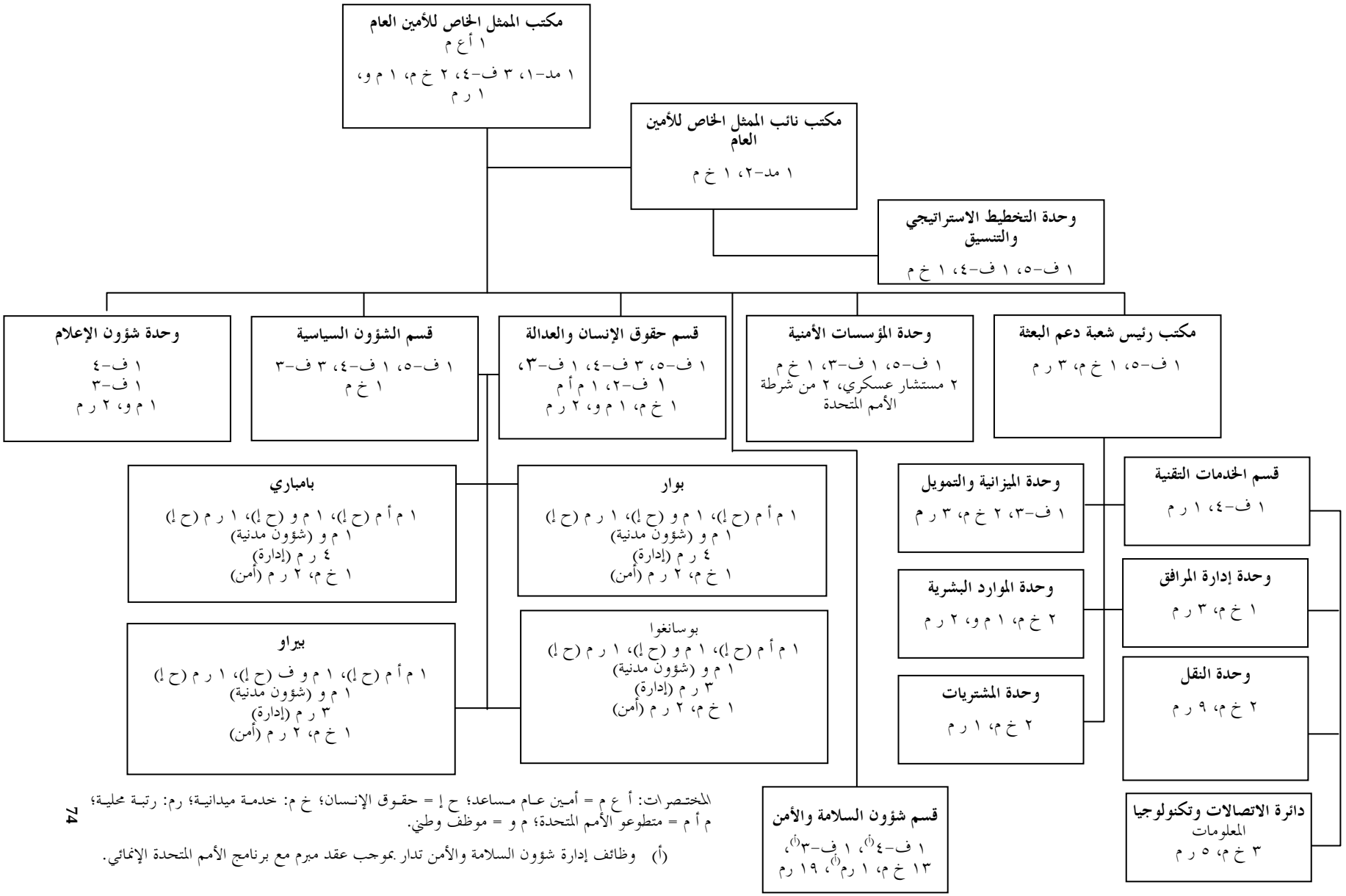

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ ح إ = حقوق الإنسان؛ خ م: خدمة ميدانية؛ رم: رتبة محلية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة؛ م و = موظف وطني.

(أ) وظائف إدارة شؤون السلامة والأمن تدار بموجب عقد مبرم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

09-64559

المرفق الثاني

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو

الخريطة التنظيمية: عام ٢٠١٠

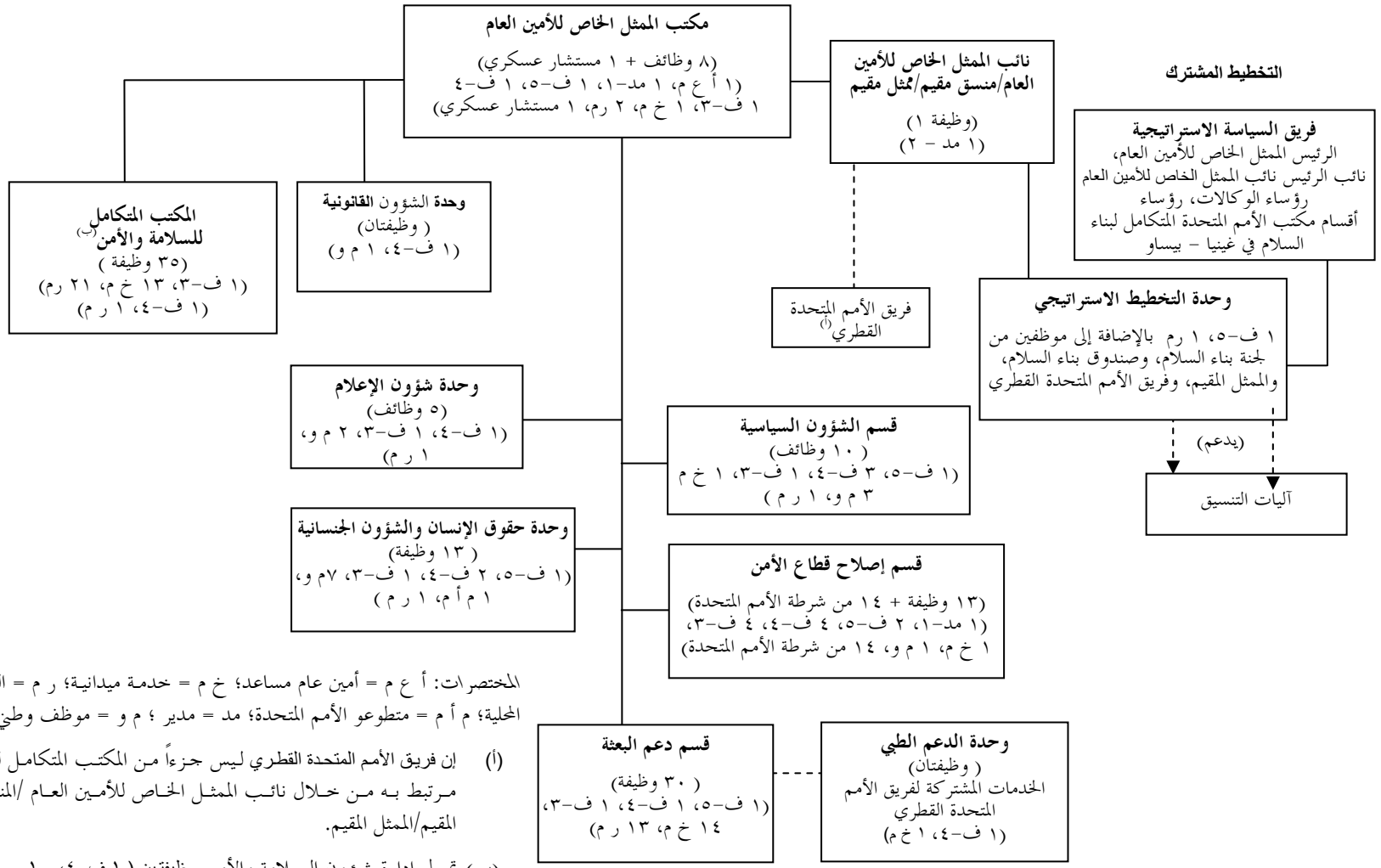

المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = خدمة ميدانية؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة؛ مد = مدير ؛ م و = موظف وطني.

(أ) إن فريق الأمم المتحدة القطري ليس جزءاً من المكتب المتكامل لكنه مرتبط به من خلال نائب الممثل الخاص للأمين العام /المنسق المقيم/الممثل المقيم.

(ب) تمول إدارة شؤون السلامة والأمن وظيفتين (١ ف -٤، و ١ م و) في المكتب المتكامل للسلامة والأمن.

المرفق الثالث

مصفوفة شاملة لأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى وأنشطة شركائه في مجالات المخدرات وحقوق الإنسان والمياه والإرهاب والمشاركة السياسية

المجال ذو الأولوية (برنامج عمل الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١)	شركاء الأمم المتحدة	برامج شركاء الأمم المتحدة وأنشطتهم
التدهور البيئي وإدارة الموارد المشتركة كالمياه والطاقة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في مجال بناء القدرات والمشورة وتنفيذ المشاريع من الناحية التقنية على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالهياكل الأساسية، والرصد والتخطيط، والإدارة في مجال إدارة الموارد الطبيعية
	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	يجري في إطار مبادرة البيئة والأمن، التي اتخذها كل من البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي واللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين إلى البلدان في معالجة أثر تدهور البيئة
		وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى الذي تدعمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يشارك مسؤولو الدول والأخصائيون القطريون في أفرقة عاملة في مجال القضايا الجنسانية والاقتصاد، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والإحصاءات، والمياه والطاقة، والتجارة، والنقل وعمليات عبور الحدود
	البنك الدولي	يوفر البنك الدولي التمويل والمشورة التقنية والخبرة والمساعدة في وضع مشاريع الهياكل الأساسية وبناء القدرات الإدارية في مجالات المياه والطاقة وإدارة الموارد الطبيعية
	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في سياق استجابتها الرامية إلى معالجة موضوع الأمن الغذائي في آسيا الوسطى، بتقديم المشورة والتوجيه التقني والمعونة في مجال الإدارة الوطنية للمياه والموارد من الأراضي
	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	تدعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التدريب وبناء القدرات وتوفير الخبرة القانونية على الصعيد الوطني، كجزء من الأنشطة الاقتصادية والبيئية التي تضطلع بها لدعم البلدان في إدارة الموارد الطبيعية وتطويرها وحمايتها

المجال ذو الأولوية (برنامج عمل الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١)	شركاء الأمم المتحدة	برامج شركاء الأمم المتحدة وأنشطتهم
	الاتحاد الأوروبي	يعمل الاتحاد الأوروبي مع البلدان، في إطار الحوار البيئي الجاري بينه وبين آسيا الوسطى، على دعم تدابير حماية البيئة وتوفير الدعم التقني لتنفيذ صكوك من بينها بروتوكول كيوتو والاتفاقية الإطارية لحماية بحر قزوين
	الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية	تعمل الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية على إنشاء سوق مشتركة للطاقة واستكشاف أكفأ السبل لاستخدام المياه في آسيا الوسطى
الأخطار العابرة للحدود الناتجة عن الأنشطة غير الشرعية: الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/ المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى	يوفر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، وهو هيئة حكومية دولية أنشئت في ألماتي، كازاخستان. ويعمل المركز مع وكالات إنفاذ القانون في المنطقة لتسهيل تبادل المعلومات وتحليلها وتحسين فعالية العمليات في التصدي للاتجار بالمخدرات
	فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب	أنشئت أمانة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ضمن إدارة الشؤون السياسية من أجل تحفيز جهود كيانات منظومة الأمم المتحدة المختلفة الرامية إلى مكافحة الإرهاب وحشدها لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨)
	برنامج مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى	يساعد برنامج مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى حكومات المنطقة في التصدي لما يسمى بطريق الشمال لعبور المخدرات من أفغانستان عبر طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان إلى الأسواق في الاتحاد الروسي وفي البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويتولى البرنامج الإنمائي تنفيذ هذا البرنامج المتعدد السنوات الذي يوفر الدعم التقني وبناء القدرات في كل من البلدان
	برنامج إدارة الحدود في آسيا الوسطى	يدعم برنامج إدارة الحدود في آسيا الوسطى، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، بلدان آسيا الوسطى الخمسة في تعزيز أمن الحدود وتسهيل عمليات التجارة والعبور القانونية. ويتولى البرنامج الإنمائي تنفيذ هذا البرنامج المتعدد السنوات
	منظمة شنغهاي للتعاون	تركز منظمة شنغهاي للتعاون جهودها بشكل أساسي على الشواغل الأمنية التي تقلق الدول الأعضاء فيها، بما في ذلك الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرّف، وتسعى المنظمة إلى توفير

المجال ذو الأولوية (برنامج عمل الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١)	شركاء الأمم المتحدة	برامج شركاء الأمم المتحدة وأنشطتهم
		منهاج عمل مشترك بين الدول الأعضاء، فيها، كما تنظم تدريبات عسكرية مشتركة
	رابطة الدول المستقلة	توفر رابطة الدول المستقلة منبراً مشتركاً للنقاش ومنهاج عمل مشترك للدول الأعضاء فيما يتعلق بمسائل منها الدفاع وإنفاذ القانون والأمن
	منظمة معاهدة الأمن الجماعي	توفر منظمة معاهدة الأمن الجماعي ما يلزم لإجراء مناقشات مشتركة بين الدول الأعضاء، وتطوير آليات التعاون في مجال الدفاع المشترك، وأداء تدريبات تقنية واستراتيجية فيما بين الهياكل العسكرية
	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	تسعى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار بعدها ''السياسي - العسكري''، إلى تعزيز الأمن العسكري للدول الأعضاء من خلال الترويج لمزيد من الانفتاح والشفافية والتعاون
معالجة المسائل المترتبة فيما يتعلق ببلدان آسيا الوسطى من جراء الحالة في أفغانستان	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: يحتفظ المركز الإقليمي باتصالات وثيقة مع البعثة لضمان تحليل الحالة في المنطقة على نحو شامل ومتكامل
بناء القدرة على الأخذ بالدبلوماسية الوقائية والتصدي للتحديات الإقليمية ذات الصلة	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث/كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة	يوفر كل من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة الخبرة والمواد التعليمية والمناهج لمساعدة المركز الإقليمي على الاضطلاع بأنشطة التدريب وبناء القدرات والمعارف الموجهة لممثلي بلدان آسيا الوسطى
	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	يقوم مكتب المفوضية في بشكاك، قيرغيزستان، بتقديم المساعدة إلى البلدان في الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها

المرفق الرابع

الوظائف الإضافية والوظائف المنقولة والوظائف المعاد تصنيفها، المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعام ٢٠١٠[أ]

ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠٠٩: ٢ ٠٢٣ وظيفة (٤٢٥ موظفا دوليا و ١ ٥٣٩ موظفا وطنيا و ٥٩ من متطوعي الأمم المتحدة)

ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٠: ٢ ٨٤١ وظيفة (٥٧١ موظفا دوليا و ٢ ١٨٩ موظفا وطنيا و ٨١ من متطوعي الأمم المتحدة)

ويمثل ذلك زيادة قدرها ٨١٨ وظيفة إضافية (١٤٦ موظفا دوليا و ٦٥٠ موظفا وطنيا و ٢٢ من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو التالي:

ألف - مكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان

١ - **مكتب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان:** ٧ وظائف حالية: ١ وكيل أمين عام و ١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٢ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ٣٦)

٢ - **وحدة حقوق الإنسان:** ٢٢ وظيفة حالية: ١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٤ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ٤ موظفين وطنيين و ٧ من الرتبة المحلية و ١ من متطوعي الأمم المتحدة

٧ وظائف إضافية مقترحة:

موظف لشؤون حقوق الإنسان/حماية المدنيين (ف-٥) (الفقرة ٤٩)

موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) (الفقرة ٥٠)

موظف فني وطني لحقوق الإنسان (موظف وطني) (الفقرة ٥١)

موظف إداري (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٥٤)

(أ) تشير أرقام الفقرات في هذا المرفق إلى الوثيقة A/64/349/Add.4.

موظف في وطني لشؤون حقوق الإنسان/لشؤون الانتخابات (موظف في وطني) (الفقرة ٥٣)

مساعد لشؤون حقوق الإنسان/لشؤون الانتخابات (الرتبة المحلية) (وظيفتان) (الفقرة ٥٣)

الوظائف المقترح نقلها:

موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) إلى وحدة حماية الطفل المنشأة حديثا (الدعامة الثانية) (الفقرة ٥٥)

٣ - **وحدة الاتصالات الاستراتيجية والمتحدث الرسمي**: ٢٢ وظيفة حالية: ١ مد-١ و ١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٥ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٥ موظفين فنيين وطنيين و ٧ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ٥٨)

٧ وظائف إضافية مقترحة:

موظف فني وطني للإعلام (بشتو) (موظف في وطني) (الفقرة ٥٧ (أ))

مساعد إداري/مساعد لشؤون الإعلام (الرتبة المحلية) (الفقرة ٥٧ (ب))

مساعد أقدم للمنشورات/الصحافة (الرتبة المحلية) (الفقرة ٥٧ (ج))

مصور سينمائي أو تلفزيوني أقدم (الرتبة المحلية) (الفقرة ٥٧ (د))

مصور فوتوغرافي أقدم (الرتبة المحلية) (الفقرة ٥٧ (هـ))

كاتب/مدير مكتب إعلامي (الرتبة المحلية) (وظيفتان) (الفقرة ٥٧ (و))

٤ - **وحدة التحليل والتخطيط**: ١٩ وظيفة حالية: ١ مد-١ و ١ ف-٥ و ٣ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ١ ف-٢ و ٣ موظفين وطنيين و ٧ من الرتبة المحلية

وظيفتان إضافيتان مقترحتان:

موظف تنسيق (ف-٤) (الفقرة ٦٣ (أ))

موظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢) (الفقرة ٦٣ (ب))

٥ - **قسم الأمن:** ٢٠٢ وظيفة حالية: ١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٦ ف-٣ و ٥ ف-٢ و ٣٦ من فئة الخدمة الميدانية و ١٥٠ من الرتبة المحلية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

٤٣ وظيفة إضافية مقترحة:

مستشار أمن رئيسي (مد-١) (الفقرة ٦٨)

نائب كبير موظفي الأمن (ف-٤) (الفقرة ٧٢)

محلل معلومات (مركز المعلومات والعمليات الأمنية) (ف-٣) (الفقرة ٧٣)

موظف أمن (نظام المعلومات والعمليات الأمنية) (ف-٢) (الفقرة ٧٥)

مساعد أمن (مركز المعلومات والعمليات الأمنية) (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٧٦ (أ))

مساعد أمن للشؤون اللوجستية والمالية والميزانية (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٧٦ (ب))

موظف أمن/وحدة التحقيقات الخاصة (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٧٦ (ج))

موظف أمن/المقر في كابول (الخدمة الميدانية) (وظيفتان) (الفقرة ٧٦(د))

موظف للتدريب على الأسلحة النارية (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٧٦ (هـ))

موظف للحماية الشخصية (الخدمة الميدانية) (١٠ وظائف) (الفقرة ٧٦ (و))

قائد فريق الحماية الشخصية (الخدمة الميدانية) (وظيفتان) (الفقرة ٧٦ (و))

حارس أمن (الرتبة المحلية) (٢١ وظيفة) (الفقرة ٧٧)

الوظائف المقترح إعادة تصنيفها:

كبير ضباط الأمن، من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥ (الفقرة ٧١)

باء - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية، الدعامة الأولى)

١ - **مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية):** ٧ وظائف حالية: ١ أ ع م و ٢ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ٧٩)

٢ - شعبة الشؤون السياسية (وتشمل مكتبي اتصال البعثة في إسلام أباد (باكستان) وفي طهران (جمهورية إيران الإسلامية)): ٣٦ وظيفة حالية: ١ مد-٢ و ١ مد-١ و ٢ ف-٥ و ٦ ف-٤ و ٤ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٨ موظفين وطنيين و ١١ من الرتبة المحلية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

٥ وظائف إضافية مقترحة:

موظف شؤون سياسية للتعاون الإقليمي (ف-٣) (الفقرة ٨١)

موظف شؤون سياسية لتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية وفريق العمل المعني بالسياسات (ف-٣) (الفقرة ٨٣)

موظف شؤون سياسية/كتابة التقارير (ف-٣) (الفقرة ٨٤)

موظف فني وطني للشؤون السياسية (موظف فني وطني) (الفقرة ٨٥)

مساعد إداري (الرتبة المحلية) (الفقرة ٨٦)

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ٨٧)

٣ - شعبة الحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة المخدرات (جديدة)

٣ وظائف إضافية مقترحة:

مساعد خاص للمدير (ف-٣) (الفقرة ٩١)

موظف فني وطني للشؤون السياسية (موظف فني وطني) (الفقرة ٩٢)

مساعد إداري/مساعد للترجمة (الرتبة المحلية) (الفقرة ٩٣)

الوظائف المقترح نقلها:

وظيفة مدير شعبة الحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة المخدرات (مد-٢)، من وحدة مكافحة المخدرات (الدعامة الثانية) (الفقرة ٨٩)

٤ - **وحدة الحوكمة:** ٦ وظائف حالية: ١ ف-٥ و ٣ ف-٤ و ١ ف-٣ وموظف فني وطني

٤ وظائف إضافية مقترحة:

موظف فني وطني لشؤون الحوكمة (موظف فني وطني) (وظيفتان) (الفقرة ٩٥ (أ))

مساعد لشؤون الحوكمة (الرتبة المحلية) (وظيفتان) (الفقرة ٩٥ (ب))

٥ - **وحدة سيادة القانون:** ١٥ وظيفة حالية: ١ مد-١ و ١ ف-٥ و ٧ ف-٤ وموظفان فنيان وطنيان و ٤ من الرتبة المحلية

٣ وظائف إضافية مقترحة:

موظف للشؤون القضائية (ف-٣) (وظيفتان) (الفقرة ٩٩)

موظف فني وطني لشؤون سيادة القانون (موظف فني وطني) (الفقرة ١٠١)

٦ - **وحدة تقديم المشورة للشرطة المدنية:** وظيفتان حاليتان: ١ ف-٥ و ١ من الرتبة المحلية

وظيفة واحدة إضافية مقترحة:

موظف تنسيق (ف-٤) (الفقرة ١٠٤)

٧ - **وحدة مكافحة المخدرات:** ٥ وظائف حالية: ١ مد-٢ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ وموظف فني وطني و ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

وظيفة مد-٢ إلى شعبة الحوكمة وسيادة القانون وإصلاح الشرطة ومكافحة المخدرات (الفقرة ١٠٦)

٨ - **وحدة دعم الانتخابات:** ٩ وظائف حالية: ١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ١ ف-٢ و ٢ موظف فني وطني و ١ من الرتبة المحلية

٤ وظائف إضافية مقترحة:

موظف لإعداد التقارير والرصد (ف-٢) (الفقرة ١٠٨ (أ))

موظف فني وطني للشؤون السياسية (موظف وطني) (الفقرة ١٠٨ (ب))

مساعد إداري (الرتبة المحلية) (وظيفتان) (الفقرة ١٠٨ (ج))

جيم - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) (الدعامة الثانية)

١ - مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية): ٥ وظائف حالية: ١ أ ع م و ٢ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ١١٤)

٢ - المستشار الخاص لشؤون التنمية: ٤ وظائف حالية: مد-٢ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ١١٦)

٣ - وحدة دعم استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان: ١٠ وظائف حالية: ١ مد-١ و ١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وموظفان فنيان وطنيان و ١ من الرتبة المحلية

٦ وظائف إضافية مقترحة:

موظف تنسيق (ف-٣) (الفقرة ١١٨)

موظف تنسيق (ف-٤) (الفقرة ١٢٠ (أ))

موظف تنسيق (ف-٣) (الفقرة ١٢٠ (ب))

موظف في وطني لشؤون التنسيق (موظف في وطني) (٣ وظائف) (الفقرة ١٢١)

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ١٢٢)

٤ - **وحدة الشؤون الجنسانية:** ٣ وظائف حالية: ١ ف-٤ و ١ ف-٢ وموظف في وطني

وظيفتان إضافيتان مقترحتان:

مساعد للشؤون الجنسانية (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٢٥)

مساعد للشؤون الجنسانية (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٢٥)

٥ - **وحدة التنسيق مع المانحين وفعالية المعونة:** ٤ وظائف حالية: ١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٢ و ١ من الرتبة المحلية

١١ وظيفة إضافية مقترحة:

موظف تنسيق التنمية (ف-٤) (٥ وظائف) (الفقرة ١٢٩)

موظف تنسيق التنمية (ف-٤) (٣ وظائف) (الفقرة ١٣٠)

موظف تنسيق التنمية (ف-٤) (الفقرة ١٣٢)

موظف إداري (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٣٣)

مساعد إداري (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٣٣)

٦ - **وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري:** ٦ وظائف حالية: ١ ف-٥ و ٢ ف-٣ وموظف في وطني و ٢ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٣ و ١ ف-٢ وموظف في وطني من وحدة الشؤون الإنسانية (الفقرة ١٣٠)

الوظائف المقترح إعادة تصنيفها:

نائب رئيس مكتب (ف-٣) إلى رتبة ف-٤ (الفقرة ١٣٧)

موظف تنسيق (ف-٢) إلى رتبة ف-٣ (الفقرة ١٣٨)

٧ - **وحدة الشؤون الإنسانية:** ١٠ وظائف حالية: ١ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٢ ف-٢ و ٣ موظفين فنيين وطنيين و ٢ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٣ و ١ ف-٢ وموظف فني وطني إلى وحدة المنسق المقيم/فريق الأمم المتحدة القطري (الفقرة ١٤٠)

٨ - **وحدة حماية الطفل**
(جديدة)

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٤ من وحدة حقوق الإنسان (الدعامة الأولى) (الفقرة ١٤٥)

٣ وظائف إضافية مقترحة:

موظف للتدريب والتعميم في مجال حماية الطفل (ف-٣) (الفقرة ١٤٦ (أ))

مساعد للتدريب والتعميم في مجال حماية الطفل (موظف وطني) (الفقرة ١٤٦ (ب))

مساعد للترجمة الشفوية والرصد (موظف فني وطني) (الفقرة ١٤٦ (ج))

دال - مكتب رئيس الديوان

١ - **مكتب ديوان رئيس الديوان:** ٦ وظائف حالية: ١ مد-٢ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٣ من الرتبة المحلية

وظيفة واحدة إضافية مقترحة:

مساعد إداري (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٤٨)

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ١٤٨)

٢ - **وحدة السلوك والانضباط**: ٣ وظائف حالية: ١ ف-٤ و ١ ف-٢ وموظف فني وطني

الوظائف المقترح إعادة تصنيفها:

رئيس وحدة (ف-٤) إلى رتبة ف-٥ (الفقرة ١٥١)

٣ - **وحدة اللغات**: ١١ وظيفة حالية: ١ ف-٤ و ٩ موظفين فنيين وطنيين و ١ من الرتبة المحلية

وظيفة واحدة إضافية مقترحة:

موظف فني وطني للغات (موظف فني وطني) (الفقرة ١٥٤)

٤ - **وحدة الشؤون القانونية**: ٦ وظائف حالية: ١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وموظف فني وطني و ١ من الرتبة المحلية

وظيفة واحدة إضافية مقترحة:

موظف للشؤون القانونية (ف-٣) (الفقرة ١٥٦)

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ١٥٧)

٥ - **وحدة تنسيق الدعم الميداني**: ٥ وظائف حالية: ١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٢ من الرتبة المحلية

وظيفة واحدة إضافية مقترحة:

موظف إداري (ف-٣) (الفقرة ١٥٩)

٦ - **وحدة مراجعي الحسابات المقيمين**: ٥ وظائف حالية: ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وموظف فني وطني و ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ١٦١)

هاء – دعم البعثة

١ – **مكتب رئيس دعم البعثة:** ٤ وظائف حالية: ١ مد-١ و ١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ١٧٤)

٢ – **قسم الميزانية والتخطيط:** ٥ وظائف حالية: ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية وموظف فني وطني و ١ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح إعادة تصنيفها:

وظيفة رئيس قسم (ف-٤) إلى رتبة ف-٥ (الفقرة ١٧٥)

٣ – **مكتب الخدمات التقنية:** ٦ وظائف حالية: ١ ف-٥ و ٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من الرتبة المحلية و ١ من متطوعي الأمم المتحدة

وظيفة واحدة إضافية مقترحة:

مساعد للشؤون اللوجستية (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٧٩)

الوظائف المقترح نقلها:

٢ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من الرتبة المحلية و ١ من متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الإمداد/خلية الوقود (الفقرة ١٨١)

٤ – **قسم الأشغال الهندسية:** ٥٩ وظيفة حالية: ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٣ من فئة الخدمة الميدانية وموظفان فنيان وطنيان و ٤٣ من الرتبة المحلية و ٩ من متطوعي الأمم المتحدة

وظيفتان إضافيتان مقترحتان:

مهندس/أخصائي متفجرات/حماية من الانفجارات (ف-٣) (الفقرة ١٨٣ (أ))

منسق/مشرف على مشاريع البناء (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٨٣ (ب))

٥ - **قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**: ٥٠ وظيفة حالية: ١ ف-٤ و ١٠ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٧ موظفين فنيين وطنيين و ٢٨ من الرتبة المحلية و ٣ من متطوعي الأمم المتحدة

١٥ وظيفة إضافية مقترحة:

مدير العمليات (قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٨٥ (أ))

مساعد لتكنولوجيا المعلومات (الخدمة الميدانية) (٣ وظائف) (الفقرة ١٨٥ (ب))

مساعد لإعداد فواتير الهاتف (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٨٥ (ج))

كاتب لإدارة الأصول/وحدة إدارة الأصول (الرتبة المحلية) (وظيفتان) (الفقرة ١٨٥(د))

مساعد للمعدات الخاصة (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٨٥ (هـ))

مساعد لتوصيل الكابلات (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٨٥ (و))

قائد فريق مكتب الخدمة (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٨٥(ز))

كاتب محفوظات (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٨٥ (ح))

مساعد لإعداد فواتير الهاتف (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٨٥ (ط))

مساعد لشؤون إدارة الأصول (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٨٥ (ي))

مدير نظم (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٨٥ (ك))

مساعد لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٨٥ (ل))

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ١٨٦)

٦ - **قسم الإمداد - خلية الوقود (قسم الإمداد سابقا)**: ٩ وظائف حالية: ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ٧ من الرتبة المحلية

٧ وظائف إضافية مقترحة:

رئيس الإمداد (ف-٣) (الفقرة ١٨٨ (أ))

كاتب لشؤون الإمدادات/عامل عام (الرتبة المحلية) (٣ وظائف) (الفقرة ١٨٨ (ب))

مساعد لشؤون الوقود (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٨٨ (ج))

مساعد لشؤون المخازن (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٨٨(د))

مساعد لشؤون الوقود (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٨٨ (هـ))

الوظائف المقترح نقلها:

وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة من الرتبة المحلية ووظيفة من متطوعي الأمم المتحدة من مكتب الخدمات التقنية (الفقرة ١٨٧)

٧ - **قسم النقل البري**: ١٠٧ وظائف حالية: ١ ف-٤ و ٥ من فئة الخدمة الميدانية وموظفان فنيان وطنيان و ٩٧ من الرتبة المحلية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

٦٠ وظيفة إضافية مقترحة:

ميكانيكي مركبات/ورشة المركبات (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٩٠ (أ))

منظم شؤون النقل/وحدة تنظيم النقل (من متطوعي الأمم المتحدة) (وظيفتان) (الفقرة ١٩٠ (ب))

سائق/وحدة تنظيم النقل (الرتبة المحلية) (٥٦ وظيفة) (الفقرة ١٩٠ (ج))

عامل تصليح إطارات (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٩٠ (د))

٨ - **قسم العمليات الجوية/قسم مراقبة الحركة**: سيوقف.

٢٩ وظيفة حالية (١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٤ موظفين فنيين وطنيين و ٢١ من الرتبة المحلية) سيتم نقلها على النحو التالي:

١ ف-٤ و ١ ف-٣ وموظفان فنيان وطنيان و ٤ من الرتبة المحلية إلى قسم العمليات الجوية المنشأ حديثا (الفقرة ١٩١ (أ))

٢ من فئة الخدمة الميدانية وموظفان فنيان وطنيان و ١٧ من الرتبة المحلية إلى قسم مراقبة الحركة المنشأ حديثا (الفقرة ١٩١ (ب))

٩ - قسم العمليات الجوية

(جديد)

١١ وظيفة إضافية مقترحة:

رئيس وحدة ضمان جودة الامتثال التقني (ف-٣) (الفقرة ١٩٥ (أ))

رئيس مركز العمليات الجوية (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٩٥ (ب))

مشرف خدمات مدرج الطائرات (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٩٥ (ج))

موظف للأرصاد الجوية (موظف فني وطني) (الفقرة ١٩٥ (د))

مساعد لتخطيط العمليات الجوية (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٩٥ (هـ))

مساعد إداري (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٩٥ (و))

مساعد للعمليات الجوية (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٩٥ (ز))

رئيس دائرة المطافئ/مدير إنقاذ الطائرات (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٩٥ (ح))

ضابط مناوب/مركز العمليات الجوية (من متطوعي الأمم المتحدة) (٣ وظائف) (الفقرة ١٩٥ (ط))

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٤ و ١ ف-٣ وموظفان فنيان وطنيان و ٤ من الرتبة المحلية من قسم العمليات الجوية/قسم مراقبة الحركة الملغيين (الفقرة ١٩٣)

١٠ - قسم مراقبة الحركة

(جديد)

٣ وظائف إضافية مقترحة:

موظف مراقبة الحركة (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٩٧ (أ))

مساعد مراقبة الحركة (الخدمة الميدانية) (الفقرة ١٩٧ (ب))

مساعد مراقبة الحركة (متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٩٧ (ج))

الوظائف المقترح نقلها:

٢ من فئة الخدمة الميدانية وموظفان فنيان وطنيان و ١٧ من الرتبة المحلية من قسم العمليات الجوية/قسم مراقبة الحركة الملغيين (الفقرة ١٩٦)

١١ - **قسم المعلومات الجغرافية**: وظيفتان حاليتان: ١ ف-٣، ١ من متطوعي الأمم المتحدة

٣ وظائف إضافية مقترحة:

موظف معاون للمعلومات الجغرافية (ف-٢) (الفقرة ١٩٩ (أ))

مساعد للمعلومات الجغرافية (الرتبة المحلية) (الفقرة ١٩٩ (ب))

أخصائي معلومات جغرافية (من متطوعي الأمم المتحدة) (الفقرة ١٩٩ (ج))

١٢ - **قسم التدريب**: ٧ وظائف حالية: ١ ف-٣ وموظفان فنيان وطنيان و ٢ من الرتبة المحلية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترح نقلها:

١ ف-٣ وموظفان فنيان وطنيان و ٢ من الرتبة المحلية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الموارد البشرية المعاد هيكلته حديثا (الفقرة ٢٠٠)

١٣ - **قسم الموارد البشرية (قسم شؤون الموظفين سابقا) (ويشمل وحدة السفر ووحدة التدريب)**: ١٨ وظيفة حالية: ١ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٤ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٣ موظفين فنيين وطنيين و ٦ من الرتبة المحلية و ١ من متطوعي الأمم المتحدة

١٥ وظيفة إضافية مقترحة:

موظف الموارد البشرية/رئيس وحدة العمليات (ف-٤) (الفقرة ٢١٢ (أ))

موظف الموارد البشرية/رئيس وحدة دعم الموظفين الوطنيين (ف-٣) (الفقرة ٢١٢ (ب))

مساعد للموارد البشرية/وحدة دعم الموظفين الدوليين (الخدمة الميدانية) (وظيفتان) (الفقرة ٢١٢ (ج))

مساعد للموارد البشرية/اختيار الموظفين/وحدة دعم الاستقدام (الخدمة الميدانية) (وظيفتان) (الفقرة ٢١٢ (د))

مساعد للموارد البشرية/وحدة دعم الموظفين الوطنيين (الرتبة المحلية) (٤ وظائف) (الفقرة ٢١٢ (هـ))

مساعد لشؤون التدريب/مركز التدريب المتكامل للبعثة (الرتبة المحلية) (وظيفتان) (الفقرة ٢١٢ (و))

موظف في وطني للموارد البشرية/خلية الدعم المتخصص (موظف في وطني) (الفقرة ٢١٢ (ز))

رئيس وحدة السفر (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٢١٢ (ح))

مساعد لشؤون السفر (الرتبة المحلية) (الفقرة ٢١٢ (ط))

الوظائف المقترح إعادة تصنيفها:

رئيس وحدة التدريب المتكامل للبعثة (ف-٣) إلى رتبة ف-٤ (الفقرة ٢٠٤)

رئيس قسم الموارد البشرية (ف-٤) إلى رتبة ف-٥ (الفقرة ٢٠٧)

الوظائف المقترح نقلها:

٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ من الرتبة المحلية و ١ من متطوعي الأمم المتحدة من وحدة السفر/قسم الخدمات العامة (الفقرة ٢٠٣)

١ ف-٣ وموظفان فنيان وطنيان و ٢ من الرتبة المحلية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة من قسم التدريب (الفقرة ٢٠٣)

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ٢١٣)

١٤ - **قسم الشؤون المالية**: ٢٤ وظيفة حالية: ١ ف-٤ و ٢ ف-٣ و ٢ ف-٢ و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وموظف في وطني و ١٢ من الرتبة المحلية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

٥ وظائف إضافية مقترحة:

مساعد مالي/وحدة المدفوعات والمطالبات (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٢١٥ (أ))

مساعد مالي/وحدة النقدية (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٢١٥ (ب))

موظف فني وطني/وحدة جدول الرواتب (موظف فني وطني) (الفقرة ٢١٥ (ج))

مساعد للحسابات/وحدة الحسابات (الرتبة المحلية) (الفقرة ٢١٥ (د))

مساعد أقدم/وحدة إدارة السجلات (الرتبة المحلية) (الفقرة ٢١٥ (هـ))

الوظائف المقترح تحويلها:

٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ٢١٦)

١٥ - قسم المشتريات: ١١ وظيفة حالية: ١ ف-٤ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٣ موظفين فنيين وطنيين و ٣ من الرتبة المحلية

الوظائف المقترح إعادة تصنيفها:

موظف مشتريات معاون (ف-٢) إلى رتبة ف-٣ (رئيس وحدة العقود/موظف مشتريات) (الفقرة ٢٢٠)

٣ وظائف إضافية مقترحة:

مساعد عقود/وحدة العقود (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٢٢٢ (أ))

رئيس وحدة الشراء (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٢٢٢ (ب))

مساعد للشراء/وحدة الشراء (الرتبة المحلية) (الفقرة ٢٢٢ (ج))

الوظائف المقترح إلغاؤها:

وظيفة موظف فني وطني (الفقرة ٢٢٢ (ج))

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ٢٢٣)

١٦ - **قسم الخدمات الطبية**: ٢٠ وظيفة حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ٣ موظفين فنيين وطنيين، ٩ من الرتبة المحلية، ٦ من متطوعي الأمم المتحدة

وظيفة واحدة إضافية مقترحة:

صيادلة/موظف لوجستيات طبية/وحدة الصيدلية (موظف فني وطني) (الفقرة ٢٢٧)

١٧ - **قسم الخدمات العامة**: ٣٣ وظيفة حالية: ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٦ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) وموظف فني وطني و ١٩ من الرتبة المحلية و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة

وظيفتان إضافيتان مقترحتان:

موظف مراقبة الممتلكات والمخزون/وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون (الخدمة الميدانية) (الفقرة ٢٣١ (أ))

مساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون/وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون (الرتبة المحلية) (الفقرة ٢٣١ (ب))

الوظائف المقترح نقلها:

٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٣ من الرتبة المحلية و ١ من متطوعي الأمم المتحدة إلى قسم الموارد البشرية المعاد هيكلته حديثا (الفقرة ٢٣٢)

الوظائف المقترح تحويلها:

وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى فئة الخدمة الميدانية (الفقرة ٢٣٣)

١٨ - **قسم تقديم المشورة ورعاية الموظفين**: ٦ وظائف حالية: ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ موظف فني وطني، ١ من الرتبة المحلية، ٢ من متطوعي الأمم المتحدة

وظيفة واحدة إضافية مقترحة:

مستشار للموظفين (ف-٣) (الفقرة ٢٣٩)

واو - المكاتب الإقليمية ومكاتب المقاطعات

ملاك الموظفين المعتمد لعام ٢٠٠٩: ١ ١٧٥ وظيفة (١٧١ موظفا دوليا و ٩٨٥ موظفا وطنيا و ١٩ من متطوعي الأمم المتحدة)[ب]

ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٠: ١ ٧٦٠ وظيفة (٢٣٧ موظفا دوليا و ١ ٤٩٧ موظفا وطنيا و ٢٦ من متطوعي الأمم المتحدة)[ج]

ويمثل ذلك زيادة قدرها ٥٨٥ وظيفة إضافية (٦٦ موظفا دوليا و ٥١٢ موظفا وطنيا و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو التالي:

١ - **المكاتب الإقليمية:** ٧٢٨ وظيفة حالية: ١ مد-١ و ٧ ف-٥ و ٢٨ ف-٤ و ٣٢ ف-٣ و ٢٤ ف-٢ و ٣٤ من فئة الخدمة الميدانية و ١١٩ موظفا فنيا وطنيا و ٤٦٨ من الرتبة المحلية و ١٥ من متطوعي الأمم المتحدة

الوظائف المقترح إعادة تصنيفها:

٧ ف-٥ إلى رتبة مد-١ (رئيس المكتب الإقليمي) (الفقرة ٢٤٨)

١٠٤ وظائف إضافية مقترحة:

موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٣) (٣ وظائف) (الفقرة ٢٥٠)

موظف معاون لشؤون حقوق الإنسان (ف-٢) (الفقرة ٢٥٠)

مساعد لشؤون حقوق الإنسان (ف-٢) (الرتبة المحلية) (وظيفتان) (الفقرة ٢٥١)

موظف تنسيق شؤون التنمية (ف-٤) (٤ وظائف) (الفقرة ٢٥٢)

موظف لشؤون سيادة القانون (ف-٤) (٤ وظائف) (الفقرة ٢٥٣)

موظف فني وطني لشؤون سيادة القانون (موظف فني وطني) (٧ وظائف) (الفقرة ٢٥٣)

مساعد لشؤون سيادة القانون (الرتبة المحلية) (٥ وظائف) (الفقرة ٢٥٣)

مساعد لغوي/مستشار للشرطة (الرتبة المحلية) (٨ وظائف) (الفقرة ٢٥٦)

(ب) يشمل ٨ مكاتب إقليمية حالية و ١٥ مكتبا حاليا في المقاطعات.

(ج) يشمل ٨ مكاتب إقليمية حالية و ١٥ مكتبا حاليا في المقاطعات و ٦ مكاتب مقترحة في المقاطعات.

مساعد للشؤون الجنسانية (الرتبة المحلية) (٨ وظائف) (الفقرة ٢٥٧)

طبيب (موظف فني وطني) (٨ وظائف) (الفقرة ٢٥٨)

مساعد للخدمات العامة (الرتبة المحلية) (٢٠ وظيفة) (الفقرة ٢٥٩)

ميكانيكي مركبات (من متطوعي الأمم المتحدة) (٧ وظائف) (الفقرة ٢٦٠)

ضابط أمن (الخدمة الميدانية/الأمن) (٩ وظائف) (الفقرة ٢٦١)

مساعد وطني لشؤون الأمن (الرتبة المحلية) (٨ وظائف) (الفقرة ٢٦٢)

سائق أمني (الرتبة المحلية) (١٠ وظائف) (الفقرة ٢٦٣)

٢ - **مكاتب المقاطعات**: ٤٤٧ وظيفة حالية: ١٥ ف-٣ و ١٥ ف-٢ و ١٥ من فئة الخدمة الميدانية و ٣٢ موظفا فنيا وطنيا و ٣٦٦ من الرتبة المحلية و ٤ من متطوعي الأمم المتحدة

٤٨١ وظائف إضافية مقترحة:

رئيس مكتب مقاطعة (ف-٤) (٢١ وظائف) (الفقرة ٢٧٣)

موظف لحقوق الإنسان/الشؤون السياسية (ف-٣) (١٠ وظائف) (الفقرة ٢٧٥)

موظف لحقوق الإنسان/التنسيق/الشؤون المدنية (ف-٢) (٨ وظائف) (الفقرة ٢٧٦)

ضابط أمن ميداني (الخدمة الميدانية) (٦ وظائف) (الفقرة ٢٧٧)

موظف فني وطني لحقوق الإنسان/استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان (موظف فني وطني) (٥٢ وظيفة) (الفقرة ٢٧٨)

مساعد (الرتبة المحلية) (٣٨٤ وظيفة) (الفقرة ٢٧٩ من (أ) إلى (ز))